

قضايا التعدي والضرر في الدرر النحوي

أبو أوس إبراهيم الشمشان

الأستاذ المساعد بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

قَضَايَا التَّعَدِّيِّ وَاللُّزُومِ
فِي الدَّرَسِ الْخَوِيِّ

أَبُو أَوْسٍ إِبْرَاهِيمَ الشَّمَّسَانُ

الْأَسَازُ الْمُسَاعِدُ بِكَلِيَّةِ الْآدَابِ

جَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ

الإهداء

إلى والدتي ..
ليس كفاءاً لحنانك المتعدى لكل وصف ، لكنه من لوازم
حقوقك عليّ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

[صدق الله العظيم]

المحتويات

٧	مقدمة
٩	الفصل الأول : المتعدى واللازم
٩	المبحث الأول : قضايا مشتركة
٩	١ - مفهوم المتعدى واللازم
١١	٢ - معايير التمييز بين المتعدى واللازم
	٣ - تقسيم الفعل من حيث التعدى
٢٩	واللزوم
٤٨	المبحث الثاني : الفعل المتعدى
٤٨	١ - وسائل التعدى
٨٧	٢ - أنماط الفعل المتعدى
١٢١	الفصل الثاني : من قضايا التعدى واللزوم
١٢١	١ - تعدية اللازم
١٢٧	٢ - ما يتعدى ولا يتعدى
١٣٩	٣ - المبني للمجهول
١٦٠	٤ - التضمين
١٧٣	قائمة المصادر والمراجع

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

مقدمة

لقضية التعدى واللزوم أهمية خاصة فى الدرس النحوى ، وذلك لاتصالها الوثيق بأصل من أصول التفكير النحوى عند النحويين ، وهو الانطلاق فى الدرس من نظرية العامل . وليس التعدى واللزوم فى جانب من جوانبه إلا وصفا لعمل الفعل فى المفعول به ، فالفعل الذى يعمل هو المتعدى والذى لا يعمل هو اللازم .

وربما باشر النحويون درس القضية فى فصول خصصت للتعدى واللزوم - على نحو ما فعل سيبويه - أو عرضوا لها فى درس الفعل أو درس المفعول به . على أن جملة القضايا المتصلة بالتعدى واللزوم نجدها مفرقة فى تضاعيف المطولات النحوية .

ونحاول فى هذا الكتاب - ما أمكننا - جمع هذه القضايا فى حيز واحد والاجتهاد فى تصنيفها .

ولهذا الصنيع أهمية فى نظرنا وهى مناقشة بعض القضايا والخلوص فيها إلى رأى .

وحيث إن العمل فى هذا الباب لا يهدف إلى دراسة القضية فى كتب النحو دراسة تاريخية ، فإننا قد ضربنا صفحا عن

بعض ملاحظ هذا الدرس ، مثل قضية المصطلحات وتعددتها وتنوعها ، فذلك داخل - في ظننا - في الجانب التأليفي الذي نستبعده من هذه الدراسة .

وقد قسمنا هذا الكتاب إلى فصلين :

الفصل الأول : المتعدى واللازم ، وهو يضم مبحثين :
الأول قضايا مشتركة ويهتم بمفهوم المتعدى واللازم ومعايير التمييز بينهما ، ثم تقسيم النحويين للفعل من حيث التعدى واللازم .
والثاني الفعل المتعدى ويهتم بدرس وسائل التعدى ، وأنماط الفعل المتعدى .

والفصل الثاني : من قضايا التعدى واللازم . ويضم بعض قضاياهما مثل : تعدية اللازم ، ما يتعدى ولا يتعدى ، المبني للمجهول ، التضمين .

الفصل الأول

المتعدى واللازم

المبحث الأول : قضايا مشتركة :

١ - مفهوم المتعدى واللازم :

يمتاز الفعل المتعدى من اللازم بأنه ينفرد بتعديده إلى مفعول به مباشر دون وساطة من حرف جر ، أما غير المفعول به فقد اتفق النحويون على أن اللازم والمتعدى فى التعدى إليها سواء ، فاللازم يتعدى إلى (المصدر) قال سيبويه :

« وأعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان » ^(١) . ويتعدى إلى ظرف الزمان قال سيبويه « ويتعدى إلى الزمان » ^(٢) ، ويتعدى إلى ظرف المكان ، قال سيبويه « ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان » ^(٣)

(١) الكتاب ٣٤/١ .

(٢) السابق ٣٥/١ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

أما عن تعدى الأفعال المتعدية إليها فقال سيبويه « واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدى ، تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل » ^(١) وتفسير ذلك عنده « لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى » ^(٢) وقال « لما انتهت » لأن الفعل قد يتعدى إلى هذه الأشياء تعديه إلى المفعول به ، فقد قال فى موضع سابق « وتقول : ذهبت أمس وسأذهب غدا ، فإن شئت لم تجعلهما ظرفا فهو يجوز فى كل شيء من أسماء الزمان ، كما جاز فى كل شيء من أسماء الحدث » ^(٣) ويشرح السيرافى هذا بقوله « يعنى أنه يجوز أن تجعل الظروف من الزمان مفعولا على السعة ، كما جاز أن تجعل المصادر مفعولة على السعة . والمفعول على السعة يراد به أن يجعل بمنزلة المفعول به كزيد وعمرو » ^(٤) .

ويذهب سيبويه إلى أن سبب جواز تعدى اللزوم إلى المصدر هو أن الفعل يدل على المصدر والزمن ، ودلالته على

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) السابق ٣٥/١ .

(٤) شرح السيرافى ٢٣٨ .

المصدر من حيث مادته « ألا ترى أن قولك : قد ذهب ، بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب » ^(١) ، أما دلالته على الزمن فمن حيث صيغته « ، لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال : ذهب ، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سيذهب ، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان » أما إلى المكان فـ « لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد ، فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب » ^(٢) ، وجاء التعليل على نحو من ذلك عند ابن السراج « فإن قال قائل فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقى المكان وأن تكون فيه ، قيل : هذا لا بد منه لكل فعل ، والمتعدى وغير المتعدى فى هذا سواء ، وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك ، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان » ^(٣) ، ومن هذه المفعولات المشتركة أيضا الحال ^(٤) على أن ما تشترك به

(١) الكتاب ٣٤/١ .

(٢) السابق ٣٥/١ .

(٣) الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .

(٤) الكتاب ٤٤/١ .

الأفعال اللازمة والمتعدية من المفعولات أكثر مما ذكره سيويه والمبرد^(١) وابن السراج^(٢) ، قال السيرافى « فأما الأشياء التى تشترك فى تعدى الأفعال إليها وعملها فيها ، فهى المصادر وظروف الزمان والمكان والحال والمفعول معه والمفعول له »^(٣) وبنه السيرافى إلى أنه ليست كل هذه المفعولات يذكرها النحويون . ثم يبين العلة فى ذلك ، فيقول « والنحويون يذكرون تعدى الأفعال إلى أربعة من الستة واشتراكها فيها وهى المصادر وظروف الزمان وظروف المكان والحال . ولم يذكروا المفعول معه ولا المفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك أن كل فعل لابد له من مصدر وظرف زمان وظرف مكان وحال ، وقد يخلو من المفعول له والمفعول معه ، وذلك أن المفعول له هو الذى أوقع الفعل من أجله وهو الغرض الداعى للفاعل إلى إيقاع الفعل ، والمفعول معه هو الذى يشارك الفاعل ويلابسه فيه »^(٤) وتابع السيرافى فى ذكر الستة

(١) المقتضب ١٨٧/٣ .

(٢) الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .

(٣) شرح السيرافى ٢٢٩ .

(٤) السابق ٢٣٠ .

ابن بابشاذ^(١) وترك الجرجانى منها المفعول معه^(٢) ، واقتصر ابن عصفور على الأربعة^(٣) .

والمهم فى هذا المقام أن « المفعول به : هو الفارق بين المتعدى من الأفعال وغير المتعدى »^(٤) .

٢ - معايير التمييز بين المتعدى واللازم :

يمكن القول على وجه التقريب إن النحويين استعانوا بجملة من المعايير فى سبيل تمييز المتعدى من اللازم ، وسوف نحاول أن نعرض لهذه المعايير على نحو موجز .

أولاً : بناء الفعل :

نظر النحويون فى أبنية الأفعال وعلاقتها فى التعدى واللزوم ، فوجدوا أنها يمكن أن تصنف فى ثلاث مجموعات : أبنية مشتركة بين المتعدى واللازم ، وأبنية خاصة باللازم ، وأبنية خاصة بالمتعدى .

(١) المقدمة المحسبة ٣٧٦ .

(٢) المقتصد ٦٢٨/١ .

(٣) شرح الجمل ٣٢٨/١ .

(٤) الفصل ٣٤ ، الكليات ١٩١/٤ .

١ - الأبنية المشتركة بين التعدى واللازم :

ذكر سيبويه ^(١) أن للمجرد أربعة أوزان : ثلاثة منها

مشتركة بين التعدى واللازم وهى :

(فَعَلَ : يَفْعَلُ) نحو : ضرب يضرب . وجلس : يجلس .

(فَعَلَ : يَفْعُلُ) نحو : قتل : يقتل . وقعد : يقعد .

(فَعِلَ : يَفْعَلُ) نحو : لقم : يلقم . وركن : يركن .

أما المزيد فأبنيتها المشتركة هى :

(فَعَّلَ) نحو : يبطر الدابة ^(٢) ويبقر ^(٣)

(فَوَعَلَ) نحو : صومع الثريد ^(٤) . وحوقل ^(٥)

(فَعُوْلَ) نحو : دهور المتاع وهرول ^(٦)

(فَعْلَى) نحو : قلسى الرجل . وعنظى ^(٧)

(١) سيبويه . الكتاب ٣٨/٤ .

(٢) ابن عصفور . المتع ١٨٠/١ .

(٣) السابق ١٨١/١ .

(٤) المنصف لابن جنى ٨٤/١ .

(٥) ابن عصفور . المتع ١٨١/١ .

(٦) السابق ١٨٠/١ .

(٧) السابق ١٨١/١ .

(أَفْعَلَ) التعدى نحو : أكرم ^(١) ، واللازم نحو (أَبْطَأَ) ^(٢)

(فَعَّلَ) التعدى نحو : كسرتة ، واللازم نحو سبَحَ ^(٣) .

(فَاعَلَ) التعدى نحو : ضارب ، واللازم نحو سافر ^(٤) .

(تَفَعَّلَ) التعدى نحو : تلقَّف واللازم نحو تأثَّم ^(٥) .

(تَفَاعَلَ) التعدى نحو : تقاضيته واللازم نحو تغافل ^(٦) .

(أَفْتَعَلَ) التعدى نحو : اكتسب واللازم نحو افتقر ^(٧) .

(اسْتَفْعَلَ) التعدى نحو : استحسِن واللازم نحو استقدم ^(٨) .

(١) ابن عصفور . المتع ١٨١/١ .

(٢) ابن عصفور . المتع ١٨٦/١ . ويلاحظ أنه ضرب مثالا للفعل اللازم

بالفعل (أَخْطَأَ) وربما يكون هناك تصحيف فى النص ، فلعل الفعل المراد (أَبْطَأَ)

لا (أَخْطَأَ) لأن أَخْطَأَ فعل يتعدى (انظر اللسان مادة خَطَأَ) . وقد انساق وراء هذا

الوهم أيضا محقق كتاب (المبدع فى التصريف) لأبى حيان حيث أثبت فى هامش رقم (١)

ص ١١١ الفعل (أَخْطَأَ) مثالا على الفعل اللازم .

(٣) ابن عصفور . المتع ١٨٨/١ .

(٤) السابق . الصفحة نفسها .

(٥) السابق ١٨٢/١ .

(٦) السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) السابق ١٩٢/١ .

(٨) السابق ، الصفحة نفسها .

(اَفْعُولٌ) المتعدى نحو: اعلوطته^(١) واللازم: اخروط واعلوط^(٢).

(اَفْعُوْعَلٌ) المتعدى نحو: اخلولى^(٣) واللازم نحو: اغدودن

النبت واخشوشن^(٤)

والرباعى أيضا من المشترك بين التعدى واللزوم :

(فَعْلَلٌ) المتعدى نحو : دحرجته وصعمرتته^(٥) ، واللازم

نحو : قرقر^(٦) .

٢ - الأبنية الخاصة باللازم :

(فَعَلٌ : يَفْعُلُ) هذا البناء خاص باللازم

نحو : كرم يكرم^(٧) .

يقول سيبويه « ليس فى الكلام فعلته متعديا »^(٨)

(١) الكتاب ٧٧/٤ .

(٢) المتع ١٩٦/١ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٧٧/٤ ، وقد استشهد له بقول حميد الهلالي :

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنْ الضَّرْعِ وَاخْلَوْلَى دِمَائًا يَرُودُهَا

(٤) المتع ١٩٧/١ .

(٥) الكتاب ٧٨/٤ .

(٦) المتع ١٨٠/١ .

(٧) الكتاب ٣٨/٤ .

(٨) السابق ، الصفحة نفسها .

هذا فى المجرد ، وأما فى المزيد فانفرد اللازم بالأبنية التالية :

(اِنْفَعَلَ) قال سيبويه « فمن ذلك انفعلت ليس فى الكلام

انفعلته نحو : انطلقت وانكمشت وانجردت

وانسللت »^(١)

(اَفْعَلٌ) قال المبرد « وهو فعل لا يتعدى الفاعل ، لأن

أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث فى الفاعل

نحو : احمرّ واعور^(٢) .

(اَفْعَالٌ) نحو : اشهبّ اسواد^(٣)

(تَفَعَّلَ) قال المبرد « وذلك نحو : تدحرج وتسرهف ، وهذا

مثال لا يتعدى لأنه فى معنى الانفعال ، وذلك

قولك : دحرجته فتدحرج وسرهفته فتسرهف »^(٤) .

(تَفَعَّلَتْ) نحو : تعفرت^(٥) .

(١) الكتاب ٧٦/٤ .

(٢) المقتضب ٧٦/١ .

(٣) المتع ١٩٥/١ .

(٤) المقتضب ٨٦/١ .

(٥) المتع ١٨١/١ .

- (اَفْعَلَّ) نحو : اطمأن واقشعر ^(١) .
 (اَفْعَلَّل) نحو : اقعنسس واحرنجم ^(٢) .
 (اَفْعَلَى) نحو : احرنبى الديك ^(٣) .

قال سيبويه « وليس فى الكلام افعللته وافعللتته ولا افعاللتته ولا افعللته ^(٤) » .

وقد عدّ ابن جنى هذا البناء من المشترك بين التعدى وال لازم ، فقد جاء عنده الفعلان : اغرندى واسرندى متعديين واستشهد بقوله :

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي ^(٥)

وقد نقل ابن عصفور قول ابن جنى هذا ، ورده مؤيدا قول سيبويه ، واتهم الرجز بأنه مصنوع متابعة لأبى بكر الزبيدى فى ذلك ^(٦) .

(١) المتع ١٩٧/١ .

(٢) السابق ١٨٥/١ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) الكتاب ٧٧/٤ .

(٥) النصف ٨٦/١ ، والمتع فى التصريف ١٨٥/١ .

(٦) المتع ١٨٥/١ - ١٨٦ .

٣ - أبنية أكثر ما تحبىء لازمة :

جاء فى المتع لابن عصفور « تَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ » : أكثر ما تحبىء غير متعدية لأنها مطاوعة للفعل الذى دخلت عليه التاء فى الغالب نحو : دحرجته فتدحرج ، ومدرعته فتمدرع . وكذلك باقيا فكان الغالب عليها - لذلك - عدم التعدى حتى تكون كـ (انفعَلَ) ^(١) . وقد مر بنا عد المبرد لتَفَعَّلَ لازما .

٤ - أبنية الفعل المتعدى :

- (فَعَعَلَ) يكون متعديا نحو قلنس ^(٢) .
 (فَعَلَّلَ) « ولا يكون إلا متعديا نحو جلببه وشملله ، إلا أن يكون رباعيا فإنه يكون متعديا وغير متعد » ^(٣) .
 (يَفَعَّلَ) « ولا يكون إلا متعديا نحو (يرنا لحيته) » ^(٤) .

(١) المتع ١٨١/١ .

(٢) المتع ١٨١/١ .

(٣) السابق ١٨٠/١ .

(٤) السابق ١٨١/١ .

ثانيا : المجالات الدلالية :

وعلى نحو ما نظر النحويون فى بناء الفعل نظروا فى دلالاته ، وقد حصر ابن السراج مجالات الفعل اللازم فى ثلاثة مجالات ^(١) :

١ - أفعال الخلقة ، قال : « أما الذى هو خلقه فنحو : اسودّ ، واحمرّ ، واعورّ ، واشهبّ ، وطال ، وما أشبه ذلك » .
٢ - « حركة للجسم فى ذاته وهيئة له » قال : « وأما حركة الجسم بغير ملاقة لشيء آخر لشيء آخر فنحو : قام وقعد وسار وغار ، ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته فى ذاته » .

٣ - أفعال النفس ، قال « وأما أفعال النفس التى لا تتعدها فنحو : كرمّ ، وظرفّ ، وفكر ، وغضب ، وخبر ، وبطر ، وملح ، وحسن ، وسمح ، وما أشبه ذلك » .

أما الفعل المتعدى « فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس ، كلها متعدية ملاقية نحو : نظرت وشمت وسمعت

(١) ابن السراج . الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .

وذقت ولمست ، وجميع ما كان فى معانيهن فهو متعد ^(١) . ولا يكاد النحويون الذين عرضوا لمثل هذا يختلفون كثيرا عن طريقة ابن السراج ^(٢) .

ثالثا : قياس الفعل على مثله وضده :

ويعرف لزوم الفعل أو تعديه بقياسه على مثله ، فالفعل (دخل) لازم ، لأن مثله (غار) لازم ، قال ابن السراج : « و(دخلت) مثل (غرت) إذا أتيت الغور ، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعديا وجب أن يتعدى (غرت) » ^(٣) .

(١) ابن السراج . الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .

(٢) ذكر الفارسي أن أفعال الحواس كلها متعدية . انظر : الفارسي : الإيضاح العضدى ١٧٠ . وتابعه فى ذلك ابن بابشاذ الذى عد من أنواع الأفعال نوعا خامسا يتعدى إلى مفعول واحد ، وهى أفعال الحواس وما جرى مجراها (المقدمة المحسبة ٣٦٥) . ونجد عند ابن معط أن الأفعال اللازمة على ثلاث دلالات : خلقة نحو : احمرّ ، طال . وأفعال نفس غير ملابسة ، وحركة جسم غير مماسة نحو : مشى (الفصول الخمسون ١٧١) ونحو ذلك عند الشلويني : أفعال النفس التى لا تلبس غيرها : فرح ، اغتم . أفعال الجسم التى لا تلبس غيرها : قام قعد . أفعال الطبيعة والغريزة : شجع ، وجن . (التوطئة ١٩٣) .

(٣) الأصول فى النحو ٢٠٤/١ .

وتابع الفارسي ابن السراج فى ذلك ^(١) . ويُن الجرجاني فى (المقتصد) وجه الاستدلال بـ (مثل الفعل) فقال : « واللفظان الكائنان بمعنى واحد متى ثبت للآحدهما أمر معنوى وجب ثباته للآخر لا محالة ، إذ لا يتصور اتفاقهما فى المعنى مع الاختلاف فى شىء مما يعود إلى الحقيقة . والتعدى معنى فى الفعل ووصف لازم له فكيف يجوز أن يكون موجودا فى (دخلت) وغير موجود فى (غرت) الكائنان بمعناه » ^(٢) .

وعلى نحو ما يستدل بمثل الفعل يستدل بضده ، يقول ابن السراج : « ودليل آخر أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا ، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد ، فمن ذلك : تحرك وسكن ، فتحرك غير متعد وسكن غير متعد ، وأبيض وأسود كلاهما غير متعد ، وخرج ضد دخل ، وخرج غير متعد ، فواجب أن يكون دخل غير متعد » ^(٣) .

وقبل أن تنتقل إلى ذكر ما بعد هذا ، نحب أن نذكر

(١) الإيضاح العضدى ١٧١ .

(٢) المقتصد ٦٠٠/١ .

(٣) الأصول فى النحو ٢٠٤/١ .

ملاحظة بسيطة وهى أن هذا متصل بالجانب الدلالى من القضية ، إذ يفترض هذا المعيار معرفة أفعال لازمة أو متعدية على وجه التحديد ، ويصلح هذا المعيار لمعرفة الأفعال المشتبه فيها أو التى تستخدم متعدية مرة ولازمة مرة وذلك فى السياق ، فقد يبعث هذا على الحيرة وعدم الجزم بأصل الفعل أهو التعدى أم اللزوم .

رابعا : السؤال عن الفعل :

ذكر ابن السراج : أن مما يميز به التعدى من اللازم صيغة السؤال عن الفعل ، قال : « واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به ، لأنه لما قال القائل : ضرب ، وقتل ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : يزيد أو بعمره ، فهذا إنما يكون فى التعدى نحو ما ذكرنا ، ولا يقال فيما لا يتعدى نحو : قام وقعد ، لا يقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل ، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟ وفى أى وقت وأين كان ؟ وفى أى موضع ؟ » ^(١) .

خامسا : النقل بالهمزة :

وأضاف الفارسي أن الفعل يستدل على لزومه بنقله

(١) الأصول فى النحو ٢٠٤/١ - ٢٠٥ .

بالهمزة ، فما يقبل النقل فهو اللازم ^(١) ، ورد الجرجانى هذا الاستدلال بقوله « وأما استدلال الشيخ أى على بأنك تنقله بالهمزة فتقول : أدخلته وحرف الجر تقول : دخلت به فليس له وجه لأن النقل بالهمزة يكون فى التعدى وغير التعدى » ^(٢) .

سادسا : مصدر الفعل :

يذهب النحويون إلى أن مصدر التعدى مجبىء على (فَعَلَ) واللازم على (فُعُول) ^(٣) . عقد سيبويه بابا سماه « هذا بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرهما » قال فيه : « فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية :

(١) الإيضاح ١٧١ .

(٢) المقتصد ٦٠٢/١ .

(٣) للسهيلى تفسير طريف لمجىء مصدر التعدى على (فَعَلَ) واللازم على (فُعُول) واللازم على (فُعُول) ، ومفاده أن اللازم ثقيل لأنه لزم مكانه فجعل له ما كثرت حركاته فأثقل بها ، والتعدى خفيف فجعل له ما قلت حركاته . (نتائج الفكر ٣٢١) . ولاشك أن هذا القول الطريف لا يصح عده تفسيرا علميا للظاهرة ، فهو مثل جملة صالحة من الأقوال النحوية التى تحاول أن تفسر بعض الظواهر ذات الصفة الاعباطية ، مثل ضم الفاعل ونصب المفعول ، وماشابه هذا .

على فَعَلَ يَفْعُل ، وفَعَلَ يَفْعِل ، وفَعَلَ يَفْعَل . ويكون المصدر فَعَلًا والاسم فاعلا » ^(١) .

هذا بالنسبة للمتعدى ، أما اللازم فقال عنه « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا فى الذى يتعدى ، ويكون الاسم فاعلا والمصدر يكون فُعُولا » ^(٢) . ولكن الأفعال لا تلتزم بهذه القسمة ، فسيبويه يذكر أن من التعدى ما قد يأتى على فُعُول ^(٣) ، ومن اللازم ما يأتى على فَعَلَ ، قال : « وقد قالوا فى بعض مصادر هذا ، فجاءوا به على فَعَلَ كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعُول » ^(٤) .

ورغم هذا يستدل الفارسى بمجىء مصدر الفعل على (فُعُول) على لزومه ^(٥) .

وقد تنبه الجرجانى إلى ما ذكره سيبويه ، فحاول أن يجد

(١) الكتاب ٥/٤ .

(٢) السابق ٩/٤ .

(٣) السابق ٥/٤ .

(٤) السابق ٩/٤ .

(٥) الإيضاح ١٧١ .

مخرجاً لهذا الأمر حتى تسلم صحة الاستدلال ، فقال : وفُعل من مصادر غير التعدى . فأما ما جاء من نحو جَحَدَه جُحوداً ، وشَكَرَه شُكوراً ، وَلَزِمَه لُزوماً ، ونَهَكَه المرض نُهوً ، وورَّده وروداً . فشاذ كشنوذ فُعل فيما لا يتعدى نحو : سَكَّتْ سَكْتاً ، وَهَدَأَ هَدَأً ، وَعَجَزَ عَجْزاً ، والشواذ لا يعمل عليها . وقد أتى فى بعض ذلك غير فُعل وهو الجَحْد ، والشُّكْر ، والتَّهْك . ولم يقل : دخلت الدار دَخَلاً ، فقد دلَّ هذا على أن دخلت موضوع على غير التعدى ، ولهذا قال فى ولجته : أن التقدير ولجت فيه ، لأجل أنه يقال : وَلُوجاً ^(١) .

وقد انتهت بعض الدراسات الحديثة التى أقيمت على الشعر الجاهلى ، إلى أن الواقع الوصفى لمصادره كشف أن المصادر التى جاءت على (فَعَل) تمثل التعدى واللازم دون تقييد بسماع أو قياس ، وأيدت الدراسة مذهب الفراء الذى يذهب فيه إلى أن الاستخدام اللهجى له دور فى مجيء المصدر على (فَعَل) أو (فُعول) فالأولى حجازية والثانية لنجد ^(٢) .

(١) المقتصد ٦٠٠/١ .

(٢) وسمية المنصور : أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى ١٣٩ .

(و) (فَعَل) مصدر « كثير الشيوع فهو يستوعب جميع أبواب الفعل ، كما أنه يأتي من التعدى واللازم ، وبهذا تكون قضية السماعى والقياسى قضية افتراضية ارتبطت بالقواعد التى وضعها النحاة ولم تحتكم إلى الواقع الوصفى للغة ، وحتى لا تنكسر قاعدتهم فى أن (فَعَل) المصدر القياسى فى التعدى نَجدهم يسلكون مسالك شتى فى تفسير ما جاء مخالفاً ^(١) .

وبمراجعة الملحق بأمثلة المصادر فى الشعر الجاهلى الذى تضمنته الدراسة المشار إليها آنفاً ، وجدنا أن أمثلة ما جاء على فَعَل من التعدى واللازم تكاد تكون متعادلة ، أما أمثلة ما جاء على (فُعول) من اللازم فتزيد على التعدى ، وهذا ما قررته الدراسة أيضاً حيث قالت الباحثة « وأما فى الشعر الجاهلى فقد كثرت فُعول فى اللازم » ^(٢) .

والذى نريد الانتهاء إليه ، أن هذا المعيار لا يكفى منفرداً للدلالة على تعدى الفعل أو لزمه .

(١) وسمية المنصور : أبنية المنصور فى الشعر الجاهلى ١٤٦ .

(٢) السابق ٢٠٢ .

سابعاً : اسم المفعول :

ويمتاز المتعدى من اللازم بأن المتعدى « هو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول » ، أما اللازم فهو « ما لا يصلح ذلك فيه » ^(١) . وذكر ابن مالك : أن المتعدى ما يصاغ منه اسم مفعول تام ^(٢) . ومفعول تام : « أى بغير حرف جر » ^(٣) .

ويمكن القول إن هذا المعيار وحده لا يكفى ، إذ بناء اسم مفعول تام أو غير تام ينطلق أساساً من تحديد تعدى الفعل أو لزومه ، أما من الناحية اللفظية البحتة فلا مانع من بناء اسم المفعول منهما ، تقول : مضروب ومجلوس ، ولكن الذى يمنع من استخدام (مجلوس) إلا مع حرف الجر معرفتك بلزوم الفعل ولا يقصد بالمعرفة : النظرية ، بل المقصود بها المهارة اللغوية المكتسبة .

ثامناً : ضمير النصب المتصل :

ذكر ابن مالك أن من مميزات المتعدى من اللازم صحة

أن يصل ضمير نصب بالفعل ، راجع إلى غير مصدر الفعل قال ابن مالك :

« عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدَّى أَنْ تَصِلَ

هَآغَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوَ عَمِلَ » ^(١)

قال المرادى : « وإنما احترز عن (هاء) المصدر لأنها تتصل بالمتعدى واللازم فليست عاملة لواحد منهما » ، أما ضمير ظرفى الزمان والمكان فإنه لا يتصل باللازم حتى ينصب توسعاً نصب المفعول به ، أما المتصل بكان فى نحو : (كتته) فلم ينبه ابن مالك عليه لوضوحه ، وكان وأخواتها مشبهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول ^(٢) .

٣ - تقسيم الأفعال من حيث التعدى واللزوم :

لم يعن سيبويه ولا المبرد من بعده بأمر تقسيم الفعل من حيث التعدى واللزوم عناية المتأخرين من بعدهما ، وهذا راجع إلى حداثة الناحية التأليفية فى ذلك الوقت المبكر . وهذه الملاحظة

(١) ابن مالك . الألفية فى النحو والصرف ٢٧ .

(٢) المرادى . شرح الألفية ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(١) ابن عصفور : المقرب ١١٤ .

(٢) ابن مالك ، تسهيل الفوائد ٨٣ .

(٣) السيوطى : مع الهوامع ١٠/٥ .

لا تقف عند قضية التعدى وال لزوم وإنما تنسحب على كل القضايا اللغوية عندهما .

أفرد سيبويه لكل نوع من الأفعال بابا خاصا ، فجعل لل لازم بابا وللمتعدى إلى مفعول واحد بابا وهكذا ، ويسلك سيبويه مسلكا غريبا فى تسميته لهذه الأبواب أيضا ، حيث نجده يسمى باب الفعل اللازم على هذا النحو « باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول » ^(١) . ولكن هذه الغرابة تنتهى إذا أدركنا أن سيبويه يريد أن يفرق بين الأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول ، فمن أجل هذا جعل الأولى تحت الفاعل فقال « باب الفاعل » وجعل الثانية تحت « المفعول » لأن الفعل فى الأولى يكون مسنداً للفاعل ، وفى الثانية يكون مسنداً للمفعول . وقد سمى الفعل المبني للمجهول فى الكتب النحوية بتسميتين : إما المبني للمفعول أو المبني لما لم يسم فاعله . ولذلك نجد سيبويه فى دراسة تعديه (كان) يجعل الباب تحت « الفعل » لأن « كان » لا لبس فيها فهى لا تبني للمفعول ، لأنها لا يجوز الاختصار على فاعلها كما يقول سيبويه .

(١) الكتاب ٣٣/١ .

ويمكن أن نتهى من ملاحظتنا لحديث سيبويه عن الأفعال إلى أن هناك ثلاث مجموعات من الأفعال :

- ١ - مجموعة لم يصنفها سيبويه فى تعد أو لزوم وهى :
أفعال الرجاء والشروع والمقاربة .
- ٢ - مجموعة الأفعال اللازمة .
- ٣ - مجموعة الأفعال المتعدية .

وسيبويه يذكر تحت المتعدى أقساما هى :

- ١ - المتعدى إلى واحد « هذا باب الفاعل الذى يتعده فعله إلى مفعول » ^(١) .
- ٢ - المتعدى إلى اثنين « هذا باب الفاعل الذى يتعده فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول » ^(٢) .
- ٣ - المتعدى إلى اثنين (مبتدأ وخبر) « هذا باب الفاعل الذى يتعده فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على

(١) السابق ٣٤/١ .

(٢) السابق ٣٧/١ .

أحد المفعولين دون الآخر ^(١) .

٤ - المتعدى إلى ثلاثة « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ^(٢) ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة » ^(٣) .

ثم يتناول سيبويه فى باين الفعل المتعدى لمفعولين ولثلاثة بعد بنائه للمجهول فينتج عن ذلك :

١ - المتعدى لواحد « هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعول » ^(٤) .

(١) الكتاب ٣٩/١ .

(٢) هكذا جرى استخدام سيبويه وتابعه كثير من النحويين ، وقد لا يطمأن إلى هذه الصياغة لأن الجمع ليس للأشخاص وإنما هو للألفاظ فالمقصود بالمفعول اللفظ المنصوب فى الجملة موضع الدرس ، وليس الشخص فى الخارج فقولنا : أعلمت زيدا عمرا منطلقا ، لا نجد إذا بحثنا فى الخارج سوى شخصين زيد وعمرو ، ومن حيث المفعولية الحقيقية ليس ثمة سوى واحد هو (زيد) وعلى هذا يكون المراد بالمفعول اللفظ ، وعليه يجمع على مفعولات أو مفاعيل وليس على مفعولين . ونجد ابن مالك سماها ثلاثة مفاعيل (انظر التسهيل ٧٤) .

(٣) الكتاب ٤١/١ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها .

٢ - المتعدى إلى اثنين « هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر » ^(١) .

ثم يدرس « كان وأخواتها » فى باب اسمه « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » ^(٢) .

وهذه شجرة بتقسيم الفعل عند سيبويه .

(١) الكتاب ٥٣/١ .

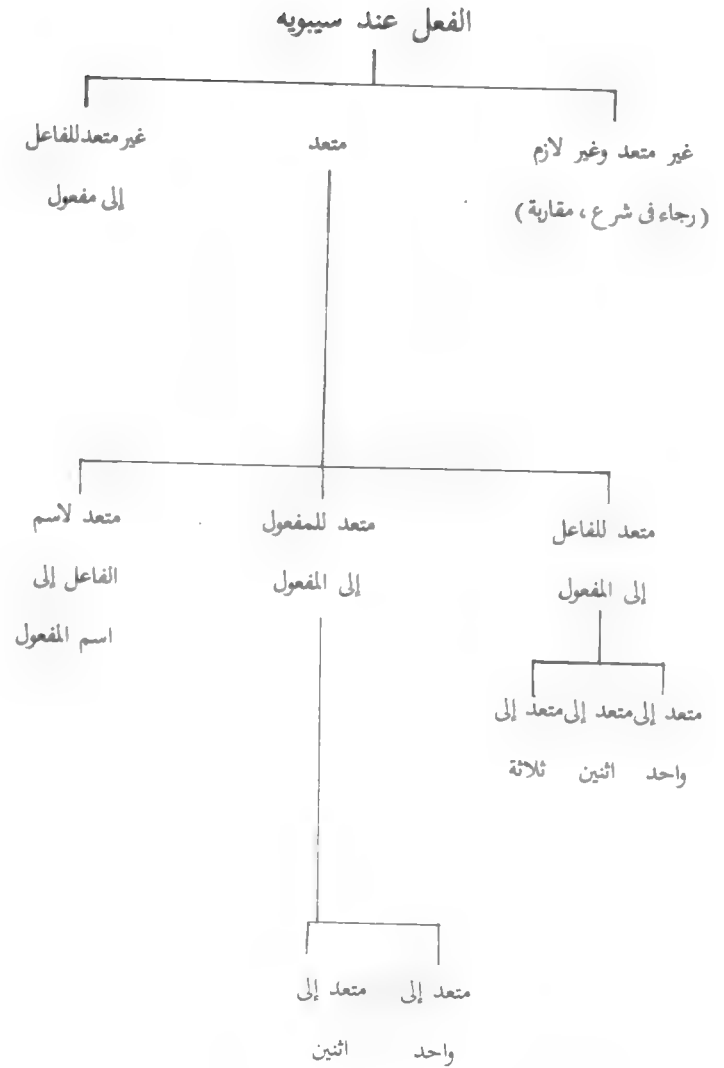
(٢) السابق ٤٥/١ .

ملاحظات :

- ١ - عدم وصف أفعال الرجاء والشروع والمقاربة بتعد أو لزوم .
- ٢ - جعل المبني للمجهول قسيما للمبني للمعلوم فى التعدى .
- ٣ - إهمال المبني للمجهول من المتعدى لواحد ، الذى يصير بعد البناء بلا مفعول منصوب .
- ٤ - إدخال (كان وأخواتها) فى جملة الأفعال المتعدية .

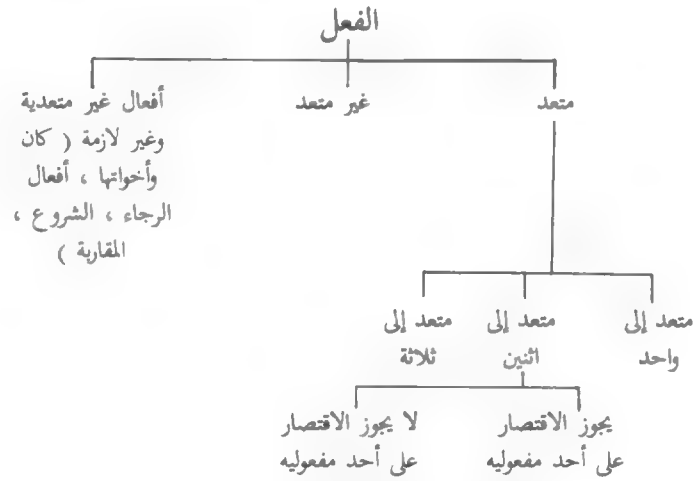
ويتفق المبرد مع سيبويه فى الشكل العام للتقسيم ، فهو مثله لا يصف أفعال الرجاء والشروع والمقاربة بتعد أو لزوم ، وهو أيضا يدخل (كان وأخواتها) فى التعدى ، ولكنه يختلف عنه فى أنه لم يتطرق إلى الفعل المبني للمجهول أثناء تصنيف الأفعال فى : « باب مخارج الأفعال واختلاف أحوالها وهى عشرة أنحاء » ^(١) ويختلف أيضا فى تقسيمات داخلية فى الفعل اللازم والمتعدى وفيما يلى مشجر بتقسيمات المبرد :

(١) المقتضب ١٨٧/٣ .



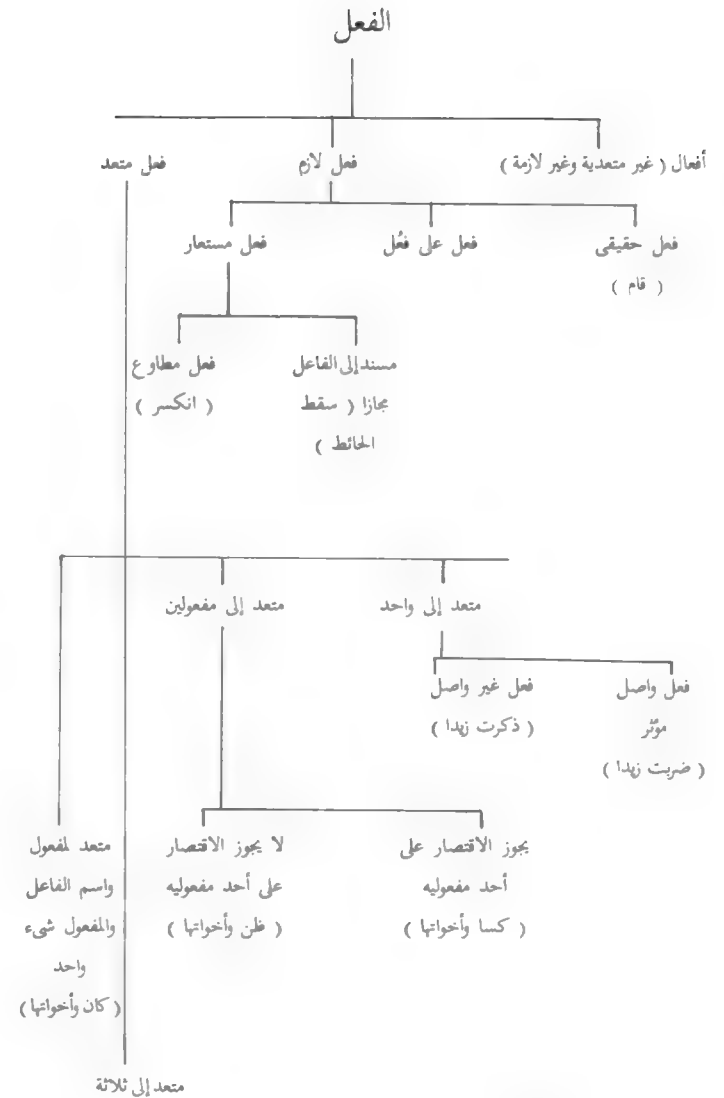
شكل ١ (شجرة بتقسيم الفعل عند سيبويه)

نأتى بعد هذا إلى ابن السراج ^(١) حيث نجد أن (كان) وأخواتها (أخرجت من دائرة التعدى والزموم ، وانضمت بذلك إلى أفعال الرجاء والشروع والمقاربة . لم يتابع المبرد فى تفريعات الفعل اللازم أما التعدى فقسمه إلى ثلاثة أقسام على نحو تقسيمه عند سيبويه والمبرد ، وقسم (التعدى إلى اثنين) إلى نوعين ما يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه ، وما لا يجوز فيه ذلك ، وفيما يلى شجرة بتقسيم الفعل عنده :



شكل ٣ (شجرة بتقسيم الفعل عند ابن السراج)

(١) ابن السراج : الأصول فى النحو ٢٠٢/١ - ٢٠٥ .



شكل ٢ (شجرة بتقسيم الفعل عند المبرد)

ويمكن أن نلاحظ الآتى :

- ١ - أن الشجرة تنقسم بالبساطة النسبية بالقياس إلى السابقتين .
 - ٢ - أنها قسمة ثلاثية كقسمة سيبويه والمبرد : متعد ، غير متعد ، لا يوصف بأيهما .
 - ٣ - أن المتعدى إلى واحد لا يتضمن الفعل اللازم المعدى بحرف جر .
- ويبدو أن هذه الصورة من التقسيم وجدت قبولا عند فريق من النحويين ، حيث نصادفهما عند الفارسي^(١) والزبيدي^(٢) والجرجاني^(٣) والزمخشري^(٤) وابن الخشاب^(٥) والمطرزى^(٦) ، وابن معط^(٧) وابن مالك^(٨) .

(١) الفارسي : الإيضاح ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ .

(٢) الزبيدي : الواضح ٨ ، ١٠ ، ١٣ .

(٣) الجرجاني : المقتصد ٥٩٥/١ - ٥٩٦ .

(٤) الزمخشري : المفصل ٢٥٧ .

(٥) ابن الخشاب : المرتجل ١١٧ - ١١٨ .

(٦) المطرزي : المصباح ٦٤ - ٦٥ .

(٧) ابن معط : الفصول الخمسون ١٧١ - ١٧٥ .

(٨) لم يرد التقسيم عنده جملة وإنما مفرقا فدرس المتعدى إلى مفعولين لا يجوز =

ولكن هذه القسمة تجد نوعا من التغير عند ابن جنى حيث ينظر إلى الأفعال المتعدية على أنها قسمان : قسم يتعدى بحرف جر وقسم يتعدى بنفسه^(١) ، وتابعه فى ذلك ابن بابشاذ^(٢) ، ونجد الشلوبينى يطلق على المتعدى بنفسه المتعدى المطلق ، أما المتعدى بحرف الجر فهو المقيد أى المتعدي بحرف جر^(٣) . وعند ابن عصفور يبلغ التقسيم الثلاثى أوجه من حيث التفرعات^(٤) . ونعرض الآن شجرتين تمثل الأولى متابعة النحويين لابن السراج كما يظهر ابن معط ، وتمثل الأخرى القسمة التى بلغت أوجها كما يظهر عند ابن عصفور وهذه أولا شجرة ابن معط :

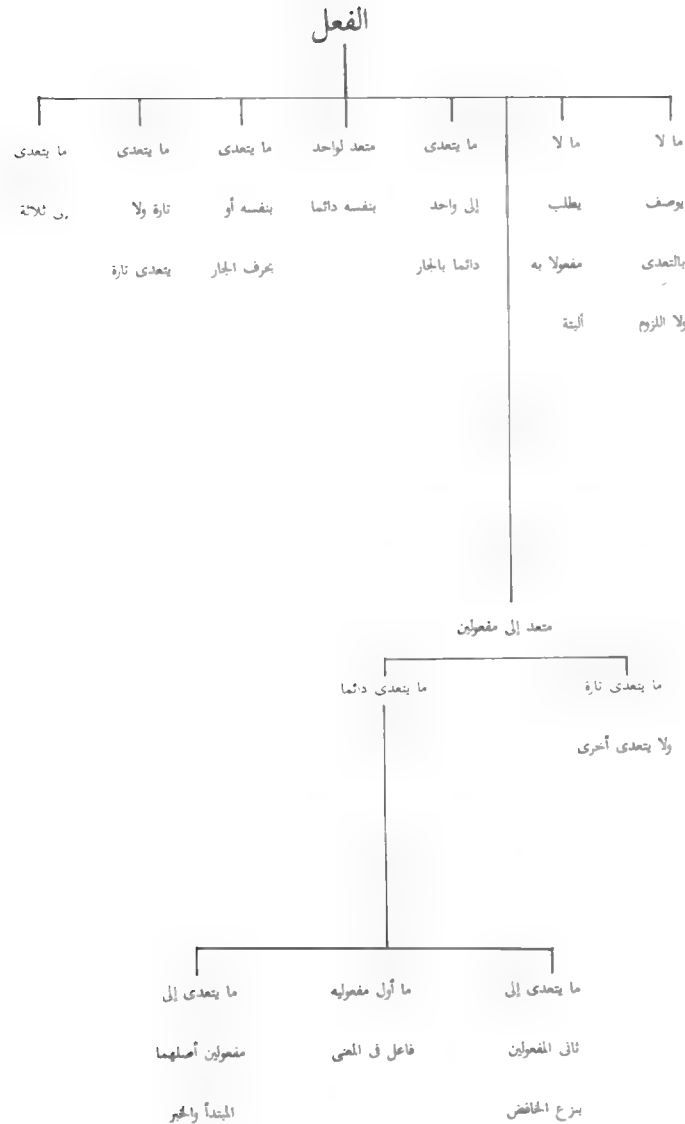
= الاقتصار على أحدهما والمتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فى « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخلة عليهما » كان « والمتنع دخولهما عليهما لاشتغال المبتدأ على استفهام » التسهيل ٧٠ ، ٧٤ ، ودرس الفعل اللازم والمتعدى فى « باب تعدى الفعل ولزومه » التسهيل ٨٣ ، وذكر المتعدى إلى واحد وإلى اثنين . التسهيل ٨٤ .

(١) ابن جنى : اللمع ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٤٩ - ٣٦٣ .

(٣) الشلوبينى : التوطئة ١٩٣ .

(٤) ابن عصفور : المقرب ١١٤ ، وشرح جمل الزجاجى ٢٩٩/١ - ٣٠٤ .



شكل ٦ (شجرة بتقسيم الأفعال عند ابن هشام)

ملاحظات على شجرة ابن عصفور :

- ١ - القسمة ثلاثية .
- ٢ - تقسيم التعدى إلى مفعول واحد على ثلاثة أقسام .
- ٣ - إدخال اللزوم المعدى بحرف تحت التعدى إلى مفعول .
- ٤ - تفريع التعدى إلى اثنين : إلى متعد بنفسه ومتعد بنفسه وبحرف الجر .
- ٥ - الفعل التعدى بنفسه أو بحرف جر - ولا يعد ابن عصفور أحدهما متولدا من الآخر ^(١) - جعله لذلك قسيما للمتعدى بنفسه وللمتعدى بحرف الجر .

نأتى بعد هذا إلى ابن هشام الذى يصف عمله بقوله : « وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا ، فذكرت أنه سبعة أنواع » ^(٢) ، وسوف نضع شجرة تبين هذه القسمة السباعية أو الثمانية إذا أضفنا إليها الأفعال التى لا تعد لازمة ولا متعدية .

(١) شرح الجمل ١/ ٣٠٠ .

(٢) شذور الذهب ٣٥٤ .

ملاحظات :

- ١ - أهمل ابن هشام نمط : المتعدى إلى مفعول وبحرف جر . وقد ذكره ابن عصفور .
- ٢ - جعله القسم الأول لا يطلب مفعولا ألّبتة فيه تحكم . فلسنا نجد فرقا فى السلوك بين : انصرف زيد بالمال ، ومررت بزيد ، فكلاهما يتعدى بالباء ، وهو قد جعل « انصرف » فى القسم الأول ، و « مرّ » فى الثانى .
- ٣ - تنبه إلى ما يوصف بالتعدى تارة واللزوم تارة أخرى .
- ٤ - هناك اضطراب فى التصنيف حيث جعل تحت المتعدى إلى مفعولين ما يتعدى تارة إلى مفعولين ولا يتعدى تارة أخرى ، فحقه أن يكون تحت النمط الخامس وهو ما يتعدى ولا يتعدى .
- ٥ - استفاد من ابن عصفور النمط (ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر) .
- ٦ - استفاد من ابن السراج فى تقسيم المتعدى إلى اثنين تعديا دائما على ثلاثة أقسام ، مع بعض الاختلاف .

٧ - لم يقسم (المتعدى إلى مفعولين) إلى قسميه الشائعين عند النحويين وهما : ما يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه ، وما لايجوز الاقتصار على أحد مفعوليه .

ومهما يكن من أمر هذه القسمة التى تبدو متعددة فى ظاهرها فإنها ، فيما نظن ، يمكن أن ترتد إلى أربعة أقسام فقط ، وبهذا تكون قسمة رباعية فى مقابل القسمة الثلاثية التى شهدناها عند النحويين مثل ابن عصفور . وهذه القسمة الرباعية هى : ما لا يطلب مفعولا ، وما يتعدى ، ما لا يوصف بتعد أو لزوم ، ما يتعدى تارة وتارة لا يتعدى لا بنفسه ولا بحرف جر . ويذكر لنا السيوطى فى اللمع قسمة رباعية هى : « الفعل أربعة أقسام : لازم ، ومتعد ، وواسطة : لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص : كان وكاد وأخواتهما ، وما يوصف بهما ، أى باللزوم والتعدى معا ، لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح على الأصح فإنه يقال شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ، ومثله : كلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له ، وعددته وعددت له . ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسيما برأسه . ومنهم من أنكره وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ،

وصححه ابن عصفور ^(١) .

وواضح أن بين القسمين اختلافاً ، فالسيوطى يلخص على وجه التقريب أقسام الفعل عند ابن عصفور ، ومحط الاختلاف هو القسم الرابع وهو الفعل الموصوف بالتعدى واللزوم ، فهناك اختلاف فى المفهوم فالفعل (شكر) عند ابن عصفور والسيوطى من الأفعال اللازمة المتعدية أو الموصوفة باللزوم والتعدى ، ولكن ابن هشام لا يمثل بمثل هذا الفعل وإنما يمثل بالفعل « ففر » يقال : ففر فوه ، وففر زيد فاه ^(٢) . ويذهب ابن هشام إلى أن

(١) مع الهوامع ٩/٥ .

(٢) والفرق أيضاً بين مثال ابن عصفور وابن هشام ، أن الأول يتعدى إلى المفعول بنفسه مرة وبحرف الجر مرة أخرى نحو : شكرت زيدا وشكرت لزيد . والمثال الثانى يكون الاسم معه مرة فاعلاً ومرة مفعولاً نحو : ففر فوه (فاعل) وففر زيد فاه . والفرق الثانى أن الفعل (شكر) فى الأصل مما يتعدى إلى مفعولين يتعدى إلى أحدهما مباشرة وإلى الآخر بغير مباشرة تقول (شكرت لزيد عمله) وقد تقول على نحو إطلاق : (شكرت له) أى قمت بالشكر وبحذف حرف الجر : تقول : شكرت زيدا . أما ففر فهو مما يتعدى إلى مفعول واحد حيث تقول : ففر زيد فاه ، وقد يستخدم استخدماً شبيهاً انعكاسياً حيث يكون التركيب المقترض : ففر فو زيد نفسه ؛ ثم يحذف المفعول لأنه الفاعل عينه فيقال : ففر فو زيد .

من الأفعال ما لا يتعدى ألبتة لا بنفسه ولا بحرف جر وهذا مذهب لم أصادفه عند غيره .

ولما نقلناه عن السيوطى أهمية خاصة ، فهو ينص على القسم الذى لا يوصف بتعد أو لزوم ، وهو القسم الذى يضم (كان وكاد وأخواتهما) .

أما النحويون عموماً فهم لا يذكرون أثناء قسمتهم للفعل القسم الذى لا يوصف بتعد ولا لزوم ، ولذلك أضفناه إلى قسمتهم كل مرة .

★ ★ ★

المبحث الثانى : الفعل المتعدى :

١ - وسائل التعدى :

جدير بهذا المبحث أن ينضم إلى مبحث الاشتقاق بعامه وبوسائل توليد الألفاظ بعضها من بعض ، فوسائل التعدى ما هى إلا بيان لكيفيات يتم بها توليد لفظ جديد من لفظ سابق عليه من حيث اللفظ ، ويكون بعد ذلك نظيراً له من حيث الاستخدام . ونبه الأستاذ عباس حسن إلى أن هذه الوسائل متشابهة فى تعدية الفعل اللازم ، وتختلف فى أن كل واحدة تفيد مع التعدية معنى خاصاً ، فواحدة تفيد جعل الفاعل مفعولاً به كهمزة النقل ، وواحدة تفيد التكرار والتهميل كالتضعيف ، وثالثة قد تفيد المشاركة ^(١) ولكن هذا القول ليس على إطلاقه فهو مخالف لمذهب الجمهور ، قال السيوطى : « ادعى الجمهور أن معناهما أى الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء فى التعدية واحد ، فلا يفهم هذا التضعيف تكراراً ولا مبالغة ، ولا مصاحبة » ^(٢) .

(١) النحو الوافى ١٥٢/٢ .

(٢) مع الموامع ١٦/٥ .

وقد تبين النحويون من هذه الوسائل :

أولاً : التعدى بالهمزة :

يقول أبو على الفارسى : « الأفعال التى لا تتعدى إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعولين » ^(١) ومن قبل فرق سيبويه من حيث المعنى بين صيغة اللازم « فَعَلَ » والمتعدى بالهمزة « أفعل » ومرد هذا الفرق إلى ما يطرأ على الصيغة من معنى التصيير يقول سيبويه : « تقول : دخل وخرج وجلس . فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شئ من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه .

وتقول فِرْع وأفرعته ، وخاف ، وأخفته ، وجال وأجلته وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فَعَلَ إذا أردت أن غيره أدخله فى ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت . ومن ذلك مكث وأمكنته ^(٢) .

(١) البغداديات ٣٤ ، وانظر الخصائص ٢١٤/٢ .

(٢) الكتاب ٥٥/٤ .

ومعنى الصيغة عند المبرد « الجعل » وهذا مستفاد من قول الخليل ، وهو أنك إذا قلت « أدخلته أردت جعلته داخلا » (١) ، يقول المبرد : « تقول خرج زيد فإذا فعل به ذلك غيره ، قلت : أخرج به عبد الله ، أى : جعله يخرج » (٢) وللعلاقة بين الصيغتين عنده تأصيل وتفريع « فإنهما (أفعلته) داخلة على فَعَلَ . تقول عطا يعطو إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته ، فالأصل ذا ، وما كان من سواه فداخل عليه تقول : ألبسته فلبس وأطعمته فطعم » (٣) .

قد ذكرنا فى موضع آخر أن السهيل حاول وضع ضابط لمعرفة ما ينقل من الأفعال ، وهذا الضابط هو حصول صفة فى الفاعل « لأنك إذا قلت : أفعلته فإنما معناه : جعلته على هذه الصفة . وقبلما ينكسر هذا الأصل فى غير المتعدى إذا كان ثلاثيا نحو قعد وأقعدته ، وطال وأطلته ، وأما المتعدى فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة فى نفسه ولا يكون اعتماده فى الثانى على المفعول فيجوز نقله ، مثل : طعم زيد الخبز وأطعمته ، وكذلك جرع الماء

(١) الكتاب ٥٦/٤ .

(٢) المقتضب ١٠٤/٢ .

(٣) السابق ١٠٥/٢ .

وأجرعته ، وكذلك بلع وشمٌ وسَمِعَ لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة فى نفسه غير خارجة عنه ، ولذلك جاءت أو أكثرها على فعلٍ مشابه لباب : فزع وحذر وحزن ومريض . إلى غير ذلك مما له أثر فى باطن الفاعل وغموض معنى فيه ، ومن هذا النحو : لبس الثوب وألبسه إياه ، لأن الفعل - وإن كان متعديا - فحاصل معناه فى نفس الفاعل ، كأنه لم يفعل بالثوب شيئا وإنما فعل بنفسه ، ولذلك جاء على فعلٍ فى مقابلة « تعرى » (١) ، وأورد أمثلة للأفعال التى لا تنقل فقال « وأما أكل وأخذ وضرب فلا تنقل ، لأن الفعل واقع بالمفعول ، ظاهر أثره فيه غير حاصل فى الفاعل منه صفة ، فلا تقول : أضربت زيدا عمرا ، ولا أقتلته خالدا ، لأنك لم تجعله على صفة فى نفسه كما تقدم » (٢) .

ولكن ثمة بعض الأفعال التى احتاج السهيل إلى تخريجها مثل ذلك « كسَيَ » على « فَعَلَ » فهو لم يعد بالهمزة كما عدى « لبس » ، ويفسر السهيل ذلك بأن الكسوة ستر للورة ،

(١) نتائج الفكر ٣٢٧ .

(٢) السابق ٣٢٨ .

ولذلك جاء على وزن سترته وحجبه ^(١) ولكن هذين الفعلين لا يقابلهما فعلاّن لازمان كما يقابل « كسا » المتعدى ، الفعل « كسى » اللزوم . ولعل تعدى الأفعال لا يأخذ منحى واحدا فهذا الفعل عند ابن جنى منقول بدون همزة التعدية ^(٢) وسوف نأتى إلى ذكر ذلك فى موضعه .

ومن هذه الأفعال الفعل « أعطى » ، ولكى يستقيم له منهجه نفى أن يكون « أعطى » بمعنى أخذ فهو يفسر : أعطيت زيدا درهما بـ : جعلته عاطيا له ^(٣) . وقاس عليه (أنلت) المنقولة من (نال) المتعدية ، لأنه « لا ينبىء إلا عن وصول إلى المفعول دون تأثير فيه ولا وقوع ظاهر به ، ألا ترى إلى قوله سبحانه ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا ﴾ ، ولو كان فعلا مؤثرا فى مفعول لم يجز هذا إنما هو منبىء عن الوصول فقط » ^(٤) .

واختلف فى التعدى بالهمزة من حيث السماع والقياس ،

(١) نتائج الفكر ٣٢٨ .

(٢) الخصائص ٢١٤/٢ .

(٣) نتائج الفكر ٣٢٨ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها . والآية (٣٧ - الحج) .

وقد أورد لنا السيوطى أقوال النحويين فى ذلك : ^(١)

- ١ - أنه سماعى فى اللزوم والمتعدى وعليه المبرد .
- ٢ - قياسى فيهما ، وعليه الأخفش والفارسي . ولذا نجد الاستخدام عند الفارسي « أشرت زيدا عمرا » ^(٢) .
- ٣ - قال سيويه : قياس فى اللزوم سماع فى التعدى ^(٣) .
- ٤ - قياسى مطلقا فى غير باب علم وعليه أبو عمرو .
- ٥ - قياسى فيما يحدث الفعلية أى يكسب فاعله صفة من نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو : قام ، وقعد ، فيقال : أقمته وأقعدته ، أى جعلته على هذه الصفة . سماع فيما ليس كذلك نحو : أشرت زيدا ماءً فلا يقاس عليه : أذبحته الكبش ، أى :

(١) مع الهوامع ١٤/٥ .

(٢) الإيضاح ١٧٣ .

(٣) وإلى ذلك ذهب مجمع اللغة العربية . انظر : مجلة المجمع ٢٣٠/١ .

(٤) فى مع الهوامع بتحقيق عبد العال سالم مكرم ١٤/٥ ، وفى النسخة

المطبوعة بعناية النعسانى ٨٢/٢ (اشترت زيدا ما) وأحسب أن هناك تصحيحا ،

ولعل صحته : أشرت زيدا ماءً . والفعل (شرب) ينقل بالهمزة فتقول : أشرته .

انظر : اللسان مادة (شرب) . أما (اشترى) فهو على (افعّل) وليس على

(أفعّل) .

جعلته يذبحه ، لأنه الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها .
وهذا ما عليه السهيلي فهو يقول : « فلا تقول أضربت زيدا عمرا
ولا أقتله خالدا لأنك لا تجعله على صفة فى نفسه »^(١) .

ثانيا : التعدى بالتضعيف :

ويتعدى الفعل بالتضعيف تضعيف العين ، كما تعدى
بالمهزة قال سيبويه « وقد يحىء الشيء على فعلت فيشرك أفعلت ،
كما أنهما قد يشتركان فى غير هذا وذلك قولك فرح وفرحته ، وإن
شئت أفرحته . وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت كما تقول : فرّعت
وأفرعته .

وتقول ملح وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفرعته . وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل
ونبلته ، ولا يستنكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به .

ومثل لذلك سيبويه بأمثلة أخرى مثل : أفرحت وفرحت
أنزلت ونزلت ، وأكثرهم وأكثرهم وقللهم وأقللهم^(٢) . وقال فى

موضع آخر : « وقالوا : أسقيته فى معنى سقيته ، فدخلت على
فعلت كما تدخل فعلت عليها ، يعنى فى فرّحت ونحوها »^(١) .
وظاهر مذهب سيبويه أن بعض الأفعال يعدى بالمهزة ويجوز
تعديته بالتضعيف مثل (فرّع بالمهز أفرعته) ويجوز (فرّعته) ،
ومن الأفعال ما يعدى بالتضعيف ويجوز تعديته بالمهزة مثل الفعل
(فرّح بالتضعيف فرّحته) ويجوز أيضا (أفرحته) . ويفهم أن
(فعل) قد يغنى عن (أفعال) .

ولا يظهر فى هذه الأمثلة شيء من الاختلاف الدلالى بين
تعدية الفعل بالمهزة وتعديته بالتضعيف ، ولكن الاستخدام
اللغوى ربما فرق بين التعديتين ، فاستفاد من كل صيغة لتعبّر عن
دلالة مختلفة .

عبر عن ذلك سيبويه قال : « وقد يحىء فعلت وأفعلت فى
معنى واحد مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلا ونحوه ، وذلك
وعزت إليه وأوعزت إليه ، وخبرت وأخبرت ، وسميت وأسميت .
وقد يجيئان مفترقين ، مثل علّمته وأعلمته ، فعلّمت : أدبت ،

(١) نتائج الفكر ٣٢٨ .

(٢) الكتاب ٥٦/٤ .

(١) الكتاب ٥٨/٤ .

وأعلمت : آذنت وآذنت : علمت ، وأذنت : النداء ،
والتصويت بإعلان ، وبعض العرب يجرى أذنت وآذنت مجرى
سميت وأسميت ^(١) .

وقال فى موضع آخر « وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين
نزلت وأنزلت » ^(٢) وذكر ابن قتيبة أن الكسائى يفرق
بينهما ^(٣) . وجاء فى الجمع ما يفيد أن بين التعدى بالهمزة
والتعدى بالتضعيف فرقا ، قال السيوطى « وادعى الزمخشري ومن
وافقه أن بين التعديتين فرقا ، وأن التعدية بالهمزة لا تدل على
تكرير ، وبالتضعيف تدل عليه . وردّ بقوله تعالى ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ
عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾ ^(٤) الآية . وهو إشارة إلى
قوله ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ ^(٥) وهى آية
واحدة ^(٦) ، ويقول : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ

(١) الكتاب ٦٢/٤ .

(٢) السابق ٦٣/٤ .

(٣) أدب الكاتب ٤٨٧ .

(٤) ١٤٠ - النساء .

(٥) ٦٨ - الأنعام .

(٦) مع الهوامع ١٦/٥ .

الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ^(١) .

ومن المحدثين من درس صيغتي « فعل وأفعل » فى
القرآن ^(٢) وهو يسمى الأولى يقينية Factive والثانية سببية
Causative ويتلخص الفرق بينهما فى أربع نقاط :

١ - ينقل الفاعل فى (F) الشيء دون أن يتم تعاون
الشيء نفسه إلى وضع أو حال جديد . أما الفاعل فى (C)
فيجعل المفعول فاعلا فعليا للعمل أو الحدث .

٢ - يعبر فى الفعل اليقيني (F) عن نمط لحظى (أو على
الأقل غير دائم) من الحدث ، ولكن السببي (C) نمط دائم .

٣ - الفاعل فى اليقيني (F) يحدث على أنه عادة ، أما
فى السببي (C) فيحدث على أنه مناسبة عارضة .

٤ - الحدث فى اليقيني (F) بالنسبة للمفعول حادثة
ولكنه مع (C) فهو أساسى .

(١) ٣٢ - الفرقان ، مع الهوامع ١٦/٥ .

(٢) F . Leemhuis . The D and H Stems in Koranic

Arabic , P . 20 - 21 .

ثالثا : التعدى ببناء الفعل على فاعل :

جاء فى الشافية « وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا ، فيجىء العكس ضمنا نحو ضاربه وشاركه ، ومن ثم جاء غير التعدى متعديا نحو كارمته وشاعرتة ، والمتعدى إلى واحد مغاير للفاعل متعديا إلى اثنين نحو جاذبته الثوب بخلاف شاتمته »^(١) ويفهم من شرح الجارودى أن « فاعل » تدل على حدوث الفعل من طرفين وينسب الحدث إلى أحدهما صراحة بإسناد الفعل إليه ، أما نسبته إلى الثانى فإنما تكون متضمنة ، فقولك ضارب زيد عمرا فيه نسبة للضرب إلى زيد متعلقا بعمرو نسبة صريحة ، وفيه نسبة للضرب إلى عمرو متعلقا بزيد نسبة متضمنة ، ومن أجل التعلق بآخر فإن غير التعدى إذا نقل إلى فاعل جاء متعديا نحو كارمته فإن أصله لازم وقد تعدى بعد نقله . والمتعدى إلى مفعول واحد إن لم يصلح مفعوله لمشاركة الفاعل فى المفاعلة فإنه لابد من الإتيان له بمفعول مشارك لفاعله وبذا يصير الفعل متعديا إلى مفعولين نحو : جاذبته الثوب ، فإن مفعول جذب وهو الثوب لا يصلح لمشاركة

(١) مجموعة الشافية ٤٧/١ - ٤٨ .

الفاعل . أما فى حالة ضلوحيته فيكتفى به ، ويظل الفعل متعديا إلى مفعول واحد نحو : شاتم زيدا^(١) .

رابعا : بناء الفعل على استفعل :

جاء فى الممتع « استفعل : تكون متعدية وغير متعدية . فالمتعدية نحو (استحسن الشئ) وغير المتعدية نحو (استقدم) و (استأخر) . وتكون مبنية من فعل متعد وغير متعد . فالمبنية من متعد نحو (استعصم) و (استعلم) هما مبنيان من (عصم) و (علم) . والمبنية من غير التعدى نحو : (استحسن) و (استقبح) هما مبنيان من (حسن) و (قبح) »^(٢) .

خامسا : بناء الفعل على وزن المغالبة :

مر بنا أن (فاعل) يدل على المشاركة وهذا هو معنى قول سيويه « اعلم أنك إذا قلت فاعلته ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت (فاعلته) »^(٣) . ويلينى

(١) مجموعة الشافية ٤٧/١ - ٤٨ .

(٢) الممتع فى التصريف ١٩٤/١ .

(٣) الكتاب ٦٨/٤ .

على هذا البناء من الأفعال ما أصولها متعدية أو لازمة مثل
(ضارب) من المتعدى (ضَرَبَ) و(كارم) من اللازم (كَرُمَ) .

فإذا أريد التعبير عن غلبة الفاعل « فالغالب من ذا يقع
على فعل يَفْعَل » ^(١) وقد كان تعبير سيبويه عن ذلك قوله :
« فإذا كنت أنت فعلت قلت : كارمنى فكّرمته ، واعلم أن يَفْعَل
من هذا الباب على مثال يَخْرُج » ^(٢) . واستثنى سيبويه بعض
الأفعال قال « إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعث ، وما كان
من باب وعد فإن ذلك لا يكون إلا على أفعله ، لأنه » يختلف
ولا يجىء إلا على يَفْعَل » . ويذهب إلى أن هذا البناء لا يطرد فى
كل فعل ، قال : « وليس فى كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك
لا تقول : نازعنى فنزعته ، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك » ^(٣) .

وربما جاء المضارع على (يَفْعَل) ، جاء فى الخصائص
« وحكى الكسائى : فاخرنى ففخرته أفخره - بفتح الخاء -
وحكاها أبو زيد أفخره - بالضم » ^(٤) واستغرب ابن جنى إجماع

(١) المختضب ١٠٥/٢ .

(٢) الكتاب ٦٨/٤ .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) الخصائص ٢٢٣/٢ .

العرب على مجيء عين مضارعة فعلته إذا كان من فاعلنى
مضمومة ألينة ^(١) .

ووجه الاستغراب هو خص المضارع بالضم . والقياس
عنده مجيء مضارع فعل المتعدى بالكسر نحو ضَرَبَ يضرب .
وذلك أنه يذهب إلى أنهم بنوا مضارع ما ماضيه على فَعَلَ على
يَفْعَل ويَفْعِل ، لأن كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة
للفتح ، وهو يرى أن (يَفْعَل) فيما ماضيه فعل فى غير المتعدى
أقيس من يَفْعِل ، فضرب يضرب أقيس من قَتَلَ يَقْتُل ، وقَعَدَ يَقْعُد
أقيس من جَلَسَ يَجْلِس ، والسبب عنده أن يَفْعَل إنما هى فى
الأصل لما لا يتعدى ، نحو كَرُمَ يَكْرُم ^(٢) . فكان الأولى - مادام
هناك إمكانان - اختيار ما يقتضيه القياس فى مضارع فَعَلَ وهو
يَفْعِل ^(٣) .

وعلة ذلك عنده « أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة ،

(١) الخصائص ٢٢٣/٢ .

(٢) السابق ٣٧٩/١ .

(٣) السابق ٢٢٤/٢ .

فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيظة التى تغلب ولا تغلب ، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها فَعَلَ : يفعل ، نحو فقه يفقه إذا أجاد الفقه ، وعلم يعلم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد يده ، على وجه المبالغة « ثم قال « فلما كان قولهم كارمنى فكرمته أكرمهم وبابه صائر إلى معنى فَعَلْتُ أَفَعُلْ أتاه الضم من هناك » (١) . وأثار ابن جنى سؤالا فى هذا المقام وأجاب عليه فقال : « فإن قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه ، فقالوا ضربته أضربه ، وفخرته أفخره ونحو ذلك ؟ قيل : منع من ذلك أن فَعَلْتُ لا يتعدى إلى المفعول به أبدا ، ويفعل قد يكون فى المتعدى كما يكون فى غيره » (٢) .

وزعم عباس حسن أن المجمع قرر قياسية هذا البناء اعتمادا على كثرة ما سمع منه واعتمادا على قول ابن جنى . ولم نجد للمجمع قرارا فى الموضع الذى نص عليه من مجلة المجمع (٣) .

(١) الخصائص ٢٢٥/٢ .

(٢) السابق ٢٢٥/٢ .

(٣) مجلة المجمع جزء (٢) ص ٢٢٦ وانظر عباس حسن : النحو الوافى

سادسا : التعدى بدون همزة :

يشير سيبويه إلى بعض الأفعال اللازمة التى جاء المتعدى منها على المجرد حيث لم ينقل بالهمزة أو التضعيف من أدوات النقل قال « وتقول : فتن الرجل وفتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته » وذكر قولاً للخليل مفاده أن هذه الصيغة تختلف عن الصيغة المنقولة من حيث الدلالة قال « وزعم الخليل أنك حيث قلت فتنته وحزنته لم ترد أن تقول : جعلته حزينا وجعلته فاتنا ، كما أنك حين قلت : أدخلته أردت جعلته داخلا ، ولكنك أردت أن تقول : جعلت فيه حزنا وفتنة ، فقلت فتنته كما قلت كحلته ، أى جعلت فيه كحلا ، ودهنته جعلت فيه دهنا ، فجئت بفعلته على حدة ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله حزن وفتن . ولو أردت ذلك لقلت أحزنته وأفتنته . وفتن من فتنته كحزن من حزنته » (١) . ويروى سيبويه استخدام هذه الأفعال منقولة قال « وقال بعض العرب : أفتنت الرجل ، وأحزنته وأرجعته وأعورت عينه ،

(١) الكتاب ٥٦/٤ .

أرادوا جعلته حزينا وفاتنا ، فغيروا فعل كما فعلوا ذلك فى الباب الأول « (١) .

ويذهب المبرد إلى أن أمثال هذه الأفعال إنما تعدى على حذف الزوائد قال « فأما طرحت البئر وطرحتها ، وغاض الماء وغضته ، وكسب زيد درهما وكسبه - فهو على هذا بحذف الزوائد » (٢) .

أما ابن جنى فله رأى أكثر وضوحا وهو ذهابه إلى أن بعض الأفعال تنقل بالمثل لا بالهمزة يقول ابن جنى « فأما كسى زيد ثوبا ، وكسوته ثوبا ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثل ، ألا تراه نقل من فعل إلى فعل . وإنما جاز نقله بفعل لما كان فعل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد فى الأمر وأجد وصددته عن كذا وأصددته وقصر عن الشيء وأقصر وسحته الله وأسحته ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا من الاعتقَاب والتعاوض ، ونقل بأفعل نقل أيضا ففعل بفعل ، نحو كسى وكسوته ، وشترت عينه وشترتها

(١) الكتاب ٥٧/٤ .

(٢) المقتضب ١٠٥/٢ .

عينه وعُرته ، ونحو ذلك « (١) . وستجد هذه القضية مزيدا من البحث فى مكانه إن شاء الله .

سابعا : التعدى بالتضمين :

عد الأشمونى التضمين مما يصير به اللازم متعديا ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزُمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [٢٣٥ - البقرة] « أى : لا تنووا ، لأن عزم لا يتعدى إلا بعلى ، تقول عزمت على كذا ، لا عزمت كذا ومنه رجبتكم الطاعة ، وطلع بشر اليمن ، أى وسعتكم وبلغ اليمن » (٢) .

وسنقف عند التضمين فى موضع آخر إن شاء الله .

ثامنا : التعدى بحرف الجر :

نفهم من بعض أقوال سيبويه أن الفعل اللازم يتعدى بحرف الجر ، ولذلك فالاسم المجرور فى موضع نصب ، يقول سيبويه : « وإذا قلت : مررت بزيد وعمرا مررت به ، نصبت

(١) الخصائص ٢١٤/٢ .

(٢) شرح الأشمونى ٢٠٠/١ .

وكان الوجه ، لأنك بدأت بالفعل ولم تبدىء اسما تنبيه عليه ، ولكنك قلت : فعلت ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة ، فكأنك قلت : مررت زيدا . ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيدا مررت به ، وقمت وعمرا مررت به ونحو ذلك قولك خشنت بصدري ، فالصدر فى موضع نصب وقد عملت الباء ^(١) .

وثمة خلاف بين النحويين حول تعدى الفعل بالهمزة وحرف الجر خصوصا - الباء - فمن النحويين من يذهب إلى أن التعديتين متساويتان من حيث المعنى ، ومنهم من يذهب إلى أن ثمة خلافا من حيث المعنى .

أما سيبويه فالذى يفهم من قوله أن التعدى بالحرف كالتعدى بالهمزة ، ، فلذا قد يجتزأ بالحرف عنه قال سيبويه : « تقول غفلت ، أى صرت غافلا ، وأغفلت إذا أجزت أنك تركت شيئا ووصلت غفلتك إليه . وإن شئت قلت : غفل عنه فاجتزأت بعنه عن أغفلته ، لأنك إذا قلت عنه فقد أجزت

(١) الكتاب ٩٢/١ .

بالذى وصلت غفلتك إليه . ومثل هذا : لطف به وألطف غيره ، ولطف به كغفل عنه ، وألطفه كأغفله ^(١) .

ويصرح ابن فارس بأن باء التعدية فى مثل ذهبت به بمعنى « أذهبتة » ^(٢) ويذهب ابن بابشاذ إلى أن المثال المشهور « مررت بزید » هو فى مقابلة أمررت زيدا ^(٣) . منصرفا عن المعنى الآخر لهذا المثال وهو ألصقت مروى بزید ، أى : أن معنى الاصطحاب غير مفهوم هنا ، ولعل الذى دعاه إلى قول ذلك هو الإيمان الشديد بتساوى المعنى فى التعديتين : الهمزية والباءية .

ينسب ابن عصفور إلى المبرد ^(٤) التفريق من حيث المعنى بين الهمزة والباء يقول ابن عصفور « وهى عندنا بمعنى الهمزة خلافا للمبرد ، فإنه يفرق بينهما فى المعنى ، فإذا قلت : أقمت زيدا ، فالمعنى جعلته يقوم ولا يلزمك أن تقوم معه ، وإذا قلت : قمت بزید فالمعنى جعلته يقوم وقمت معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع

(١) الكتاب ٦٢/٤ .

(٢) الصحاح ١٠٦ .

(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٤) وينسب المرادى هذا أيضا إلى المبرد والسهيل . انظر : الجنى الدانى ٣٨ .

الفاعل فعله . وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة ^(١) .
ويخالف الفارسى مذهب المبرد ويورد من الشواهد ما يعده
الرجائى رداً على مخالفه ، وأفاض الرجائى فى بسط القضية
والاحتجاج لها ، فبدأ بأن ذكر أن للتعدى بالباء فى نحو « ذهب
بزيد » وجهين : أحدهما : أن تريد أنك صاحبتك ^(٢) واستشهد
بقول امرئ القيس :

خَلِيلِيْ مُرَّأِيْ عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ نَقَضَ لُبَانَاتِ الْفَوَادِ الْمُعَذِّبِ
والثانى : أنك لا تكون صاحبتك وإنما نجيتك وأزلته عن
مكانه ^(٣) ، ثم ذكر الآية التى استشهد بها أبو على الفارسى وهى
قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴾ [النور - ٤٣] ثم
قال : إن الأبصار ليست أشخاصاً ولا البرق كذلك ، ولذلك يمتنع
تصور المصاحبة ، وإنما المعنى أن البرق يكاد يزيل نور البصر .
وعليه « فلا فصل بين أن تقول : ذهب ببصره ، وبين أن تقول :
أذهب ببصره ، وإذا كان الأمر على هذا ثبت أن الباء والهمزة بمنزلة

(١) شرح جمل الزجاجى ٤٩٣/١ .

(٢) المقتصد ٥٩٢/١ .

(٣) السابق ٥٩٣/١ .

واحدة ، وأن المصاحبة لا تجب فى واحد منهما ، فكما أنك إذا
قلت أذهب زيدا لم يجب أن تكون صاحبتك كذلك إذا قلت :
ذهب بزيد ، وإنما ذلك على الجواز فى الموضعين » . ثم ذكر أن
أبا على قد أورد الآية رداً على مخالفه ثم ذكر الرأى المخالف فقال :
« إن الباء توجب المصاحبة وأنك لا تقول : ذهب بزيد حتى
تكون صاحبتك ، لأجل أنه لو كان يوجب المصاحبة لوجب أن لا
يجىء فيما يستحيل فيه ذلك ، ألا ترى أنك لا تقدر على أن
تقول : إن البصر صاحب البرق . فإن قلت إن المعنى أن البرق
يزول فيزول معه الإبصار حتى كأنهما يتصاحبان على المجاز ،
فالجواب : أن هذا يبطل بقولهم : ذهب الشمس ببصره ، لأنه
يعلم أن البصر مع بقاء الشمس زال وأنهما لم يتصاحبا فى
الانقطاع ، ولو كان الأمر على هذا لوجب أن لا يقال : ذهب
البرق ببصره ، إلا بعد أن يزول البرق والبصر فى زمان واحد .
وهذا تعسف بارد ^(١) . ثم ذكر الآية الأخرى وهى قوله تعالى :
﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [القصر - ٧٦] ثم قال « فقوله ناءت
العصبة بمنزلة قولك : ثقلت فى نهوضها ، وإذا قلت : ناءت

(١) المقتصد ٥٩٣/١ .

المفاتيح بالعصبة ، كان بمنزلة قولك أثقلتهم ، فهو مثل قولك ذهبت الشمس ببصره وأذهبتَه ^(١) ويفهم من البيت ^(٢) ما يفهم من الآيتين فالمعنى تجعلنا نحل ، فالشاعر « يذكر أنهم مروا بالمرأة وصادقوها فى الموضع المذكور فشوقتهم وملكت قلوبهم حتى كادت تحلهم عن ظهورهم . وليس المعنى أنها كانت معهم فصاحبتهن فى الحلول حتى تقول : إن قوله تحل بنا بمعنى تحل معنا . كما تقول فى ذهبت يزيد : إن المعنى ذهبت معه » ^(٣) .

أما ابن عصفور فبعد أن ساق قول المبرد ذكر حجة من ردوا قوله فقد احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾ [البقرة - ٢٠] .

والحجة فى ذلك أن الله لا يوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم . ونقض ابن عصفور هذه الحجة بأن هناك

(١) المقتصد ٥٩٤/١ .

(٢) وهو البيت الذى استشهد به أبو على وهو قول قيس بن الخطيم :
ديارٌ التى كادت ونحن على منى نُحُلُّ بنا لولا نَجَاءَ الرَّاكِبِ
(الإيضاح ١٦٩ ، المقتصد ٥٩١/١) .

(٣) المقتصد ٥٩٤/١ .

احتمالين ^(١) : الأول كون فاعل ذهب « البرق » ، أى لذهب البرق مع سمعهم وأبصارهم ، والاحتمال الثانى كون الله وصف نفسه على معنى يليق به سبحانه ، كما وصف نفسه سبحانه بالحجىء فى قوله ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [النجر - ٢٢] .

ولكن ابن عصفور نقض قول المبرد ببيت امرئ القيس الذى استشهد به من قبل الفارسي . وهذه الأقوال من قبل النحويين أمور لا ينتهى منها العجب ، وكأنهم يغفلون عن طبيعة اللغة وسلوكها وانتقالها من الاستخدام الحقيقى إلى المجازى ، ولا أدرى لِمَ غفل عبد القاهر عن هذا الأمر فلم يبين المسألة على حقيقتها .

إن التركيب « مررت يزيد » يمكن أن يكون له ثلاثة استخدامات ويتحدد أحدها حسب السياق . أما الأول فعند التعبير عن التصاق المرور به ، وفى هذه الحال الفاعل متحرك وزيد ساكن أو فى حكم الساكن . والثانى مررت مصطحبا لإياه ، فهو شريك فى المرور ، والثالث جعلته يمر فالفاعل ساكن

(١) شرح جمل الزجاجى ٤٩٤/١ .

ومدخل الباء متحرك . أما الأول فلا خلاف حوله ، وإنما الخلاف فى الثانى والثالث ، وموطن الخلاف أنهما متفقان أى أن فى كل منهما مصاحبة أم أن الثالث لا مصاحبة فيه ؟ رأينا المبرد يذهب إلى وجود المصاحبة فى الثالث والفارسي يرد ذلك ، وإذا تمعنا فى المسألة لا نجد هناك خلافا ، بل اختلافا فى النظرة إلى التركيب ، فالمبرد ينظر إلى التركيب من حيث المنشأ والأصل ، أما الفارسي فهو ينظر إلى التركيب من الناحية الوظيفية أى من الناحية الإشارية المباشرة . وإذا أدركنا هذا عرفنا أن المبرد لا يمكن أن يقع فى ذهنه أن فى قوله تعالى ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾ [البقرة - ٢٠] دلالة على مصاحبة الله لسمعهم . ولكنه يشير إلى حقيقة مثل هذا التركيب وأصله ، والأصل أن الذى يصطحب الشيء إنما يزيله وينقله من موضعه حقيقة ، ثم استخدم مثل هذا التركيب للتعبير عن إزالة الأشياء الحقيقية أو غير الحقيقية أو المعنوية ، وإن لم يحدث انتقال وهذا استخدام مجازى ليس غريبا عن اللغة واستخداماتها . ومن ذلك إسناد الفعل إلى ما لايفعل فى الحقيقة ، مثل انكسر الغصن . فهذا التركيب يفترض أن الغصن قد كسر نفسه وهذا فى الظاهر مستحيل ، ولكن اللغة العريقة تحمل فى ثناياها فلسفة أصحابها ،

فليس بعيدا أن أصحاب اللغة كانوا ينسبون إلى الأشياء الأفعال مثل نسبتها إلى الإنسان نفسه ، ويبدو لنا أن الحاجة إلى صيغة تعبر عن كسر الغصن من قبل مجهول جاءت حديثه نسبيا ، ولذلك جاءت قياسية دقيقة محددة وذات بنية تمتاز من بنية الفعل المبني للمعلوم .

الذى نريد أن ننتهى إليه أن التركيب مثل : ذهبت به يدل من حيث التركيب الأساسى على المصاحبة ، ولكنه من الناحية الوظيفية المباشرة يدل على ما تدل عليه الصيغة المهموزة .

والذى يظهر لى أنه عند استخدام التركيبين للدلالة على الفعل الحقيقى وهو « الذهاب » أى الحركة الانتقالية المعروفة تمتاز كل واحدة من الأخرى فقولى : أذهبت أى جعلته يذهب ، أى جعلته يقوم بهذه الحركة الانتقالية دون أن أنتقل أنا معه ولكن ذهبت به ، فأنا قد قمت بالانتقال وصحبته فاكتمسب بهذا المشاركة فى الفعل .

أما عند استخدام الذهاب للدلالة على الزوال والفناء وما يتصل بهذا من الأفعال التى يكون الذهاب معها مجازا وليس حركة انتقالية ، فإن الملاحظ أن خصوصية الدلالة التركيبية

تتوارى ولذلك يتساويان لأنهما يؤولان إلى محصلة واحدة ، وهى الزوال أو الذهاب المجازى .

ويبدو أن حساسية النحويين تجاه النص القرآنى قد أربكتهم فى بعض الأحيان ، نحس ذلك من تأسيسهم لرفض مقولة المبرد على أنه لا يمكن تصور ذهاب الله مع سمعهم وأبصارهم ، ثم مرة أخرى فى محاولة تخريج الآية عند ابن عصفور حيث سلك بذلك مسلكين أحدهما تحويل طريق الإسناد والثانى الاستعانة بطريقة (أهل السنة والجماعة) الذين يثبتون لله صفاته على نحو يليق به خروجاً من مشابهة الخالق للمخلوق . وإذا كنا قد نجد لهم عذراً فإننا لا نجد لابن عصفور وغيره من النحويين من عذر حينما يحصرون اللغة فى مأزل من التعبير الحقيقى دون أن ينظروا إلى إمكاناتها المتجددة المعتمدة على المجاز ، أما بالنسبة للقرآن فمن العجيب أن يكون الاستخدام المجازى فيه مشكلاً عندهم ذلك أن القرآن نزل باللغة العربية ، وهذا يعنى أنه يعبر بها بكل ما فيها من إمكانات مجازية وحقيقية وبكل ما فيها من ألفاظ أصلية أو دخيلة ، وبكل ما تحتويه من مفاهيم ودلالات . وليس أعجب من هؤلاء إلا الذين يريدون تطويع هذا النص لمفاهيم

عصرية لم تكن واردة فى ذلك الوقت ، فبرغم ما نكتشفه من حقائق علمية سيظل التصور النسبى للكون هو المنبع الذى تستقى منه اللغة . ولو أن القرآن فجأ القوم بلغة ذات مفاهيم غريبة كل الغرابة عنهم لتعذر عليهم الفهم . والذى نريد الانتهاء إليه أنه فى الاستخدام الحقيقى للأفعال ، يكون هناك اختلاف واضح بين التعدية بالهمزة والتعدية بالحرف ، وفى الاستخدام المجازى يستخدمان لأداء معنى واحد وإن يكن كل تركيب يلقى ظلالاً ، مستمداً من أصله ، على المعنى . وربما لذلك حصر الرضى هذا اللون من الأداء بالباء وحدها مع بعض الأفعال ، حيث نجده يقرر أنه لا يفيد شئ من حروف الفعل معنى الفعل إلا الباء وذلك أيضاً فى بعض المواضع ، نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به ^(١) . وهذا يعنى أن مررت به لا تعنى أمرته خلافاً لما ورد عند ابن بابشاذ ^(٢) .

ونأتى بعد هذا إلى قضية يثيرها تعاقب الهمزة والباء وهى قضية خلافية يذهب فيها الجمهور إلى عدم جواز الجمع بين

(١) شرح الكافية ٢/٢٧٤ .

(٢) المقدمة المحسبة ٣٦٨/٣٦٩ .

الهمزة والباء ، قال الفراء « ومن شأن العرب أن تقول : أذهبت بصره ، بالألف إذا أسقطوا الباء . فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من (أذهبت) » ^(١) ، وقال ابن درستويه فى الكلام على باب الفعل اللازم : « وحق هذا الباب أن تتعاقب فيه حروف الجر ، وهمزة النقل الداخلتان فى أول الفعل وآخره وأن لا يجتمعا فيه ، لأن إحداهما تنوب عن الأخرى » ^(٢) . ويبدو أن هذا الأمر ليس على إطلاقه فهذا الفراء نفسه يروى بعض القراءات التى تجمع بين الهمزة والباء ، قال : « وقد قرأ بعض القراء ^(٣) ﴿ يَكَاذُ سَنَّا بَرِّقِهِ يُذْهَبُ بِالْبَصَارِ ﴾ [النور - ٤٣] بضم الياء ، والباء فى الكلام . وقرأ بعضهم ^(٤) : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ ﴾ [٢٠ - المؤمنون] » ^(٥) . وحاول الفراء تفسير هذه القراءات على عد الباء زائدة ، قال : « فترى - والله أعلم - أن الذين ضموا على معنى

(١) معاني القرآن ١٩/١ .

(٢) تصحيح الفصحى ٣٣٠/١ .

(٣) هو أبو جعفر . انظر معجم القراءات القرآنية ٢٦٢/٤ .

(٤) هم : ابن كثير ، أبو عمرو ، رويس ، ابن محيصن ، اليزيدى ، سلام ،

سهل ، الجحدري ، زر بن حبیش . انظر : معجم القراءات القرآنية ٢٠٥/٤ .

(٥) معاني القرآن ١٩/١ .

الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم خذ بالخطام ، وخذ الخطام ، وتعلقت بزيد ، وتعلقت زيدا . فهو كثير فى الكلام والشعر ، ولست أستحب ذلك لقلته » ^(١) . وصرح بزيادتها أبو عبيدة قال : « مجازه تنبت الدهن والباء من حروف الزوائد وفى آية أخرى ﴿ وَمَنْ يُدِ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾ [الحج - ٢٥] مجازه يريد فيه إلحادا قال الراجز : نحن بنو جعدة أصحاب الفلج نُضْرِبُ بالبيض ونرجو بالفرج أى نرجو الفرج » ^(٢) .

تاسعاً : التعدى بحذف حرف الجر :

تحدث سيبويه عن هذه القضية فى كلامه على الفعل المتعدى إلى مفعولين وأورد على ذلك شواهد ، وقال : « وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، واستغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل » ^(٣) .

(١) معاني القرآن ١٩/١ .

(٢) أبو عبيدة : مجاز القرآن ٥٦/٢ - ٥٧ .

(٣) الكتاب ٣٨/١ .

وليس حذف حرف الجر قياسيا بل هو سماعى وهذا ما يفهم من قوله « وليست استغفر الله ذنبا ، وأمرتك الخير ، أكثر فى كلامهم جميعا ، وإنما يتكلم بها بعضهم » ^(١) . وقال أيضا « وليس كل فعل يفعل به هذا » ^(٢) ونص على ذلك ابن السراج قال « واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل ، وإنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عنهم » ^(٣) . يستثنى من ذلك حذف الجار مع إن وأن إذ يكاد يجمع النحويون على جوازه ^(٤) وكان حذفها حسنا لطول الصلة ^(٥) « والطول يستدعى التخفيف » ^(٦) ولكن من النحويين من يذهب إلى قياسيته بشروط ، قال ابن عصفور : « وزعم على بن سليمان الأخفش أنه يجوز حذف حرف الجر إذا

(١) الكتاب ٣٨/١ .

(٢) السابق ٣٩/١ .

(٣) الأصول فى النحو ٢١٥/١ .

(٤) المبرد . المقتضب ٣٥/٢ ، ٣٤٢ ، وانظر أيضا الكامل ٣٢/١ ، ٣٤ ،

٣٣٤ ، ٣٦٩ .

(٥) المقتضب ٣٤٢/٢ .

(٦) شرح جمل الزجاجى ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

تعين موضع الحذف والمحذوف ، قياسا على ما جاءه من ذلك نحو : برئت القلم السكين ، يريد بالسكين ، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين » ^(١) .

ويشترط السهلى بشرطين :

الأول : « اتصال الفعل بالجرور ، فإن تباعد لم يكن بد من الباء نحو قولك (أمرت الرجل يوم الجمعة بالخير) يقبح حذف الباء ، لأن المعنى الذى من أجله حذفت الباء ليس بلفظ ، وإنما هو معنى الكلمة وهو ما تضمنه من معنى كلفتك فلم يقو على الحذف إلا مع القرب من الاسم كما كان ذلك فى (اخترت) ، وقد تقدم ، ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا ، لِمَنْ آمَنَ ﴾ [الأعراف - ٧٥] كيف أعاد حرف الجر فى البدل لما طال الأول بالصلة . وكذلك قوله : ﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا ﴾ [البقرة - ٦١] ، على أحد القولين فإذا أعيد حرف الجر مع

(١) شرح جمل الزجاجى ٣٠٧/١ .

البدل لطول الاسم الأول ، فإثبات الحرف من نحو « أمرتك الخير إذا طال الاسم أجدر » (١) .

الثانى : « أن يكون المأمور به حدثا ، فإذا كان جسما أو جوهرًا ، لم تحذف « الباء » من نحو : (أمرتك بزيد) ، ولا تقول : (أمرتك زيدا) لأن الأمر فى الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلق ، وإنما تدخل (الباء) عليه مجازا كأنك قلت (أمرتك بضرب زيد أو إكرامه) ثم حذفت .

ويشير السهيلي إلى حالة يبدو فيها عدم جواز حذف الحرف رغم توفر الشرطين ، يقول : « وأما نهيتك عن الشر ، فلا يجوز حذف الحرف الجار فتقول : نهيتك الشر ، لأن ليس فى ضمن الكلام ما يتضمن النصب ، والنهى عن الشيء إبعاد عنه وكف وزجر وكل هذه المعانى متعدية بعن ، فلم يكن بد منها ، بخلاف الأمر فإنه إغراء بالشيء وإلزامه به ، فمن ثم تعدى بالباء ، وهو أيضا بمعنى التكليف والإلزام ، فمن ثم جاز إسقاط

(١) نتائج الفكر ٣٣٦ .

الباء » (١) . وأورد السيوطى شرط الأخفش الصغير ، ثم أورد شرطى السهيلي بعد صيغة تمرىض (قيل) (٢) وبناء على شرطى الأخفش الصغير يمتنع « نحو : رغبت الأمر لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت رغبت فى الأمر أو عن الأمر ، وكذلك لا يجوز اخترت اخوتك الزيدين ، لأنه لا يعلم هل أردت اخترت اخوتك من الزيدين أو الزيدين من اخوتك ، فلم يتعين موضع الحذف » (٣) . أما ابن عصفور فإنه لم يجوز الحذف وإن بشروط قال « والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ، وإن وجد الشرطان فيه لقلّة ما جاء من ذلك إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التى ذكرناها » (٤) .

والأفعال التى يقصدها ابن عصفور هى التى وردت فى قوله : « أو فى أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، وهى : اختار ، واستغفر ، وسمى ، وكنتى : بمعنى سمي ، وأمر » (٥) وزاد

(١) نتائج الفكر ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) مع الموامع ١٨/٥ - ٢٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٣٠٧/١ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٠٥/١ .

السيوطى أفعالا أخرى (١) .

ولكن لماذا الحذف ؟ يقول السهيلي فى الكلام على تعدية الفعل (اختار) بحذف الحرف فى مثل : اخترت الرجال زيدا « والأصل فى هذا التعدى بحرف الجر وهو « من » لأن المعنى إخراج شئ من شئ ، وإنما حذف لتضمن الفعل معنى فعل آخر متعدد ، كأنك حين قلت : اخترت الرجال أردت نخلت الرجال ونقدتهم فأخذت منهم زيدا ، فمن هنا أسقط حرف الجر كما أسقط حرف الجر فى (أمرتك الخير) إذا كان تكليفا كأنك قلت كلفتك هذا الأمر » (٢) .

وقبل أن نغادر هذه القضية يجب أن نسجل بعض الملاحظات التى نراها مهمة :

١ - إن الشروط التى ذكرها النحويون تمثل نوعا من التحكم فى ظاهرة متصلة بالجانب الإبداعى والخلقى من اللغة . وحيلولة دون تغير اللغة حسب احتياجها .

(١) مع الهوامع ١٨/٥ .

(٢) نتائج الفكر ٣٣٠ .

٢ - القول بحذف حرف الجر ليس إلا تفسيرا لورود بعض الأفعال متعددة بدون حرف الجر ، فهو تفسير للظاهرة ولكنه ليس قانونا لغويا .

٣ - هناك فرق بين الضمائم من الأفعال وحروف الجر ، فالضميمة « رغب فى » هى فى ظنى أساسية أما « رغب عن » فهى فرعية تكونت من الفعل « رغب » و « عن » التى تتضام مع أفعال أخرى مثل انصرف ، وصد ، ابتعد ، وانحرف ، وكل ما فيه دلالة على الترك والمجاوزة ، ولكنها تضامت مع الفعل لتضاد المعنى الأول « رغب فى » ، فإذا ورد الفعل بدون الحرف أحسب أنه ينصرف إلى الدلالة الأساسية القوية : فحين أقول : رغبته الشئ ، فإن المعانى التى ترد إلى الذهن هى أردت الشئ وطلبت الشئ . وما يستأنس به أن الاستخدام اللهجى قد أبقى على « رغب فى » مستمرة وأهمل « رغب عن » ثم استخدم « رغب » بدون حرف .

ومثل هذا يقال عن المثال الذى منع السهيلي الحذف فيه وهو « نهيتك عن الشر » فلو أن المثال استخدم على : نهيتك الشر ، لم نستغرب هذا لأن هناك تضاماً قوياً بين « نهى »

و « عن » وبسبب هذا تكون الدلالة مع الحرف متضمنة حتى بعد حذفه لأن النهى لا يكون إلا عن شىء .

٤ - ماذا نقبل من الحذف ، وماذا نرد ؟ والإجابة عن ذلك صعبة ، ولكن يمكن القول إن ما يحدث من ذلك فى الأعمال الفنية يقبل فى إطارها على أنه استخدام خاص ، وأما ما يرد فى لغة التواصل واللغة الإشارية فهو يخضع للذوق العام وللشيوخ فى الاستخدام .

عاشراً : التعدى بتضعيف اللام :

جاء فى الجمع « قيل وبتضعيف اللام نحو صَعَّرْ خده وصعَّعْ رته . قال أبو حيان : وهو غريب » (١) .

أحد عشر : التعدى بشبه المتعدى :

جاء فى الجمع « وفى (نصبه) - أى الفعل اللازم - اسماً (تشبيهاً بالمتعدى خلف) فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصفة بالمشبه باسم الفاعل المتعدى ، نحو : زيد تفقاً

(١) مع الهوامع ١٥/٥ .

الشحم ، أصله : تفقاً شحمه ، فأضمرت فى تفقاً ونصبت « الشحم » تشبيهاً بالمفعول به واستدل بما روى فى الحديث : « كانت امرأة تهراق الدماء » ومنعه الشلوين ، وقال : لا يكون ذلك إلا فى الصفات .

وقد تأولوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجر ، أو على إضمار فعل أى : بالدماء ، أو يهريق الله الدماء منها . قال أبو حيان : وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب (١) .

ويجدر بنا بعد هذا التفصيل فى وسائل التعدى القول إنه يجب التمييز بين هذه الوسائل إذ لا يمكن عدها فى مقام واحد ، فالتعدى بالهمزة والتضعيف للعين أو اللام أو مجيء الفعل على صيغة فاعل ، أو استفعل كل ذلك لا يعدى الفعل اللازم فى نظرنا ، وإنما يصاغ عليها أفعال متعدية تمتاز من اللازمة ، أما ما

(١) مع الهوامع ١٦/٥ - ١٧ . هكذا ورد النص أيضاً فى نسخة النعسان ٨٢/٢ ، ويبدو أن فى النص سقطاً ، وصحته على ما نظن هى : على أنه على إسقاط حرف الجر .

يتعدى به اللازم إلى المفعول فهو حرف الجر ، فمع حرف الجر يمكن القول إن هذا فعل لازم قد تعدى إلى المفعول بحرف الجر ، ويتفرغ من هذا أيضا التعدى على نزع الخافض ، وإن لم يكن هذا فى الحقيقة وسيلة للتعدى وإنما هو تفسير لبعض الاستخدامات والتراكيب المسموعة فهو ليس قياسيا ، ويغلب اتصاله بلغة الخلق الأدبى التى توظف مثل هذه الاستخدامات ، ومنها أيضا التضمن الذى يتعدى به الفعل اللازم أيضا ، ويلاحظ أن كل هذه الوسائل التى ذكرناها وهى التعدى بالحرف وينزعه وبالتضمن كلها مرهونة بالسياق ولا يتغير معها تركيب الفعل الصرفى وإنما يظل على حاله السابقة ، أما الوسائل التى أشرنا إلى أنها ليست فى الحقيقة من معديات اللازم فهى تغير شكل الفعل وتدخل فى بنائه الصرفى ، والفعل يعد متعديا فى السياق وخارجه أيضا بل لعل هذه الوسائل لا تحمى الفعل أن يترد إلى اللزوم بالتضمن وهو أيضا موقف سياق .

وقد ميز ابن بابشاذ بين التعدى بحرف الجر والتعدى بالهمزة ، فسمى الأول تعدى إضافة ، وسمى الثانى تعدى بنية ^(١) .

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٨ .

٢ - أنماط الفعل المتعدى :

(أ) المتعدى إلى مفعول :

ذكر الجرجانى « أن الفعل المتعدى يكون على ضربين أن يكون مصوغا عليه وذلك نحو ضربت وقتلت وعلمت وظننت . والثانى أن لا يكون كذلك ، ويكون منقولا إلى التعدى بزيادة وذلك ما تقدم من نحو أذهبته وفرحته » ^(١) . والجرجانى هنا أشار إلى بعض وسائل النقل عند حديثه عما يتعدى بالنقل ، وهى الأفعال المتحولة من اللزوم بطرق النقل والتعدية التى اهتم النحويون بذكرها . وسوف نأتى إلى ذكرها فى موضعه .

وقد مثل سيبويه فى باب الفعل المتعدى إلى واحد للنوع الأول فقط .

ويختلف النحويون فى تحديد ما يدخل تحت هذا الباب وما يخرج فقد يتسع حتى يدخل تحته المتعدى بحرف جر وإن يكن فى الأصل لازما وقد يلحق به ما وصف عندهم بأنه يتعدى تارة

(١) المقتصد ٥٩٥/١ .

بنفسه وتارة بحرف جر ^(١) . وقد يضيق حتى لا يضم سوى المتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، على نحو ما رأينا عند ابن هشام .

وقد لاحظ اللغويون والنحويون أن الفعل قد تتعدد استخداماته ، فنجد من الأفعال ما يستخدم تارة لازما وتارة متعديا . والفعل المتعدى قد يستخدم تارة متعديا إلى مفعول وتارة إلى مفعولين ، ويُنَّ النحويون أن للدلالة أثرا فى ذلك حيث أن كل استخدام يوازى دلالة محددة . من ذلك الفعلان « رأى ووجد » فإذا قصد رؤية العين ووجدان الضالة فالفعل متعد إلى واحد على نحو ما يتعدى فعل مثل « ضرب » أما إذا أردتهما قلبين أى بمعنى « علم » فإنهما يتعديان إلى مفعولين ومن أجل ذلك ساغ للأعمى أن يقول : رأيت زيدا الصالح والفعل « علم » أيضا قد يعنى المعرفة فقط مثل الفعل « عرف » ولذا يتعدى إلى واحد ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ [٦٥] - البقرة . وقال سبحانه : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ

اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [٦٥ - الأنفال] ، فهى ههنا بمنزلة عرفت ^(١) . من ذلك الفعل « دعا » فهو يستخدم متعديا إلى واحد إذا أُريد الدلالة على الدعوة إلى أمر ولكنه يتعدى إلى اثنين إذا استخدمته استخدام الفعل « سمى » فتقول : دعوتك عبد الله ، والأصل فى هذا الفعل تعديه إلى المفعول الأول بنفسه تعديا مباشرا ، وإلى الثانى بوساطة من حرف الجر وهو الباء (دعوتك بعبد الله) ثم حذف الحرف ونصب الاسم ^(٢) .

يفهم إذن أن عدد المفعولات مرهون بما يقتضيه الفعل من ذلك ، فالتعدى إلى واحد إنما تعدى إلى واحد « لأن معناه لا يقتضى إلا واحدا ، ألا ترى أن الإبصار يقتضى مبصرا ، والشم يقتضى مشموما والذوق يقتضى مذوقا ... » ^(٣) .

ولا تنتهى العلاقة بين الفعل والمفعول عند عدد المفعول بل تمتد إلى نوع المفعول ، فما يتعدى إلى مفعول قد لا يتعدى إلى

(١) الكتاب ٤٠/١ .

(٢) الأصول ٢١٣/١ .

(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٦ .

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٧ .

آخر ، فالفعل « سمع » إنما يتعدى إلى مسموع ، ولما اقتضى مسموعا لم يجز أن يقال سمعت زيدا لأن زيدا ليس مما يسمع ، فتحتاج أن تقول سمعت قراءة زيد لأن القراءة مسموعة أما قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء - ٧٢] فقد عداه إلى الكاف والميم التى هى للمخاطبين وليسوا بمسموعين ففيه وجهان :

الأول : حذف مضاف هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون .
والثانى : أن الظرف من « إذ تدعون » لما كان مضافا إلى تدعون كان فيه ما يسد ذلك المسد من المفعول المسموع . أما قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ [فاطر - ١٤] فلا إشكال فيه لأن مفعول (لا يسمعون) هو دعاءكم ومفعول (لو سمعوا) محذوف : لو سمعوا دعاءكم ^(١) .

ولعل ملاحظة التلازم بين الفعل ومفعوله هى التى دفعت المبرد إلى تقسيم الفعل تقسيما يعتمد على درجة تأثير الفعل فى المفعول فى الحقيقة ، قسم المبرد الأفعال فذكر أن « من الأفعال ما

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٦ .

يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثر كقولك : ضربت زيدا وكسرت الشيء يا فتى ، « ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل نحو ذكرت زيدا وشتمت عمرا وأضحكت خالدا . فهذا نوع آخر » ^(١) .

ولم يقف هذا التقسيم عند حدود الدلالة على نحو ما رأينا عند المبرد ، ولكنه انتقل إلى مستوى اللفظ ، فنجد ابن عصفور يفرق بين هذين النوعين ليس على مستوى الدلالة فقط ، وإنما على مستوى التركيب فهو فى معرض تعريفه للفعل المتعدى إلى واحد يقول : « فالذى يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذى يطلب مفعولا به واحدا ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو : ضربت زيدا ، ألا ترى أن ضربت تطلب مضروبيا زيدا أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حل به الضرب ، فإن قيل : فإنك تقول : ذكرت زيدا وتوصل ذكرت إلى زيد بنفسه والذكر لا يحل بزيد ، فالجواب : أن الأشخاص لا تذكر فإذا قلت : ذكرت زيدا فإنما هو على حذف مضاف ، تقديره : ذكرت أمر زيد أو شأنه

(١) المختضب ١٨٨/٣ .

أو قصته ، والذكر يحل بشأن زيد وقصته أى يتسلط عليهما ^(١) .

ويسهل حشد طائفة من الأفعال المتعدية لا أظن من السهل تخريجها على نحو ما خرج ابن عصفور استخدام الفعل « ذكر » ومثل هذه الأفعال : أحب وأبغض وأنكر وحسد ، وكره . أما الفعل المنقول فهو يثير عندهم خلافاً ، أما سيبويه فهو لا يقول باطراده فهو يقول « ليس كل فعل يتعدى الفاعل ، ولا يتعدى إلى مفعولين » ^(٢) . ويشرح السيرافى هذا النص بقوله « الفعل فى الأصل على ضربين : منه ما يتعدى نحو ضرب زيد عمرا ، ومنه : لا يتعدى نحو جلس وقام ، وهذا معنى قوله كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ، وقوله ولا يتعدى إلى مفعولين كأنه قال : ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين ، بل منه ما يتعدى إلى مفعول ومنه ما يتعدى إلى مفعولين » ^(٣) .

وحاول السهيلي أن يضع ضابطاً لتحديد ما ينقل من

(١) شرح الجمل / ٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٩/١ .

(٣) شرح السيرافى ٢٥٩/٣ .

الأفعال سواء من اللزوم إلى المتعدى أم من المتعدى لواحد إلى المتعدى إلى اثنين ، قال « ولكنى أشير لك إلى أصل ينبى عليه هذا الباب ، وهو أن تنظر إلى كل فعل حصل منه فى الفاعل صفة ما فهو الذى يجوز فيه النقل ، لأنك إذا قلت : أفعلته ، فإنما معناه : جعلته على هذه الصفة . وقلما ينكر هذا الأصل فى غير المتعدى إذا كان ثلاثياً ، نحو : قعد وأقعدته ، وطال وأطلته » ^(١) .

(ب) المتعدى إلى مفعولين :

رأينا أن النحويين قسموا الفعل المتعدى إلى مفعولين قسمين رئيسيين أحدهما : الأفعال التى يجوز الاقتصار منها على مفعول واحد . والآخر : الأفعال التى لا يجوز الاقتصار معها على مفعول . وربما قسمت على أساس آخر وهو أفعال تنصب مفعولين ليسا فى الأصل (مبتدأ وخبراً) ، وأفعال تنصب مفعولين أصلهما (مبتدأ وخبر) . وسوف نبدأ بالكلام على النوع الأول ثم الثانى .

(١) نتائج الفكر ٣٢٧ .

لم يشر سيبويه فى كلامه على ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ؛ إلى أن هذه الأفعال يختلف بعضها عن بعض ، ولكننا ندرك ذلك من ضربه للأمثلة ، حيث مثل بالفعلين أعطى وكسا ، ثم فرع على ذلك بقوله « ومن ذلك » وذكر أفعالا مثل « اختار » و « استغفر » وذكر أن مثل هذه الأفعال تتعدى إلى المفعول الثانى بحذف حرف الجر ^(١) .

ولكننا نجد فى فترة لاحقة من عمر النحو العربى محاولة لتقسيم أفعال هذا النوع ، نجد ذلك عند ابن بابشاذ حيث يقسمها إلى ما يأتى :

١ - أصله التعدى إلى اثنين : كسوت زيدا جبة .

٢ - أصله التعدى إلى واحد ثم دخلت الهمزة فعدته إلى آخر ، مثل : أعطيت زيدا درهما . أصله من عطوت زيدا . يقال : عطوت إذا تناولت . وعطوته : إذا ناولته . ثم أدخلت الهمزة فعديته إلى مفعول آخر على حد : ضربت زيدا وأضربت زيدا عمرا .

(١) الكتاب ٣٧/١ .

٣ - ومنها ما يتعدى إلى واحد وإلى آخر بحرف جر ، ثم اتسع فى حرف الجر بالحذف فتسلط الفعل على ذلك المفعول . وإذا علمنا أن الفعل يتعدى إلى اثنين بالتضعيف ^(١) فإنه يكون لنا بذلك قسم رابع ، هو ما أصله التعدى إلى واحد ثم عدى بتضعيف العين .

والفرق بين الأفعال المنقولة والمعداة بإسقاط حرف الجر ، أن المفعول الأول فى المنقولة فاعل فى الثانى ، فالمتعدى إلى مفعولين عند السيرافى يشتمل على وجهين من التعدى : الأول « أن يتعدى الفعل إلى مفعولين وأحد المفعولين فاعل ، والآخر يكون مفعولا يصل إليه من غير توسط حرف جر وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما . وذلك أن زيدا قد أخذ الدرهم وهو فاعل به الأخذ » ^(٢) .

والثانى « أن يتعدى الفعل إلى مفعول بغير حرف جر ويتصل بآخر ، ولم يكن المفعول فى الأصل فاعلا بالذى فيه

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٠ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٢٧٤/٢ .

(٣) شرح السيرافى ٢٥٠/٣ .

حرف الجر ، فنزع حرف الجر من الثانى فىصل الفعل إليه .
وذلك قولك : اخترت الرجال عبد الله ^(١) .

والنحويون يختلفون فى موقفهم التصنيفى من هذه الأفعال
ف نجد أن الفعل « كسا » منقول عند ابن جنى بالمثال ^(٢) ولكنه
عند ابن بابشاذ مما وضع أصلا على التعدى إلى اثنين ^(٣)
والفعلان « أعطى » و « كسا » جعلوا عند سيبويه فى حيز واحد
على ما يظهر ، ولذا عالجهما السيرافى من بعده معالجة
واحدة ^(٤) . وعد السهلى الفعل « أعطى » منقولا من الفعل
« عطا » ويرى أن معنى الفعل « عطا » « أشار للتناول وليس
معناه الأخذ » ^(٥) وهذا بخلاف ما ذهب إليه السيرافى من قبل
إلى أن معنى الفعل « عطا » أخذ ^(٦) فمعنى التركيب : أعطيت

(١) شرح السيرافى ٢٥١/٣ .

(٢) الخصائص ٢١٤/٢ .

(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٠ .

(٤) شرح السيرافى ٢٥٠/٣ - ٢٥١ .

(٥) نتائج الفكر ٣٢٨ .

(٦) شرح السيرافى ٢٥٠/٣ .

زيدا درهما ، عند السيرافى : جعلت زيدا يأخذ درهما ، أما عند
السهلى « فقالوا : أعطيت زيدا درهما ، أى جعلته عاطيا له » ^(١)
والذى جعل السهلى يقول ذلك هو نظريته فى المنقول وهى أنه لا
ينقل إلا ما كان فى الفاعل منه صفة .

وعد سيبويه الفعل « استغفر » مما يتعدى إلى المفعول
الثانى بنزع الخافض ^(٢) واستشهد بقول الشاعر :
اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّيهِ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
أى « استغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل
الفعل » ^(٣) وتابع سيبويه فى ذلك جمهرة من النحاة ، ولكن
الرجزاني خالفهم ونبه إلى وهمهم فى ذلك قال بعد إيراد شاهد
سيبويه :

« وهذا قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده فى
استغفرت والأمر فيه لعمري عجيب ، فإننا إذا تأملنا ما عليه
الكلام وجدنا استغفرت على غير ما أصلوه ، وذلك أن استغفرت

(١) نتائج الفكر ٣٢٨ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ .

(٣) السابق ٣٨/١ .

بمعنى سألت الله أن يغفر والسين والتاء إذا كانا بمعنى الطلب والسؤال كان مجراهما مجرى همزة النقل فى إفادة الفعل مفعولا ، نقول : نطق زيد فتراه غير متعد ، فإذا قلت : استنطقت زيدا ، حصل مفعول كما يحصل إذا قلت : أنطقت زيدا ، وكذا تقول : كتب الكتاب ، واستكتبت زيدا الكتاب ، فيتعدى إلى مفعولين ، بعد أن كان متعديا إلى واحد ، وغفر فعل يتعدى إلى مفعول واحد كالذنب بغير حرف تقول : غفر الله ذنبه ، واللهم اغفر ذنبى . فلو كان استغفرت الله ذنبا ، مثل اخترت الرجال زيدا فى كونه موضوعا على التعدى بحرف الجر فى الأصل ، لوجب أن يكون ذلك مستعملا فى غفرت أيضا على حال ، فيقال غفر الله من ذنبه ، واللهم اغفر من ذنب ، وذلك ما لا خلاف فى امتناعه ، كيف وقد اختلفا فى قوله تعالى : ﴿ يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [٤ - نوح] فقال صاحب الكتاب إن المفعول محذوف نحو يغفر بعضا من ذنوبكم وجعل أبو الحسن (من) مزيدة ولم يحمله أحد منهما على أن يكون متعديا بمن إذ كان بمنزلة ستر فى التعدى ، وإذا كان الأمر على هذه الجملة كان تعدية استغفرت بمن فرعا وكائنا من باب الحمل على المعنى والنظير ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [٦٣ - النور] -

الأصل يخالفون أمره ، لكن لما كان فيه معنى يعدلون وينحرفون عدى بمن ، فكذلك استغفرت لما كان فيه معنى تبت وأثبت عدى بمن . « فإذا قيل استغفرت الله ذنبا كان بمنزلة أن يقال : خالفت أمر زيد ، فى جريه على أصله وموضوعه . فكيف يجوز أن يجرى مجرى أخذت الذى لا يصح له معنى حتى تقدر تعديه بمن ؟ هذا كما تراه فى غاية الوضوح فلا أدري كيف استمروا على عده فى هذا الباب ، وما عذرهم فيه ؟ اللهم إلا أن يقال : إنه وإن كان مستحقا فى أصله أن يتعدى بغير من ، فإنهم لمّا تأولوا فيه معنى وأجروه مجراه صار التعدى بمن أصلا فيه ، فلمّا حذف فى بعض المواضع ، كان حكمه حكم اخترت فى كونه معدولا به عن التعدى بمن إلى تناول الاسم بنفسه ، هذا ما يمكن أن يقال فيه والله أعلم بالصواب » (١) .

وتابع ابن الطراوة الجرجاني فى ذلك (٢) . ومن أخذ بهذا

(١) المقتصد ٦١٤/١ - ٦١٦ .

(٢) وعلى هذا لا يكون ابن الطراوة متفردا بهذا القول خلافا لما ذهب إليه عياد الشيبى ، فقد عد هذا القول فى الآراء التى تفرد بها ابن الطراوة . انظر ابن الطراوة النحوى ٢٥٥ .

القول السهلى وأبو حيان وابن هشام ^(١) .

وقد تساءل السهلى فى مطلع كلامه على المتعدى المنقول نحو : أعطى زيد عمرا درهما ، فقال : « وهذا وأشبه المنقول الذى صير فاعله مفعولا . وقد اختلفوا أهو قياس مستتب فى جميع الأفعال أم لا ؟ وليس مذهب سيويه فيه طرد القياس فى جميع الأفعال ، وهو الصحيح » ^(٢) . وقد سبق أن سقنا قول سيويه الذى يذهب فيه إلى أنه ليس كل فعل لازم يتعدى تعديا مباشرا إلى مفعول ، وليس كل فعل متعد يتعدى إلى مفعولين ^(٣) . وقد سقنا اختلاف موقف النحويين فى ذلك فى موضع سابق .

وعلى نحو اختلافهم فى قياسية تعدى الفعل بالهمزة إلى مفعولين ، اختلفوا فى قضية حذف الجار وتعدى الفعل إلى المفعول الثانى . وقد سقنا تفصيل هذا الخلاف بما يغنى عن الإعادة .

(١) عياد الثيبى : ابن الطراوة النحوى ٢٥٥ .

(٢) نتائج الفكر ٣٢٧ .

(٣) الكتاب ٣٩/١ .

ومما يتصل بهذا قضية ترتيب المفعولات .

هناك خلاف فى ترتيب المفعولات المباشرة وغير المباشرة . حيث يذهب السيرافى والفارسى إلى تقديم المفعول المباشر فالمفعول غير المباشر ، قال السيرافى : « وذلك قولك : اخترت الرجال عبد الله ، والأصل اخترت عبد الله من الرجال » ^(١) ، وسمى الفارسى المفعول الذى يتعدى إليه الفعل بحرف الجر المفعول الثانى ^(٢) ، ونجد الكلام صريحا على رتبة المفعولات عند الجرجانى قال : « فالمتقدم فى الرتبة هو المنصوب كقولك أخرجت زيدا من الرجال وميزت زيدا من الرجال » ^(٣) ، ولكن المفعول غير المباشر أى المجرور قد يتقدم لفظا ، وقد تنبه الجرجانى إلى ذلك وأشار إليه بقوله « فإن قدمت من الرجال ، كان النية به التأخير ، كما أنك إذ قلت : أخذت منك درهما ، كان مرتبة الدرهم قبل مرتبة منك ، وإنما يقدم من فى نحو هذا لأن البيان فيه فيعنى به » ^(٤)

(١) شرح السيرافى ٢٥١/٣ .

(٢) الإيضاح العضدى ١٧٣ .

(٣) المقتصد ٦١٣/١ .

(٤) المقتصد ٦١٣/١ .

وإذا حذف حرف الجر فإن ذلك لا يغير فى الرتبة شيئا فما هو فى الأصل مجرورا بربته متأخرة ، قال الجرجاني « وإذا حذف من فقيل : اخترت الرجال زيدا ، جرى مجرى أعطيت زيدا درهما ، فى الظاهر . وعلى ذلك قوله تعالى ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف - ١٥٥] الأصل من قومه . فالمفعول الصحيح هو زيد فى المسألة وفى الآية سبعين رجلا ، ألا ترى أن الاختيار وقع عليه ولم يقع على القوم والرجال ، وإنما التبس بهم من حيث كان الاختيار منهم فقط » ^(١) وصرح ابن السيد البطليوسى أيضا بتقديم المفعول المباشر قال « ومرتبة المفعول الذى يتعدى إليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذى يتعدى إليه بواسطة ^(٢) أما فى حالة المفعولين المنصوبين فالمتقدم هو الفاعل فى المعنى قال « وإذا تعدى الفعل إلى مفعولين ، والأول منهما فاعل فى الثانى فى المعنى ، كقولك (كسوت زيدا ثوبا) فمرتبة الذى هو فاعل فى المعنى مقدمة على مرتبة الذى هو مفعول به » ^(٣) .

(١) المقتصد ١/٦١٣ - ٦١٤ .

(٢) الخلل ٢٢٩ .

(٣) السابق ٢٢٩ - ٢٣٠ .

أما السهيلي فيذهب مذهبا آخر حيث يقول « الاختيار تقديم الاسم المجرور إذا لم يسقط حرف الجر . ويجوز فيه التأخير ، تقول (اخترت من الرجال عشرة) ، ولو قدمت العشرة لم يحسن ، لأن المخاطب يتوهم أن المجرور فى موضع النعت للعشرة وليس فى موضع المفعول الثانى ، وأيضا فإن الرجال معرفة فتقدمه أحق بالاهتمام ، كما لزم تقديم المجرور الذى هو خبر عن النكرة من قولك (فى الدار رجل) يكون المجرور معرفة ، فكأنه المخبر عنه » ^(١) .

والحالة التى يشير إليها السهيلي فرعية ، فالقول إذن بتأخير المفعول غير المباشر ما لم يكن تأخيره ملبسا فإذا خيف اللبس وجب التقديم .

ثم ذكر السهيلي أنه إذا حذف الحرف من مثل (اخترت من الرجال عشرة) فإنه يتعين تقديم الاسم المنصوب على نزع الخافض فلا تقول : اخترت عشرة الرجال ^(٢) . وقد لاحظنا أن المثال الذى طرح عند السيرافى على هذا ، ويعلل السهيلي لهذا

(١ ، ٢) نتائج الفكر ٣٣٠ .

بقوله : « والحكمة فى ذلك أن المعنى الذى من أجله حذف حرف الجر هو معنى غير لفظ ، فلم يقو على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه . ولوجه آخر أيضا وهو أن القليل الذى اختير من الكثير إذا كان مما يتبعض ثم ولى الفعل الذى هو « اخترت » يوهم أنه مختار منه أيضا ، لأن كل ما يتبعض يجوز أن يختار منه وأن يختار ، فالزومه التأخير وقدموا الاسم المختار منه ^(١) .

وجوز السهلى على قلة ما لا يتبعض نحو : زيد وعمرو ، واستشهد بقول الفرزدق :
وَمِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ
ودعوى حذف حرف الجر للاتصال بالفعل والقرب منه منقوضة بقوله : (أمرئك الخير) .

واضطر السهلى إلى تعليل تأخر المفعول غير المباشر مع فعل آخر هو : (استغفر) فيقرر أن هذا الفعل يخالف الفعل اختار فى أن الاسم المنصوب على نزع الخافض يتأخر معه

(١) نتائج الفكر ٣٣١ .

فيقال : استغفر زيد ربه ذنبه . والسبب فى ذلك أن هذا الفعل فى الأصل يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه وليس بحرف جر ، يقول : « وأما هذه فالأصل فيها سقوط حرف الجر ، وأن يكون (الذنب) مفعولا بالغفران الذى لا يتعدى بحرف ، لأنه من (غفرت الشيء) إذا غطيته وسترته ، مع أن الاسم الأول هو فاعل فى الحقيقة ، وليس كذلك (زيدا) و (سبعين رجلا) فى باب (اختار) فلذلك لا تقول ^(١) استغفر زيد ذنبه ربه ، فى جيد الكلام ^(٢) .

ولذا فعلى الرغم من أنه حذف منه الخافض تأخر عن المفعول المباشر بخلاف اختار ، وشرح السهلى العلة فى تعدية الفعل بالحرف وهو فى الأصل يتعدى بنفسه ، ورد ذلك إلى المعنى الذى تطلب وجود الحرف ، وكنا قد نقلنا قوله فى موضع سابق .

(١) الذى أثبتته المحقق فى المتن هو « تقول » ، ونحن نرجح ما أثبت فى الحاشية رقم (٥) وهو ما فى النسخة التى رمز لها بـ (أ) وهو : « لا تقول » فهذا ينسجم مع المعنى .

(٢) نتائج الفكر ٣٣٢ .

وتجد قضية رتبة المفعولين المنصويين تعميقا أكثر عند ابن مالك ومن بعده شراح ألفيته ، فالترتيب يقضى بكون الأصل فى التقديم للفاعل فى المعنى ، ولكن هذا الأصل يجوز العدول عنه ^(١) . ويتعين التزام الأصل إذا خيف اللبس نحو : (أعطيت زيدا عمرا) وكون الثانى محصورا نحو : ما أعطيت زيدا إلا درهما ، وكون الأول ضميرا متصلا والثانى ظاهرا نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [١ - الكوثر] ويتعين ترك الأصل إذا كان الفاعل فى المعنى محصورا نحو : ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ، أو ظاهرا والثانى ضميرا متصلا نحو : الدرهم أعطيته زيدا ، أو ملتبسا بضمير الثانى نحو : أسكنت الدار بانيتها ^(٢) .

ومما تطرق إليه النحويون فى تعدى الفعل إلى مفعولين قضية حذف أحد المفعولين أو كليهما ، ولأن الحديث يشمل النوع الآخر من الفعل المتعدى إلى اثنين فسوف نرجىء هذا الحديث إلى ما بعد الكلام على هذا النوع .

سمى السيرافى هذه الأفعال بأفعال القلوب وعددها عنده

(١) شرح المرادى ٥٢/٢ ، شرح الأشمونى ١٩٨/١ .

(٢) شرح المرادى ٥٢/٢ - ٥٣ ، شرح الأشمونى ١٩٨/١ .

سبعة : ظن ، حسب ، خال ، رأى (إذا أردت به رؤية القلب) ، وجد (إذا أردت به وجود القلب) ، زعم ، علم ^(١) . ولكنها تتضاعف عند ابن بابشاذ حيث يضيف : « بُيِّت ، أنبئت ، أريت ، أعملت ، حَدَّثت ، أُخْبِرَت ، تُخْبِرَت » ^(٢) وواضح أنه أدخل ما حول على طريقة البناء للمجهول .

وتمتاز هذه الأفعال من مجموعة النوع الأول بأمرين :

الأول : أن هذين المفعولين إنما هما مبتدأ وخبر ^(٣) .

والثانى : أنه لا يجوز الاختصار على أحد مفعوليهما . ولذلك ذكرها سيبويه فى باب ترجمته « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » ^(٤) . ووصفها ابن السراج بأنها أفعال غير مؤثرة ^(٥) . وقد أدرك النحويون أن هذه الأفعال إنما تتجه بعملها

(١) شرح السيرافى ٢٦٢/٣ .

(٢) المقدمة المحسبة ٣٥٥ .

(٣) المقتضب ١٨٩/٣ .

(٤) الكتاب ٣٩/١ .

(٥) الأصول فى النحو ٢١٦/١ .

إلى المفعول الثانى لأن « المخاطب والمخاطب فى المفعول الأول سواء وإنما الفائدة فى المفعول الثانى » ^(١) ولذا كان « الاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثانى الذى كان خبرا للمفعول الأول ، وذلك أنك إذا قلت : حسبت زيدا منطلقا . فأنت لم تشك فى زيد ، وإنما شككت فى انطلاقه هل وقع أم لا » ^(٢) .

أساس كلام ابن السراج والسيرافى من بعده إنما كان على كلام سيويه الذى يعلل فيه السبب فى عدم جواز الاختصار على أحد مفعولى هذه الأفعال ، قال سيويه : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو : وإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه فى اليقين » ^(٣) .

ويزيد هذا وضوحاً قول ابن الحاجب « هذه الأفعال

التي تسمى أفعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الجزئين على المفعولية ، لأنها متعلقاها على الحقيقة ، لأنها متعلق بالنسب ، ولا تكون نسبة إلا من جزئين ، فلذلك افتقرت إلى جزئين ، وفائدتها الإعلام بما يخبر عنه أعلم هو أم ظن ^(١) ؟ » .

ولعل هذا النسب والتلازم بين الجزئين هو الذى دعا الرضى إلى عد هذه الأفعال متعددة إلى مفعول واحد قال : « أفعال القلوب فى الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافاً إلى الأول ، فالمعلوم فى (علمت زيدا قائماً) قيام زيد - نصبهما لتعلقه بمضمونهما معا ، ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر » ^(٢) وقال فى موضع آخر يتحدث فيه عن الأفعال الداخلة مع الجملة الاسمية : « فإن اقتضى مفعولاً نصب جزئى الجملة لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقى ، إذ معنى (علمت زيدا قائماً) علمت قيام زيد ، فأعرب الجزئين إعراب

(١) شرح الوافية ٣٦٢ .

(٢) شرح الكافية للرضى ١٢٧/١ .

(١) الأصول فى النحو ٢١٦/١ .

(٢) شرح السيرافى ٢٦٢/٣ .

(٣) الكتاب ٤٠/١ .

الاسم الواحد أى ذلك المفعول الحقيقى ، فلذا يدخل على هذين الجزئين (إن) « (١) » .

وعلى هذا أسس دفاعه عن الفراء الذى يذهب إلى أنه قد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعولى ظن ، تقول لمن قال : أظن زيدا قائما ، أنا أيضا أظنه أو أظن هذا ، ورد ذلك بأن الضمير واسم الإشارة بمعنى المصدر ، أى ظننت الظن وهو مذهب سيبويه (٢) ، ولكن الرضى لا يرى مانعا من قول الفراء (٣) . وذهب السهيلي إلى أبعد من مذهب الرضى حيث رأى أن حق هذا الفعل أن يلغى ، قال السهيلي : « وأما نصب (علمت) و (ظننت) ، فليس هنا مفعولان فى الحقيقة ، وإنما هو المبتدأ والخبر ، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون ، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثانى بالخبر ، ويلغى الفعل لأنه لا تأثير له فى الاسم ، وإنما التأثير لعرفت المتعلقة بالاسم المفرد تعيينا وتمييزا ، ولكنهم أرادوا تشبث (علمت) بالجملة التى

(١) شرح كافية للرضى ٢/٢٧٦ .

(٢) الكتاب ١/٤٠ .

(٣) شرح الكافية للرضى ٢/٢٧٨ .

هى الحديث ، كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وما قبله ، لأن الابتداء عامل فى الاسم وقاطع له مما قبله ، وهم يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم ، فكان إعمال (علمت) فيه ونصبه له إظهارا لتشبهها ، ولم يكن عملها فى أحد الاسمين أولى من الآخر ، فعملت فيهما معا « (١) » .

يكون حذف المفعول على نحوين :

- ١ - أن يحذف وهو مراد ملحوظ ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو فى حكم المنطوق به (٢) .
- ٢ - أن تحذفه معرضا عنه ألبتة ، وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل ، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو : ظرف وشرق وقام وقعد (٣) .

وابن عصفور يسمى النوع الأول : حذف اختصار ، ويسمى النوع الثانى : حذف اقتصار .

(١) نتائج الفكر ١/٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٢) شرح المفصل ٢/٩٣ .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

ويتفق النحاة على أن الأفعال غير الناصبة لما أصله مبتدأ وخبر يجوز حذف مفعولها وحذف إحداهما وإبقاء الآخر حذف اختصار وحذف اقتصار (١) .

أما الأفعال الناصبة لما أصله مبتدأ وخبر ، فإنه يجوز حذف مفعولها اختصاراً ومنه قول الكميت :
بأيّ كتاب أمّ بآية سنّة ترى حُبهم عاراً علّى ونحسب
يريد وتحسب حُبهم عاراً فحذف للدلالة ما تقدم (٢) .

أما حذفهما اقتصاراً فذكر ابن عصفور أن فيه ثلاثة مذاهب :

(١) شرح جمل الزجاجى ٣١٠/١ . وتفصيل الحذف على نحو ما ذكره ابن عصفور كالآتى :

حذف المفعولين اختصاراً قولك فى جواب من سأل : هل كسوت زيدا ثوباً ؟ : « كسوت » . ومثال حذفهما اقتصاراً ، أن تقول : « أعطيت » . لا تريد أن تخبر أكثر من أنه وقع منك هذا الفعل .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصاراً أن تقول : أعطيت زيدا . فى جواب من قال : لمن أعطيت الدرهم ؟ ومثال حذف الاقتصار : أعطيت زيدا . ولا تريد أن تخبر بما أعطيت أو : أعطيت درهما فلا تخبر لمن أعطيته .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

الأول : مذهب سيبويه ، قال : « وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهبت فى الذهاب فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . وكذلك خلت وحسبت » (١) وعلى هذا جمهور النحويين . وقد رجحه ابن عصفور (٢) .

الثانى : مذهب الأخفش ، ومن أخذ بمذهبه ، جاء فى المقتصد « وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل فى باب ظننت وعلمت . وحكى الشيخ (أبو الحسين) أن الشيخ أبا على كان يحتج له بأنهم قد أجروا هذه الأفعال مجرى القسم ، فأجابوها بما يجاب به القسم فى نحو قوله تعالى ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [٤٨ - فصلت] . وقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

فكما أنه لا يجوز أن يقتصر على القسم ويسكت عن المقسم عليه ، فكذلك لا يسوغ أن يذكر الفاعل فى هذه الأفعال من غير المفعول فهذا تقريب » (٣) .

(١) الكتاب ٤٠/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجى ٣١٢/١ .

(٣) المقتصد ٦٠٩/١ .

ورد الجرجاني هذا القول مرجحاً قول سيبويه ، ذاهباً إلى أن جواز السكوت على الفاعل ليس من جهة إجازته فى وضع واستعمال ، وإنما ذلك شئ أجازته الحقيقة من حيث أن الفائدة تحصل بالخبر والخبر عنه ، فما تجاوز ذلك فهو زيادة . وبالنظر إلى هذه الأفعال نجد السكوت على فاعلها مستعمل فى نحو « مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ » ونحو قول أحد المحدثين وهو أبو فراس الحمداني : وَلَقَدْ ظَنَنْتُ بِكَ الظَّنَّ نَ ، لَأَنَّهُ مَنْ ضَنَّ ظَنًّا وفى قوله تعالى ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنًّا أَلَسَوْا وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ [١٢ - الفتح] والظن فى هذه الآية مصدر وليس بمفعول . والوجه فى قول أبى الحسن واحتجاج الشيخ أبى على حملة على الأغلب ، أى أن هذه الأفعال لما كانت تفيد اعتراض أمر من الأمور فى الخاطر على حد الترجيح بين الكينونة وعدمها أو تقرر أو ثباته فى النفس ، وجب أن يكون ذلك الأمر مذكوراً لتحصل الفائدة . كما أن القسم لما كان يؤتى به لتوكيد أمر لزم ذكر ذلك ، ولكن إذا حصلت الفائدة دون ذكر ما تتناوله الأفعال . جاز والقسم المحتج به يذكر فعله من غير جواب فى نحو : فلان يحلف فى اليوم ألف مرة (١) .

(١) المقتصد ٦٠٩/١ - ٦١١ .

ورد ابن عصفور بأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، وإذا امتنع الحذف بدخول معنى القسم فما يمنع من حذفهما إذا لم يتضمن معنى القسم (١) .

الثالث : مذهب الأعلام وهو يفرق بين الأفعال فيجوز مع ظن وما فى معناها ويمتنع مع علم وما فى معناها . وحجة الأعلام ومن أخذ بمذهبه « أن كل كلام مبنى على الفائدة ، فإذا لم توجد فائدة لم يجوز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيداً لأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله ظننت ، أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قلت : علمت كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من واحد (٢) » .

ورد ابن عصفور هذا بقوله : « وهذا الذى ذهب إليه فاسد بل الصحيح أنه يجوز : علمت وتحذف المفعولين حذف اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حملة مع ما فيه فائدة كان أولى .

(١) شرح جمل الزجاجى ٣١١/١ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

فإذا قال : علمت ، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد « (١) .

ثم تحدث ابن عصفور عن حذف أحد المفعولين ، فأما الحذف اختصارا فجوزه على قلة واستشهد بقول عنترة :
وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظْنِي غَيْرِهِ مَنَى بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ
تقديره فلا تظنى غيره كائنا أو واقعا . « أما الاختصار فلا يجوز أصلا ولا خلاف فى منعه بين أحد من النحويين » (٢) .

وسبب المنع هو ما يقوله سيبويه من « أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو » (٣) .

وقال المبرد « ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض لأن المعنى يطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر

والمفعول الأول كان فاعلا فألزمه ذلك الفعل غيره ، وصار كقولك دخل زيد فى الدار وأدخلته إياها أنا « (١) .

(ج) الفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :

جاء فى الكتاب « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى .

وذلك قولك : أرى الله بشرا زيدا أباك ، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان ، واعلم الله زيدا عمرا خيرا منك « (٢) ، « وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ولكنك جعلت الفاعل فى ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم فجعل غيره أعلمه « (٣) وقال أبو على الفارسي : « هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر » .

(١) المقتضب ١٢٢/٣ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

(٣) المقتضب ١٨٩/٣ .

(١) شرح جمل الزجاجى ٣١١/١ .

(٢) السابق ٣١٢/١ .

(٣) الكتاب ٤٠/١ .

ويلحق بالتعدى ما ليس منقولاً مثل أنبأ ونبأ ، قال أبو على « وإنما تعدى أنبأ ونبأ إلى ثلاثة مفعولين ، لأن النبأ الخبر والإخبار إعلام ، فأجرى مجرى أعلمت فى التعدى » . ولا يجوز أبو على مثل : « أعلم الله زيدا عمرا خالداً » ، لأن المفعول الثالث فى هذا الباب هو الثانى فى المعنى ^(١) ولكن الجملة تصح إذا كان المراد أحد معنيين . الأول : حمل الكلام على المعنى كأنك تقول : عمرو خالد أى يسد مسده ، وذلك على التشبيه . الثانى : كون الرجل له اسمان ، يكون معروفاً عند قوم بعمرو وعند غيرهم بخالد . أو يكون للرجل اسم ولقب ^(٢) . وقسم الزنجشى التعدى إلى ثلاثة أقسام :

١ - منقول بالهمزة عن التعدى إلى مفعولين وهو فعلان : أعلم وأرى . وأجاز الأخفش أظن ، وأحسب وأخال ، وأزعم .

٢ - متعد إلى واحد وأجرى مجرى أعلم لموافقته له فى معناه ، وهو خمسة أفعال : أنبأ ، نبأ ، أخبر ، خبر ، حدث .

(١) الإيضاح العضدى ١٧٥ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

٣ - متعد إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك : أعطيت عبد الله ثوباً اليوم ، وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة . ومن النحويين من أبى الاتساع فى الظرف فى الأفعال ذات المفعولين ^(١) .

وفصل ابن عصفور الكلام فى حذف المفعول من التعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، فبين أنه إما أن تحذف مفعولاته أو اثنان منها ويبقى واحد ، أو يحذف واحد ويبقى اثنان ^(٢) .

ويجوز حذفها كلها اختصاراً واقتصاراً . أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاقتصار فغير جائز ، خشية التباس أعلمت التعدى إلى ثلاثة بأعلمت التعدى إلى اثنين المنقولة من علم بمعنى عرف فإذا حذفت واحداً لم تدر هل هى أعلمت المنقولة فلا حذف أم التعدى إلى ثلاثة ، فيكون حذف ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيدا لم تدر هل التعدى إلى اثنين حذف منها واحد ، أم التعدى إلى ثلاثة حذف منها اثنان . ولم يجز فى أخوات

(١) المفصل ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجى ٣١٣/١ .

(أعلم) لأنها حملت عليها . هذا مذهب سيبويه ^(١) وأجاز غيره : أعلمت زيدا إذا قدرته المفعول الأول لا الثانى أو الثالث لأن الثانى والثالث لا يستغنى أحدهما عن الآخر وأجازوا أعلمت زيدا أخاك على أن يكونا الثانى والثالث لا الأول والثانى . وابن عصفور يمنع ذلك كله ^(٢) .

★ ★ ★

الفصل الثانى

من قضايا التعدى وال لزوم

١ - تعدية ال لازم :

يُبين السيرافى فى شرحه للكتاب أن سيبويه يجعل المفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذى لا تدل صيغة الفعل عليه ^(١) . ولهذا تعدى الفعل ال لازم إلى هذه المفعولات التى تدل عليها صيغته والمفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه اثنان المصدر وظروف الزمان ^(٢) ، قال سيبويه عن تعدى ال لازم إلى المصدر « وأعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ؟ . وإذا قلت : ضرب عبد الله لم يستبين أن المفعول زيد أو عمرو ، ولا يدل على صنف كما أن ذهاب قد دل على صنف وهو الذهاب ، وذلك كقولك ذهاب عبد الله الذهاب

(١) السيرافى : شرح الكتاب ٢٣١/٣ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

(١) شرح جمل الزجاجى ٣٦٣/١ .

(٢) السابق ٣١٣/١ - ٣١٤ .

الشديد ^(١) . إذن فهناك علاقة دلالية شديدة بين الفعل ومنصوبه وهو المصدر فهو متضمن لمعناه وإن لم يذكر وهو إن ذكر يدل عن نوع الحدث أو عدده ، وليس كذلك المفعول به الذى لا يتضمنه الفعل . وإذا كان بين المصدر والفعل علاقة من حيث الدلالة المعجمية حيث يشتركان فى المادة ويدل الفعل بمادته على المصدر فإنه يدل على الزمن بنائه ، قال سيبويه « ويتعدى إلى الزمان ، نحو قولك : ذهب ، لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال : ذهب ، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سيذهب ، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث . وذلك قولك : قعد شهرين وسأذهب غدا » ^(١) .

ويتعدى اللازم أيضا إلى نوع آخر من المفاعيل له علاقة دلالية به وهو اسم المكان المشتق من لفظه والعلاقة إذن دلالية ولفظية ، والفعل وإن لم يدل بلفظه على هذا المفعول ، فإن هذا

(١) الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥ .

(٢) السابق ٣٥/١ .

المفعول من لوازمه أو أن الفعل مما يقتضيه ، ويتعدى أيضا إلى ما دل على المكان بشكل عام كلفظ : مكان ، وجه . قال سيبويه : « ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما . وقعدت المكان الذى رأيت ، وذهبت وجهها من الوجوه » ^(١) . ويدخل فى هذا تعدى اللازم إلى المسافة المكانية المقيسة من نحو تعديه إلى الزمن المؤقت قال سيبويه « ويتعدى إلى ما كان وقتا فى الأمكنة ، كما يتعدى إلى ما كان وقتا فى الأزمنة ، لأنه وقت يقع فى المكان ولا يختص به مكان واحد » ومثل لذلك بـ « ذهبت فرسخين وسرت الميلين كما تقول ذهبت شهرين وسرت اليومين » ^(٢) .

ولكن مستخدمى اللغة لا يلزمون هذه القواعد أو يقفون عندها بل يذهبون إلى أبعد من ذلك كما لاحظ سيبويه حيث

(١) الكتاب ٣٥/١ .

(٢) السابق ٣٦/١ .

يجدهم يعدون الفعل اللزوم إلى أسماء لا دلالة فى الأفعال عليها قال « وقد قال بعضهم ذهبت الشام ، يشبه بالمبهم ^(١) إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ ، لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهبت الشام ، دخلت البيت » ^(٢) . والسبب فى شنوذ مثل هذا أن « الأماكن إلى الأناسى ونحوهم أقرب ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو ، وفى قولهم مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك . والأماكن لها جثة . وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب » ^(٣) فحق هذه الأسماء الدالة على أماكن غير مبهمة أن يتعدى إليها اللزوم بحرف الجر ، ولكن الحرف حذف وعدى الفعل تعدية مباشرة كأن هذه الأسماء ظروف مكان ، ذلك ما ذكره سيبويه فى « باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز

(١) قال ابن السراج (الأصول فى النحو ٢٣٧/١) ومعنى المبهم أنه هو الذى ليست له حدود معلومة تحصره وهو على الاسم من أقطاره نحو خلف وقدام ، وأمام ، ووراء .
(٢) الكتاب ٣٥/١ .
(٣) السابق ٣٦/١ - ٣٧ .

والاختصار » ^(١) ، قال : ومن ذلك قول عامر بن الطفيل ^(٢) :
فَلَا بُعَيْتُكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَا قَبْلُنَ الْحَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدُ
قال سيبويه « يريد : بقنا وعوارض ، ولكنه حذف وأوصل الفعل . ومن ذلك قول ساعدة :
لَدُنَّ بِهِزٍ الْكَفُّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ
يريده : فى الطريق » ^(٣) .

وقال أيضا : « وأما دخلته دخولا وولجته ولوجا ، فإنما هى ولجت فيه ودخلت فيه ، ولكنه ألقى (فى) استخفافا كما قالوا : نبئت زيدا ، وإنما يريد نبئت عن زيد » ^(٤) . وقد أثارت هذه الأسماء التى تعدى إليها اللزوم تعديه إلى الظروف بعض جدل نحوى ذكر طرفا منه ابن السراج قال « وقد اختلف النحويون فى دخلت البيت هل هو متعد أو غير متعد ، وإنما التبس عليهم

(١) الكتاب ٢١١/١ .
(٢) السابق ٢١٤/١ .
(٣) السابق ، الصفحة نفسها .
(٤) السابق ١٠/٤ .

ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر فى كثير من المواضع ^(١) ، ولذلك ذهب أبو عمر الجرمى إلى أن الفعل (دخل) من الأفعال التى تتعدى ولا تتعدى ^(٢) . ويعد ابن السراج الفعل لازما موافقا بذلك سيبويه ويؤيد مذهبه مراده (غار) غير متعد ، ومضاده غير متعد وهو خرج ^(٣) . وتابعه الفارسي فى الإيضاح ، وزاد أدلة أخرى منها أن مصدره على فعول ، وأنت قد تنقله بالهمزة وبحرف الجر ^(٤) . ورد الجرجاني استدلال الفارسي بنقل الفعل بالهمزة وبحرف الجر بأن هذا ليس خاصا باللازم دون المتعدى ^(٥) . واستدل السيرافى على لزوم (دخل) بأنك تقول : (دخلت فى الأمر) ولا تعديه فتقول : دخلت الأمر ^(٦) وجادل فريق من النحويين فى أن العرب قالت : ذهبت الشام ، لأن معناه اليسار وبه سمي شامه ، كقولك :

(١) الأصول فى النحو ٢٠٣/١ .

(٢) السيرافى : شرح الكتاب ٢٤٤/٣ .

(٣) الأصول فى النحو ٢٠٤/١ .

(٤) الإيضاح العضدى ١٧١ .

(٥) المقتصد ٦٠٢/١ .

(٦) شرح السيرافى ٢٤٣/٣ .

يسرة ، ولو قلت : ذهبت شامة ، وذهب الشامة واليسار ، جاز . ورد السيرافى هذا المذهب بأنه يلزم قائله أجازة ذلك فى العالية ونجد ، لأنها مأخوذة من الارتفاع فهى مثل ذهب فلان فوق ^(١) .

٢ - ما يتعدى ولا يتعدى :

رأينا أن النحويين جعلوا بعض الأفعال فى قسم منفصل عن قسمى المتعدى واللازم ، وهو القسم الذى توصف الأفعال فيه بالتعدى واللزوم ، أى أنها تسلك فى اللغة سلوكين : سلوك المتعدية وسلوك اللازمة ، وتصب فى هذا القسم الأفعال المتعدية فى الأصل ثم أخذت فى السلوك سلوك اللازم ، والأفعال اللازمة فى الأصل ثم أخذت فى السلوك سلوك المتعدى . ومن هذه الأفعال ما يتعدى بنفسه تارة وما يتعدى بحرف جر تارة أخرى . وقد خصص بعض اللغويين أبوابا تضم هذا النوع من الأفعال ، كابن قتيبة فى أدب الكاتب ، مثل « باب أفعال الشيء فى نفسه وأفعال الشيء غيره » و « باب فعل الشيء وفعل الشيء غيره » ^(٢) ومن

(١) شرح السيرافى ٢٤٣/٣ .

(٢) أدب الكاتب ٤٨١ .

المحدثين هاشم طه شلاش الذى قام على إعداد معجم يضم الأفعال المتعدية اللازمة ، وقد والى نشره فى مجلة المورد العراقية (نشر القسم الأول من المعجم فى العدد الأول من مجلة المورد سنة ١٩٨٢) . وجعل العمل فيه على قسمين : القسم الأول ، وتناول به بيان الأفعال التى تلزم وتتعدى بأنفسها بلا حذف ولا زيادة ^(١) ، وفى القسم الثانى تناول الأفعال التى تتعدى بأنفسها وبحروف الجر أصالة ، على أساس أن التعدى لغة وال لزوم لغة أخرى . وتناول أيضا الأفعال التى تتعدى بحروف الجر أصلا ، وتتعدى بأنفسها عرضا ^(٢) وأدخل فيها أيضا ما يتعدى إلى مفعول ثان على نزع الخافض ^(٣) .

أشار سيبويه إلى النوع الأول من الأفعال وهى الأفعال التى تستخدم لازمة وتستخدم متعدية ، وضرب عليها أمثلة فى قوله « وتقول فتن الرجل وقتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته » ^(٤)

(١) مجلة المورد عدد ١ سنة ١٩٨٢ ص ١٥٠ .

(٢) السابق ١٥٣ .

(٣) السابق ١٥٣ هـ ١٥ .

(٤) الكتاب ٥٦/٤ .

وقال أيضا « ومثل حزن وحزنته : عورت عينه وعرتها ، وزعموا أن بعضهم يقول سودت عينه وسدتها ، كما قالوا عورت عينه وعرتها . وقد اختلفوا فى هذا البيت لنصيب فقال بعضهم : سودت فلم أملك سوادى وتحتة قميص من القوهي بيض بنائقة وقال بعضهم سدت يعنى فعلت ^(١) » وقال أيضا « ومثل فتن وقتنته : جبرث يده وجبرثها وركضت الدابة وركضتها ، ونزحت الركبة ونزحتها وسار الدابة وسرثها .

وقالوا رجس الرجل ورجسته ، ونقص الدرهم ونقصته ومثله غاض الماء وغضته » . وقال أيضا « ويقال أبان الشيء نفسه وأبنته ، واستبان واستبنته . والمعنى واحد . وإذا هاهنا بمنزلة حزن وحزنته فى فعلت ، وكذلك بين وبينته » ^(٢) ورصد ابن جنى هذه الظاهرة فى الخصائص وحاول تعليلها ، قال ابن جنى « وهذا الباب الذى نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظا ، بل هو قائم برأسه . وذلك قولهم

(١) الكتاب ٥٧/٤ .

(٢) السابق ٥٨/٤ .

(٣) السابق ٦٣/٤ .

غاض الماء وغيضته سَوَّوا بين المتعدى وغير المتعدى «^(١) ثم أورد طائفة من الأفعال ثم حاول التعليل فقال « فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا فى الاستعمال ، إلا أن له عندى وجها لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شيء أعيرهُ وأعطيهُ وأقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلا فإنما لما كان معلنا مقدرًا صار كأن فعله لغيرهُ » . ثم قال « فلما كان قولهم : غاض الماء أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا بلفظ الأول متعديا ، لأنه قد كان فاعله فى وقت فعله إياه إنما هو مشاء إليه أو معان عليه . فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجًا واحد فاعرفه »^(٢) .

وعلى ما يتسم به تفسير ابن جنى من غموض فإنه لا يصلح تفسيرًا لطائفة أخرى من الأفعال ، مثل : أضاءت النارُ وأضاءت غيرها ، فهذا المثال يختلف عن غاض الماء وغيضت الماء . ولعل الرجوع إلى سبب واحد فى تفسير هذه الظاهرة لا

يفنى . وقد رددنا مثل هذه الظاهرة إلى أكثر من سبب ، منها حذف المفعول مع الأفعال التى تشبه الأفعال الانعكاسية فى وظيفتها ، ومنها الاستخدام اللهجى الذى يفضل استخدام الصيغة غير المهموزة ، فيستخدم الصيغة المجردة متعدية مقابل استخدام لهجى آخر يستخدم الصيغة المزيدة التى تدل زيادتها على التعدى . ومن هذه الأسباب أيضا حذف حرف الجر فيتعدى الفعل بنفسه . ومن هذا التغير الدلالى الذى يجعل فعلا مثل (كفر) المتعدى بنفسه فعلا متعديا بحرف جر حينما يعنى الكفر المقابل للإيمان^(١) .

وهذه الطائفة من الأفعال لم تثر جدلا بين النحويين ظاهراً بخلاف الطائفة الأخرى ، وهى التى رأى النحويون أنها تحجى تارة متعدية بنفسها وبحرف جر تارة أخرى ، ولذلك جعلت قسما برأسه قال ابن عصفور « وإنما جعل هذا قسما برأسه ، ولم يجعل من القسمين لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه ، وتارة بحرف جر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر »^(٢) .

(١) أبو أوس إبراهيم الشمسَان : الفعل فى القرآن الكريم تعديته ولزومه ص

٦٣٣ وما بعدها .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ١/ ٣٠٠ .

(١) الخصائص ٢/ ٢١٠ .

(٢) السابق ٢/ ٣١٣ .

وهذه الأفعال مثل : شكرته وشكرت له ، ونصحتته ونصحت له . ذكر ابن بابشاذ أن هذا اللون من الاستخدام موقوف على السماع وأن فيه مذهبين : الأول : أن الأصل فيها تعديها بحروف الجر ثم حذف الجار فتعدى الفعل ^(١) . فقد ذهب سيبويه إلى أن أفعالا مثل سميته زيدا إنما دخلتها الباء فى قولك سميته يزيد وكنيته يزيد على نحو ما دخلت فى عرفته يزيد قال « فإنما تدخل فى سميت وكنيته على حد ما دخلت فى عرفته يزيد فهذه الحروف كان أصلها فى الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة » ^(٢) . والمذهب الثانى : أنهما لغتان بمعنى واحد لغة قوم يعدون هذا الفعل بواسطة ولغة آخرين بنفسه ^(٣) . أما المذهب الثالث فهو ما نجده فى شرح الكافية للرضى وقد فصل فى القضية كلها ، فنظر فى الأفعال وذهب إلى أن هذه الأفعال - إذا تساوت فى الاستعمال ، وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك - متعدية مطلقا إذ معناه مع

(١) المقدمة المحسبة ٣٦٩ .

(٢) الكتاب ٣٨/١ - ٣٩ .

(٣) المقدمة المحسبة ٣٦٩ .

اللام هو معناه من دونها والتعدى واللزوم بحسب المعنى ، وهو بلا لام متعدد إجماعا ، فكذا مع اللام فهى إذن زائدة كما فى (رَدِفَ لَكُمْ) إلا أنها مطردة الزيادة فى نحو نصحت وشكرت دون رَدِفَ . وإن كان تعدى الفعل بنفسه قليلا ، نحو : أقسمت الله ، أو كان مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص (دخل) بالأمكنة فهو لازم حذف منه حرف الجر ، وإن كان تعديها بالحرف قليلا فهو متعدد والحرف زائد كما فى يقرآن بالسور ^(١) .

ويذهب الجرجاني إلى أن تعدية المتعدى بحرف إنما هى زيادة لفظية « ألا ترى أن علمت لا يتعدى بالجار تقول علمت زيدا منطلقا ، وعلمت زيدا ، وأما قولهم علمت يزيد ، فالباء مزيدة مثلها فى بأن الله ، وكذا قولهم ألقى بيده قال الله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة - ١٩٥] الأصل ألقى يده » ^(٢) .

ولكن ليست كل تعدية للمتعدى بحرف الجر على زيادة حرف الجر ، فهذا سيبويه يقول « وتقول ظننت به ، جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به ونزلت عليه . ولو كانت الباء

(١) شرح الكافية ٢٧٣/٢ .

(٢) المقتصد ٦٠٣/١ .

زائدة ، بمنزلتها فى قوله عز وجل ﴿ كَفَىٰ بِاللّٰهِ ﴾ لم يجز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت فى الدار . ومثله شككت فيه ^(١) وهذا من قبيل تعدية المفعول المطلق وقد فصلنا هذا فى كتاب (الفعل فى القرآن الكريم تعديته ولزومه) .

وهناك مذهب متقدم مشهور هو مذهب ابن درستويه الذى يذهب فيه إلى أن الأفعال مثل نصحت وشكرت إنما تتعدى إلى مفعولين يتعدى الفعل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر ، وتقول شكرت لفلان فعله ونصحت لفلان رأيه ، قال « وليس فى الدنيا عرى ولا نحوى يزيد اللام فى هذا المفعول الذى يتعدى إليه » ^(٢) . ويبدو أن الجرجانى قد تابع ابن درستويه فى مذهبه فهو يرد وزنته وكلته إلى وزنت له وكلت له وفى قوله تعالى ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [٣- المطففين] قال « والمعنى كالواهم أو وزنواهم ، ولم يذكر المكييل والموزون » ^(٣) . ولكن حذف حرف الجر قد يكون له وظيفة دلالية تتعدى طلب الاختصار

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) تصحيح الفصحى ٣٣١/١ .

(٣) المقتصد ٦١٦/١ .

أو الاقتصاد فى القول ، وهذا ما أشار إليه الجرجانى أيضا فى قوله « وأما قولهم كسبته كذا ، فهذه المنزلة من حيث أن الأصل كسبت له ، ولكن بينه وبين ما مضى فرقا وهو أنه إذا حذف منه اللام له معنى لا يكون مع اللام ، تقول كسبت زيدا مالا ، فيكون المكسوب أخص به منه إذا قلت كسبت زيدا مالا ، ألا ترى أنك قد تقول : كسبت له مالا بمعنى أن المال لك وفى حكمك ، لكنك كسبته لأجله حتى ينتفع به أو تنفقه عليه ، كقولهم فلان يكسب المال لأطفاله ، مثل يجمع لهم وليس كذلك كسبته مالا ، لأنه يدل على أن المال له وفى حكمه » ^(١) ومن تابع ابن درستويه أيضا السهيل الذى أسهب فى الكلام على هذه الأفعال ، قال « أصل هذا الفصل أن كل فصل يقتضى مفعولا ويطلبه ، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور . وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعد بغير حرف ، فيسقط حرف الجر من أجله . وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفى ضمن الكلام ما يطلب الحرف ، فيدخل الحرف من أجله » . ثم ضرب مثلا

(١) المقتصد ٦١٦/١ .

على الحالة الأولى فقال : « فالأول نحو (نصحت لزيد)
و (شكرت له) و (كلت له) المفعول فى هذا كله محذوف
والفعل واصل إلى ما بعده بحرف « (١) ثم فصل القول على
(نصح) فقال « لأن. (نصحت) مأخوذ من قولك (نصح
الخائط الثوب) ، إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض ثم استعير فى
الرأى فقالوا : نصحت له رأيه . والتوبة النصوح إنما هى لما تخرمه
من الدين كنصح الثوب ، ولكنهم يقولون : نصحت زيدا
فيسقطون الحرف ، لأن النصيحة متضمنة للإرشاد ، فكأنهم
قالوا (أرشدت زيدا) (٢) فالسهيل إذن يبين المراحل التى مر بها
الفعل (نصح) وهى :

- ١ - نصحت لزيد رأيه ←
 - ٢ - نصحت لزيد (بحذف المفعول) ←
 - ٣ - نصحت زيدا (بحذف الجار)
- ومثله الفعل شكر : شكرت لزيد فعله ← شكرت
لزيد ← شكرت زيدا (٣) .

(١) نتائج الفكر ٣٥٢ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

وأما كلت لزيد ووزنت له فمفعولهما غير (زيد) لأن
مطلوبهما ما يكال أو يوزن ، فالأصل دخول اللام ثم قد تحذف
لتضمن معنى المبايعة والمعارضة ، فإنك إذا قلت ، كلت لزيد
أخبرت بكيل الطعام . وإذا قلت : كلت زيدا أخبرت مع الكيل
بمعاملة ومبايعة كأنك قلت : بايعت زيدا بالكيل ، أما قوطهم
(سمع الله لمن حمده) فمفعوله محذوف لأنه قول واللام على بابها
وتؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع (١) وهذا مثل
قوله تعالى ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل - ٧٢] ليست
اللام لام المفعول ، كما زعموا ولا هى زائدة ولكن (ردف) فعل
متعد ومفعوله غير هذا الاسم كما كان مفعول سمع غير المجرور
ومعنى ردف تبع وجاء على الأثر فلو حمل مع المجرور لكان المعنى
غير صحيح ولكن المعنى : ردف لكم استعجالكم وقولكم لأنهم
قالوا (متى هذ الوعد) ثم حذف المفعول الذى هو القول
والاستعجال اتكالا على فهم السامع ، ودلت اللام على الحذف
لمنعها الاسم الذى دخلت عليه أن يكون مفعولا أذنت بفائدة
أخرى وهى (عجل لكم) (٢) ولكن هذه النظرة لم تجد هوى

(١) نتائج الفكر ٣٥٣ .

(٢) السابق ٣٥٤ .

عند متأخرى النحويين فهذا ابن عصفور يذكر قول ابن درستويه ويرده بقوله « وهذا فاسد لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع فى موضع من المواضع : نصحت لزيد رأيه ، فتوصل نصحت إلى منصوب بعد المجرور فإذا لم يسمع ذلك دليل على فساده » (١) . وأيد القول الذى يذهب إلى أن أصل الفعل (نصح) أن يتعدى باللام ثم حذف الحرف وكثر فيه الأصل والفرع ، والسبب أن النصح لا يحل بزيد ، أما إذا كان الفعل يحل بالمفعول مثل مسحت رأسى ومسحت برأس فحرف الجر زائد (٢) . ويستند هذا القول إلى أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنه محال أن يكون قويا ضعيفا فى حال واحدة ، ولا المفعول محلا للفعل وغير محل للفعل فى حين واحد ، وصحح ابن عصفور هذه الملاحظة (٣) وعلى هذا فإنه عند تساوى الاستخدام فى الفعل متعديا بنفسه ومتعديا بحرف فإن كل واحد منهما أصل بنفسه (٤) .

(١) شرح جمل الزجاجى ٣٠١/١ .

(٢) السابق ٣٠٠/١ - ٣٠١ .

(٣) السابق ٣٠٠/١ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها .

وقد يكون من أسباب تعدى الفعل التغير الوظيفى والدلالى للفعل ، ومثال ذلك ما ذكره السيرافى من أن قول العرب « ما جاءت حاجتك » أنهم أجروها مجرى صارت . وجعلوا لها اسما وخبرا . كان ذلك فى باب كان وأخوتها . فجعلوا ما مبتدأ وجعلوا فى جاءت ضمير ما . وجعلوا ذلك الضمير اسم جاءت وجعلوا حاجتك خبر جاءت فصار بمنزلة هند كانت أختك ، وأنثوا جاءت لتأنيث معنى ما وقال : إنه ليس معروفا إلا فى هذا (١) .

٣ - المبنى للمجهول :

١ - « حكم ما لم يسم فاعله أن يبنى الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه » (٢) .

٢ - ونائب الفاعل كالفاعل فهو فى مقامه فالفاعل مسند إليه ، ولذلك يجوز تقدم المفعول عليه كتقدمه على الفاعل قال سيبويه :

(١) شرح الكتاب ٣٢٤/٣ - ٣٢٥ .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ٥٣٤/١ .

وإن شئت قدمت وأخرت فقلت كُسى الثوب زيد ،
وأعطى المال عبدُ الله كما قلت ضرب زيدا عبدُ الله فأمره فى هذا
كأمر الفاعل « (١) وتتم معه مطابقة الفعل . قال المبرد « ولو
قلت : ضُربَ هندٌ وشُتِمَ جاريتُك لم يصح حتى تقول ضُربتَ
هندٌ وشُتِمتَ جاريتُك ، لأن هنداَ والجاريةَ مؤنثات على الحقيقة ،
فلا بد من علامة التأنيث « (٢) .

٣ - هناك أفعال تبنى للمفعول لا مقابل لها مع
الفاعل . قال سيبويه « هذا باب ما جاء فُعل منه على غير فَعَلته
وذلك نحو : جُنَّ وسَلَّ وزُكِمَ ووُرِدَ وذهب إلى أنه استغنى بالمبنى
للمفعول عن المبنى للفاعل كما استغنى بترَك من ودَعَ « (٣) .
وقد خلق هذا خلافا بين النحويين ، فذهب بعضهم إلى
أن صيغة المبنى للمفعول قائمة برأسها مستشهدا بما ذكره سيبويه
من الأمثلة « (٤) .

(١) الكتاب ٤٢/١ .

(٢) المقتضب ٥٩/٤ .

(٣) الكتاب ٦٧/٤ .

(٤) ابن السيد البطليوسى : الحلل ٢١١ ، ابن عصفور : شرح الجمل ٥٤٠/١ .

والجمهور على أنه محول عن المبنى للفاعل . قال ابن
السيد « واستدلوا على ذلك بقول العرب (قد بُيعَ زيدٌ وسُوِّرَ
خالد) فصححا (الواو) ولم يقلبوها ياء كما قلبوها فى (سَيَد)
و (مَيّت) قالوا فدل ذلك على أنه منقول من ساير وبائع ولو
كان المفعول الذى لم يسم فاعله أصلا غير منقول لوجب أن يقال
بيع وسير ، كما أن عور وصيد واجتوروا واعتنوا لما صحت
حروف العلة فيها ولم تعتل ، دل ذلك على أنها منقولة من اعورَ
وأصيد وتجاوزوا وتعاونوا وليست بأصول « (٧) وصحح ابن
عصفور كونه منقولا مستدلا أولا بأنه فى ببيع يجب إدغام الواو فى
الياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون إذا عدا بناءً أصليا غير
مغير ، وعليه يجب القول بتغيره . وثانيا بأنه فى مثل (وورى)
فإن كان البناء أصليا غير مغير فإنه يجب قلب الواو الأولى همزة ،
فلما لم يقلبوها علم أنه بناء مغير واجتماعهما لازم « (١) .

٤ - ذكر ابن باشاذ أن الأصل فى الفعل أن يبنى

(١) الحلل ٢١٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجى ٥٤٠/١ .

للفاعل ولكنه يعدل به إلى البناء للمفعول خمسة أسباب :
للمخافة من ذكر الفاعل وجلالته ولخساسته وللجهالة به
وللاختصار والإيجاز ^(١) . وبلغت عند ابن عصفور ثمانية
أسباب ، فذكر أن الفاعل يحذف للعلم به نحو : أنزل المطر ،
فمنزله معروف ، وللجهل به نحو : ضرب زيد ، لتعظيمه : ضرب
اللس ، لم تذكر القاضى مع اللص ، ولتحقيقه نحو : طعن عمر ،
حقرت طاعته فحذفته فلم تذكره مع عمر ، لإبهامه نحو : ضرب
زيد ، للخوف منه أو عليه نحو : ضرب الأمير أو لإقامة الوزن
أو اتفاق القافية نحو قول ذى الرمة :

وَأَدْرَكَ الْمُتَّبِقَى مِنْ تَمِيلَتِهِ وَمِنْ ثَمَائِلِهَا وَاسْتُنْشِئَ الْعَرَبُ
ولتقارب الأسجاع ، ومثل لذلك ابن عصفور بقوله : « ونبذت
الصنائع وجهل قدر المعروف » ^(٢) ومثال توافق حركات الحروف
الأخيرة فى السجع : من حسن عمله ، عرف فضله ^(٣) .

(١) المقدمة المحسبة ٣٧٠ .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٥٤٣/١ .

والملاحظ أنه ليس فى هذا سجع . وعلق محقق الكتاب فى هـ ٢ : (يريد

بالسجع هنا المزوجة) .

(٣) عباس حسن : النحو الواقي ٩٦/٢ هـ ٢ .

٥ - لما حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وجب أن
تكون المفعولات أنقص رتبة مما يتعدى إليه الفعل المتعدى ^(١) ،
ولذلك قال سيبويه فى المبنى للمفعول من المتعدى إلى ثلاثة « لما
كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين » ^(٢) وعلى
هذا يصير المتعدى إلى واحد بعد البناء للمفعول لازما ، والمتعدى
إلى اثنين متعديا إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة متعديا إلى
اثنين ^(٣) .

ورغم تقهقر هذه المفعولات ونقصانها فإن الفعل مثل (ضرب
زيد) لا يأخذ مفعولا ومثل (كسى زيد ثوبا) لا يتعدى إلى
مفعول ثان لأن نائب الفاعل لفظه لفظ الفاعل ومعناه معنى
المفعول ^(٤) . ويتعدى الفعل المبني للمفعول إلى كل ما يتعدى
إليه الفعل اللازم ^(٥) .

(١) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٧٠ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٧/١ .

(٤) الكتاب ٤٢/١ - ٤٣ .

(٥) السابق ٤٢/١ ، ٤٣ .

٦ - وقسم ابن عصفور الأفعال بالنسبة للبناء للمفعول إلى ثلاثة أقسام :

١ - قسم اتفق على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول وهو الجامد نحو : نَعَمْ بِئْسَ ، عَسَى ، (فعل التعجب) ، ليس ، حبذا .

٢ - قسم مختلف فيه ، وهو كان وأخواتها .

٣ - قسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة ^(١) .

وعلى لعدم بناء الجامدة أن هذا النوع من التصرف وهى ممنوعة من التصرف ^(٢) . أما كان ، فقد أجاز الفراء ذلك معها ورده ابن عصفور بأن الخبر يبقى بلا مخبر عنه لا لفظا ولا تقديرا ^(٣) . ومذهب السيرافى حذف الاسم والخبر وإقام ضمير المصدر مقام المحذوف . ورده ابن عصفور بأن كان الناقصة لا

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل ٥٣٥/١ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

مصدر لها وذكر أن الفارسى منع من بنائها لما رأى من فساد ما ذكره الفراء والسيرافى ^(١) ، وكان ابن السراج يمنع بناءها أيضا قال : « وهذا عندى لا يجوز من قبل أن كان فعل غير حقيقى ، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل فى الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول ، يقوم مقام الفاعل لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شىء واحد لأن الثانى هو الأول فى المعنى » ^(٢) .

قال ابن عصفور : « والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، لكن لابد من أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف ، فتقول كين فى الدار ، فالأصل كان زيدا قائما فى الدار ، على أن يكون فى الدار متعلقا بكان ، حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ثم أقيم المجرور مقام المحذوف » ^(٣) . ولعله بهذا يعود إلى قول الكسائى السابق .

(١) السابق ، الصفحة نفسها .

(٢) ابن السراج : الأصول فى النحو ٩١/١ - ٩٢ .

(٣) شرح الجمل ٥٣٥/١ - ٥٣٦ .

أما الأفعال المتصرفة الأخرى فكل ما تعدى منها يجوز أن يبنى للمفعول ، أما اللزوم فقد أثار جدلا بين النحويين ، فبناؤه قضية خلافية ، فذكر الزجاجى أن الفعل اللزوم لا يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين ^(١) أما علل عن لا يميز بناء اللزوم للمفعول فمنها أنه ليس معه مفعول يقوم مقام الفاعل ^(٢) و « لتلا يكون الفعل حديثا عن غير محدث عنه ، وذلك نحو : قام زيد ، وقعد عمرو ، لا تقول : قيم ولا قعد » ^(٣) إلا أن يتعدى الفعل بحرف جر فإنه يجوز ^(٤) .

وذكر الزجاجى أن سيبويه يذهب إلى إضمار المصدر مع الأفعال اللازمة ، ورد ابن السيد هذا بأنه غير مشهور عنه ، وأن أبا جعفر النحاس أنكره فى (المقنع) وقال هذا القول غلط على سيبويه ^(٥) . والحق أن الذى يميز إضمار المصدر هو المبرد قال :

(١) ابن السيد البطائوسى : الحلل ٢٠٨ .

(٢) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٦/١ .

(٣) ابن جنى : اللمع ٢٤ .

(٤) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٥) الحلل ٢٠٨ .

« فمن ذلك أنك إذا قلت : سير- يزيد فرسخا - أضمرت السير ، لأن (سير) يدل على السير ، فلم تحتج إلى ذكره معه » ^(١) .

وجاء فى الحلل لابن السيد أن النحاس ذكر أن الفراء والكسائى وهشاما أجازوه ، وزعم الكسائى وهشام أن فى (جلس) مجهولا مضمرا . وفسر ثعلب قولهما بأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به ، يعنى المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها هو المقصود لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به ^(٢) . وكان الفراء يزعم - فى (جُلِسَ) - أن الفعل فارغ لا شئ فيه . قال أبو جعفر النحاس فقليل له : وهل يخلو الفعل من الفاعل ؟ فقال إذا شرطت إسقاط الفاعل وقلت لاتسمه ، وجب أن لا يكون فى الفعل ذكر إذ سقط فاعله . وكذلك يقول فى ضُرب ضربا إنه لا شئ مضمر فى (ضُرب) وكذلك (قُعد قعودا) تعدى أو لم يتعد ، وكان الكسائى يعتقد أن فى هذا كله ضميرا مجهولا ،

(١) المقتضب ٥١/٤ .

(٢) الحلل ٢٠٨ .

والأشبه فى هذا لمن أجازاه أن يضم مصدر الفعل فيقيمه مقام الفاعل المحذوف ، لأن الفعل يدل على مصدره كما قال الزجاجى (١) .

أما زعم الفراء فخطأ والحجة أن الفعل يدل على مصدره فلا فائدة فى إضماره ولا إظهاره ورد عليهم بأن النحويين أجازوا إقامة المصدر فى التعدية إذا عدم المفعول به وكان المصدر منعوتا محدودا أو معرفا ، وعليه فإنه يجوز إقامة المصدر مع اللزوم فلا فرق بينهما ، يؤكد هذا أن الموجب لإقامته إنما هو عدم المفعول به ، وهذه العلة موجودة فى الأفعال اللازمة ، واحتجوا بأن معنى (جلس زيد) فَعَلَ جُلوسا وأحدثه ، فلا مانع إذن من القول (فَعَلَ الجُلوسُ) كما أن ضُرِبَ يزيد الضربُ معناه : فَعَلَ يزيد الضربُ ، وقالوا إن المفعول ليس يرتفع بأنه أوقع به فَعَلَ ، كما أن الفاعل فى العربية ليس يرتفع بأنه أوقع شيئا أو أحدثه ، إنما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه وإسناد الفعل إليه ، فيجب على هذا أن يرتفع كل ما أسند الفعل إليه أو حدث عنه من مصدر

(١) الخلل ٢٠٩ .

أو ظرف سواء كان الفعل متعديا أو غير متعد ولا وجه للتفريق . وقالوا لو أن ملكا أو نظيره عهد ألا يُجَلَسَ أو يُضْحَكَ وقتا من الأوقات لغرض له فى ذلك دون أن يسمى جالسا أو ضاحكا لجاز ذلك (١) . لأنه ليس معه مفعول يقوم مقام الفاعل (٢) و « لئلا يكون الفعل حديثا عن غير محدث عنه وذلك نحو قام زيد وقعد عمرو ، لا تقول : قيم ، ولا قعد ، لما ذكرت لك » (٣) إلا أن يتعدى الفعل بحرف جر فإنه يجوز (٤) .

أما المفعولات التى تقام مقام الفاعل فهى المفعول به (٥) ، والمجرور (٦) والمصدر والظرف المكاني والزمانى (٧) . وذكر ابن عصفور هذه المفعولات مع بعض القيود حيث فى المصدر كونه مختصا لفظا أو تقديرا ومتصرفا . وفى الظرف كونه متصرفا (٨) ،

(١) الخلل ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٦/١ .

(٣) ابن جنى : اللع ٢٤ .

(٤) ابن بابشاذ : المقدمة المحسبة ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٥) ابن السراج : الأصول فى النحو ٨٦/١ .

(٦) السابق ٨٨/١ .

(٧) السابق ٨٩/١ .

(٨) المقرب ٨٠ - ٨١ .

والظرف المتصرف ما يجوز استعماله في موضع الرفع ^(١) والمفعولات سواء في صحة بناء الفعل لها إلا المفعول الثانى فى باب علمت ، والثالث فى باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه ^(٢) ، والحال والتمييز ^(٣) .

٦ - أولى المفعولات بالنيابة إذا اجتمعت المفعول به ^(٤) لذلك لا يميز المبدى « أن تقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة » ^(٥) غير أن ابن جنى ذكر أن الأخفش أجاز نيابة المصدر مع وجود المفعول به . وقال إنه جائز قياسا وإن لم يستعمل ، ثم أورد بيتا أنيب فيه الجار والمجرور مع وجود المفعول به وهو قول جرير :

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جِرْوًا كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابُ

وعد هذا من أقبح الضرورة ^(٦) .

(١) شرح الجمل ٥٣٦/١ .

(٢) الزمخشري : الفصل ٢٥٩ .

(٣) ابن السراج : الأصول فى النحو ٩١/١ .

(٤) ابن جنى : اللمع ٣٥ ، وانظر الفصل للزمخشري ٢٥٩ .

(٥) المقتضب ٥١/٤ .

(٦) الخصائص ٣٩٧/١ .

أما قوله تعالى ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [١٤] - الجانية [على قراءة أبى جعفر فقومًا ليس معمولًا لِيُجْزَى بل لفعل مضمر يدل عليه يُجْزَى ومفعول يُجْزَى ضمير المصدر المفهوم منه ونظير ذلك قوله :

لِيُنْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِحُصُونَةٍ وَمَخْبُطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

تقديره : يكيه ضارع ^(١) . وإن كان للفعل أكثر من مفعول مسرح - أى مباشر بلا حرف - فإن كانا متغايرين جاز الإسناد إلى أى منهما ^(٢) . قال المبدى : « فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت أعطى زيدٌ درهما ، وكسبى زيدٌ ثوبا فهذا الكلام الجيد . وقد يجوز أن تقول أعطى زيداً درهماً وكسبى زيداً ثوباً ، لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقام الفاعل ، وتنصب زيدا لأنه مفعول . فهذا مجاز والأول الوجه » ^(٣) .

والظاهر من كلام المبدى أن القضية اختيارية وأحسب أن

(١) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ٥٣٦/١ - ٥٣٧ .

(٢) الزمخشري : الفصل ٢٥٩ .

(٣) المقتضب ٥١/٤ . وانظر : الأصول لابن السراج ٨٨/١ .

القضية متعلقة بالمعنى والدلالة التى يراد إيصالها ، فإسناد الفعل إلى أحد المفعولين الهدف منه الإخبار عن اتصافه بالفعل ، ولذلك يسند إلى ما يراد اتصافه بذلك دون الآخر . وربما تقتضى الدلالة الإسناد إلى أحدهما على نحو إجبارى . ولذلك نجد ابن السراج يشترط عدم اللبس على السامع ، فلا يجوز فى أعطى زيد السراج عمراً وزيد هو الآخذ أن يقال : أعطى عمرو زيدا لأن كل واحد منهما يجوز أن يأخذ الثانى بخلاف الدرهم وما أشبه ^(١) .

وكذلك يجوز إقامة المنصوب على نزع الخافض (المفعول غير المباشر) مع وجود المفعول المباشر قال المبرد « ومن قال هذا قال أدخل القبر زيدا » ^(٢) .

ويبدو أن بعض النحويين إنما يفضلون الإسناد إلى ما هو فاعل فى المعنى أو هو مفعول مباشر على نحو ما رأينا عند المبرد وابن السراج ، وعلى نحو ما صرح بذلك الزمخشري ^(٣) أما عند ابن

(١) الأصول لابن السراج ٨٩/١ .

(٢) المتقضب ٥١/٤ .

(٣) المفصل ٢٥٩ .

عصفور فإنه إن كان أحد المفعولين مسرحاً لفظاً وتقديراً والآخر مسرحاً لفظاً (منصوباً على نزع الخافض) فإنه لا يجوز إنابة سوى المسرح لفظاً وتقديراً ، فلا تقول فى : أمرت زيدا الخير : أمر زيدا الخير ^(١) .

أما المفعولان من باب (ظن وعلم) فمنع نيابة الثانى الزمخشري ^(٢) وأجاز ابن عصفور نيابة أى منهما واختار الأول ^(٣) ، واتفقا على منع إقامة الثالث من مفاعيل (أعلم) ^(٤) ، وزاد ابن عصفور أن من الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاثة ^(٥) . فإن لم يكن للفعل مفعولاً مباشراً (مسرحاً على مصطلح ابن عصفور) واجتمع المصدر وظرف المكان والزمان والمجرور ، جاز إقامة أى منهما ولا يجعل بعض النحويين فرقاً بين هذه المفعولات ^(٦) ، ولكن هناك من يجعل لبعضها الأولوية فالمبرد

(١) شرح جمل الزجاجي ٥٣٨/١ .

(٢) المفصل ٢٥٩ .

(٣) شرح الجمل ٥٣٨/١ .

(٤) المفصل ٢٥٩ ، شرح الجمل ٥٣٨/١ .

(٥) شرح الجمل ٥٣٩/١ .

(٦) ابن جنى : اللمع ٣٤ ، السيرافى : شرح الكتاب ٢٨٠/٣ .

يذكر أن الأولى بالنيابة المجرور ، ولذلك لا يجيز إنابة المصدر أو الظروف إلا إذا كان ثمة ما يمنع إنابة المجرور وذلك نحو : سير بزيد سير شديداً وضرب بزيد عشرون سوطاً . المعنى : بسبب زيد ومن أجله . بل يذهب إلى أبعد من ذلك وهو أنه يجوز إسناد الفعل إلى المصدر المفهوم من لفظه فتقول مثلاً : سير بزيد فرسخاً على إضمار (السير) لدلالة (سير) عليه ^(١) .

والجر لا يمنع المجرور من النيابة قال المبرد « وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل ، فتقول : سير بزيد فرسخاً ، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلاً كما قال ما من أحد » ^(٢) .

ويعدل عن المجرور أيضاً إذا جعل المصدر أو الظروف مفعولات على السعة والسبب انشغال المجرور بحرف الجر ^(٣) وكذلك إذا كان المصدر مختصاً قال المبرد : « فإن وصفته فقلت : سيرا شديداً أو هينا ، فالوجه الرفع ، لأنك لما نعتته قرنته

(١) المقتضب ٥١/٤ .

(٢) السابق ٥٢/٤ .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها .

من الأسماء ، وحدثت به فائدة لم تكن فى سير » بخلاف المصدر غير المختص فالوجه معه النصب « لأنك لم تفد بقولك (سيرا) شيئاً لم يكن فى سير أكثر من التوكيد » ^(١) ومثل المصدر المختص الظروف قال المبرد « والظروف بهذه المنزلة . لو قلت : سير بزيد مكاناً أو يوماً - لكان الوجه النصب . فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً بعيداً - اختير الرفع لما ذكرت لك » ^(٢) .

واختصر ابن عصفور القضية فذهب إلى أن المصدر المختص أولى بالنيابة لأن الفعل يتعدى إلى المصدر بنفسه وإلى المجرور بحرف ، وإلى الظرف بتقدير (فى) ^(٣) .

واختلفوا فى (الجار والمجرور) فذهب المبرد إلى أن المناب هو المجرور ^(٤) وذهب ابن جنى إلى أنه حرف الجر وما عمل به ^(٥) ، وذهب السيرافى إلى أنه حرف الجر المتصل بالاسم

(١) السابق ٥٣/٤ .

(٢) السابق ٥٣/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجى ٥٣٩/١ .

(٤) المقتضب ٥٢/٤ .

(٥) اللمع ٣٤ .

قال : وذلك سير بزيد السير الشديد ، تقيم الباء مقام
الفاعل (١) .

٧ - تأثير الأفعال الناصبة لمفعولين قضيتين عند النحويين
وذلك بعد بنائها للمفعول : القضية الأولى هو الناصب للمفعول
الثانى وفيه ثلاثة مذاهب (٢) :

الأول : مذهب سيبويه ، العامل فيه فعل المفعول الذى لم
يسم فاعله . قال فى (كُسى عبدُ الله الثوبَ ، وأعطى عبدُ الله
المالَ) : « وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل
مفعول هو بمنزلة الفاعل » (٣) .

الثانى : ذهب قوم إلى أن العامل فيه فعل الفاعل
المحذوف ، وحجتهم : أن نائب الفاعل لاحظ له من الفعل
إنما الفعل لغيره ، فكيف يصح أن يعدى فعله إلى المفعول الثانى
وهو لم يفعل شيئا (٤) .

(١) شرح الكتاب ٢٨٠/٣ .

(٢) ابن السيد البطليوسى . الحلل ٢١٠ .

(٣) الكتاب ٤٢/١ .

(٤) ابن السيد . الحلل ٢١٠ .

وأيد ابن السيد مذهب سيبويه وخطأ القول الآخر مستدلا
بالحجج التى نورها موجزة :

(أ) لا خلاف فى إنزال المفعول منزلة الفاعل فى الحديث
عنه ، فكما شبه بالحديث عنه وبإعرابه شبه فى تعدية فعله إلى
المفعول .

(ب) صياغة بعض الأفعال للمفعول دون الفاعل ،
فدل على أنه باب مخصوص ، وهو إن يكن منقولا فقد حدث
له حكم جديد .

(ج) العامل فى قول سيبويه موجود فى المسألة وغير
موجود فيها على قول مخالفه .

(د) من المحال ذهاب العامل وبقاء عمله وحكمه قد
ارتفع وصار لغيره (١) .

واحتج مخالفو سيبويه بأن قالوا : هذا الباب منقول من
باب الفعل المتعدى (٢) . وأجاب على احتجاجهم ابن السيد

(١) ابن السيد : الحلل ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) السابق ٢١٢ .

بقوله : هل يوجب النقل تغير الحكم . إذا كان يوجب ما الذى أوجب تغير الأول ولم يوجب تغير الثانى وإن كان لا يوجب لزهم عدم تغير المبتدأ والخبر بعد دخول كان عليهما ^(١) . وفى (أعطيت زيدا درهما) الدرهم معمول لزيد لأنه الآخذ . ولذا قال الفارسى عنه مفعول مفعول . فإذا كان يعمل مع وجود الفاعل ألا يعمل مع عدمه ^(٢) . ومما يبين استحالة قولهم إنهم لو زعموا فى (ظن زيد منطلقا) أن العامل فعل الفاعل المحذوف فقد عدوا الظن إلى مفعول واحد وصار فعل الفاعل عاملا فى الاسم الواحد وفعل المفعول عاملا فى الاسم الثانى وكل منهما مفتقر إلى الثانى ، وإذا كان فعل المفعول هو العامل فيهما معا كان الظن متعديا إلى مفعولين على باب المعلوم ^(٣) .

الثالث : قول أبى القاسم الزجاجى ، وقد قال إن تقريره على المتعلم أن تقول نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله ثم خشى أن يتعقب عليه كلامه ، فقال : وليس هذا من ألفاظ البصريين

(١) ابن السيد . الحلل ٢١٢ .

(٢) السابق ٢١٣ .

(٣) السابق ٢١٣ - ٢١٤ .

ولكنه تقريب على المتعلم ^(١) .

ورد هذا ابن السيد ذاهبا إلى أنه ليس فى هذا تقريب على المتعلم ، لأنه إذا كان خبرا فالعامل فيه (أعطى) وهو مذهب سيويه ، والأقرب إلى فهم المتعلم القول بأنه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبان ، مع أن ذكر الخبر هنا مشكل لأن الغالب فى عادة النحويين أن لا يستعملوه إلا فيما كان داخلا على مبتدأ ولو كانت المسألة (ظن زيد منطلقا) لكان أشبه ويلزم عدّ خبرين فى (أعلم زيد عمرا خارجا) وهذا تكلف لا حاجة له ^(٢) . وأشار ابن عصفور إلى هذه الأقوال ، وقد يكون استفاد من أقوال ابن السيد وإن لم يفصل تفصيله ^(٣) .

والقضية الثانية : الخلاف فى المعنى بعد إنابة المفعول الثانى ، ففى مثل أعطى درهم زيدا أنيب المفعول الذى ليس فى الأصل فاعلا ، وفيه قولان : الأول : أن المعنى على ما كان عليه

(١) الحلل ٢١٣ .

(٢) السابق ٢١٣ .

(٣) شرح الجمل ٥٤٤/١ .

إلا أنك أقمّت الثانى . والقول الثانى : أن المعنى ينعكس كأنك قلت : أخذ الدرهم زيدا . وقد رده ابن عصفور ، وفسر هذا المذهب بأنه متابعة لحكاية سيبويه قول العرب : أدخل فوه فى الحجر ، وإذا قلت أدخل الحجر فاه كان المعنى أدخل الحجر فى فيه ، وليس فى الكلام قلب ، فلما رأى سيبويه قد أدى القلب فى هذه المسألة عند إقامة الثانى وهو الفم حمل كل مسألة يقام فيها الثانى ، على القلب . ولا حجة فى ذلك ، لأن سيبويه حمّله على ادعاء القلب فى المسألة أمرٌ ضرورى ، لأن قولك (أدخلت فاه الحجر) إذا لم يكن مقلوبا كان الحجر مفعولا مسرحا لفظا وتقديرا ، والفم مسرح فى اللفظ مقيد فى التقدير ، فلا يجوز إذا لم يرد القلب إلا إقامة الحجر ، لأنه أولى ، فلما رأى العرب تقيم الفم وتترك الحجر علم أن المسألة مقلوبة وأن الأصل : أدخلت فاه الحجر ، تريد فى الحجر ، حتى يكون الذى أقيم المسرح لفظا وتقديدا وبقي المقيد ^(١) .

٤ - التضمين :

هناك جملة من الظواهر اللغوية يقول النحويون - عند

(١) ابن عصفور . شرح الجمل ٥٤٥/١ .

تفسيرها - بالتضمن الظاهرة الأولى : تعدى الفعل بحرف لا يتعدى به عادة . والنحويون يذهبون فى تفسير هذه الظاهرة مذهبين : أحدهما : القول بدخول حرف على حرف أى إتيان حرف بمعنى حرف ، وهذا هو المذهب الكوفى ، ومذهب آخر هو القول : بأن الفعل قد ضمن معنى الفعل الذى يتعدى بالحرف المذكور عادة وقد فصل هذا ابن جنى فى الخصائص ، قال « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه ، وذلك كقول الله عز اسمه : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ أَلْصِيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [البقرة - ١٨٧] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول رفثت بها ، أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع الرفث ، إيذانا وإشعارا أنه بمعناه ^(١) . وقد ضرب ابن جنى بعد ذلك أمثلة كثيرة .

(١) الخصائص ٣٠٨/٢ .

والظاهرة الثانية تعديّة اللزوم بنفسه ، ومثال ذلك عندهم قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة - ١٣٠] وقد خرج تعدى (سفه) عدة تخریجات أحدها التضمين . ولذا فسر الفعل عند أبى عبيدة بـ « أهلك نفسه وأوبقها » ^(١) وفى الكشف « امتنها واستخف بها » ^(٢) . والتفسير الثانى عدها تمييزا ، وهذا قول الفراء . قال « العرب توقع سفه على (نفسه) وهى معرفة ، وكذلك قوله ﴿ بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا ﴾ وهى من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسر ، والمفسر فى أكثر الكلام نكرة ، كقولك ضقت به ذرعا » ^(٣) . أما القول الثالث فهو : « سفه فى نفسه فحذف الجار كقولهم : زيد ظنى مقيم : أى فى ظنى » ^(٤) وقد ذكر صاحب الكشف الأقوال الثلاثة ورجح الأول ^(٥) . ويمكن القول إن الفعل (سفه) لم يتعد لأنه ضمن الفعل (أهلك) أو (امتن) وإنما لتضمنه معنى الفعل (جعل) أى

(١) مجاز القرآن ٥٦/١ .

(٢) الكشف ٣١٢/١ .

(٣) معاني القرآن ٧٩/١ .

(٤) الكشف ٣١٢/١ .

(٥) السابق ، الصفحة نفسها .

جعل نفسه كذلك ، فقوله إلا من سفه نفسه ، أى : إلا من جعل نفسه على هذه الحال . وتضمن هذا المعنى ليس غريبا على اللغة بل هو أقرب إلى سلوكها فكثير من الأفعال اللازمة تنقل على صيغة (أفعل) أو (فَعَّل) وهذه الصيغة تتضمن معنى الفعل (جعل) فأخرجته : جعلته يخرج ، وعلمته : جعلته يعلم أو علما .

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكِاحِ ﴾ [البقرة - ٢٣٥] قال أبو حيان « وانتصاب عقدة على المفعول به لتضمن تعزموا معنى ما يتعدى بنفسه ، فضمن معنى تنووا ، أو معنى تصححوا أو معنى توجبوا ، أو معنى تباشروا ، أو معنى تقطعوا ، أى : تبتوا . وقيل : انتصب عقدة على المصدر ، ومعنى تعزموا : تعقدوا ، وقيل : انتصب على إسقاط حرف الجر وهو على هذا التقدير ولا تعزموا على عقدة النكاح » ^(١) . ويمثلون لذلك أيضا بما ذكره الأشموني قال « ومنه (أى التضمين) رُحِبْتُمْ الطاعة ، وطلُعَ بشر اليمنَ أى : وسيعتكم ، وبلغَ اليمنَ » ^(٢) والمتأمل لهذا المثال يرى أنهم قالوا

(١) البحر المحيط ٢٢٩/١ .

(٢) شرح الأشموني ٢٠١/١ .

بتضمن (رُحِبَ) للفعل (وسِعَ) والفعل الأخير لازم فى الأصل وتعديه كتعدى (رُحِبَ) فلا يصح إذن جعل تضمنه سببا للتعدى . والذى نراه أنسب فى تفسير تعدى (رُحِبَ) و (وسِعَ) هو القول بالحذف أى (رُحِبْتَ بكم الطاعة) و (رُحِبْتَ بكم الدار) وكل ذلك كناية عن اتساعها ورحابتها عند اشتغالها عليهم فكأنهم سبب فى رحابتها . والفعل (وسِعَ) مثله أيضا (فوسِعَكم) أى (وسِعت بكم) . ومثله الفعل (طُلِعَ) فهو معدى على حذف حرف الجر (إلى) أى طُلِعَ إلى اليمن) .

والظاهرة الثالثة : جعل المتعدى إلى مفعول واحد متعديا إلى مفعولين مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ [١١٥ - آل عمران] . جاء فى الكشف . فإن قلت : لم عدى إلى مفعولين وشكر وكفر لا يتعديان إلا إلى واحدة ، فقول شكر النعمة وكفرها ؟ قلت : ضمن معنى الحرمان فكأنه قيل : فلن تحرموه بمعنى فلن تحرموا جزاءه » (١) .

(١) الكشف ٤٥٦/١ .

والظاهرة الرابعة : جعل المتعدى لازما ، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [٦٣ - البور] ، وقد عد أبو عبيدة (عن) زائدة (١) . وفسره الزمخشري على حذف مفعول من التركيب ، فالأصل عنده خالفه عن أمره قال « فحذف المفعول لأن الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه » (٢) أما عند العكبرى : « الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى يخالفون يميلون ويعدلون » (٣) وقد استشهد الأشموني بهذه الآية على التضمن ومعنى يخالفون عنده « أى : يخرجون » (٤) ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [٢٨ - الكهف] قال الزمخشري « يقال عداه إذا جاوزوه ، ومنه قولهم عدا طوره وجاءنى القوم عدا زيدا ، وإنما عدى بعن لتضمنين عدا معنى نبا ، وعلا فى قولك نبت عنه عينه ، وعلت عنه عينه ، إذا اقتحمته ولم تعلق به . فإن قلت : أى غرض فى هذا التضمن ، وهلا قيل : ولا تعدهم عينك أو لا تعل عينك عنهم ، قلت : الغرض فيه إعطاء مجموع معينين

(١) مجاز القرآن ٦٩/٢ .

(٢) الكشف ٧٩/٣ .

(٣) التبيان ٩٧٩/٢ .

(٤) شرح الأشموني ١٩٩/١ .

وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم ^(١) ويمكن القول إن هذا ليس من قبيل التضمين ذلك أن الفعل (عدا : يعدو) لازم فى الأصل ، وهو يدل على حركة انتقال أفقية للفاعل ومن الطبعى تقييده بالحرف (عن) فيقال : عدا عنه ، وبالحرف (على) فيقال : عدا عليه ، ثم قد يحذف حرف الجر (عن) فيقال : عداه أى تجاوزه ، وبهذا لا يكون فى الآية موضع استشهاد إلا على الاستخدام الأصلى للفعل (عدا) مقيدا بالحرف . وبما يدل على ذلك نقل الفعل يقال : أعداه عليه أى نصره (اللسان مادة عدا) فأعداه جعله يعدو ، وكذلك اعتدى عليه وهى فعل انعكاسى بمعنى أعدى نفسه عليه ، ومثله تعدى أى عدى نفسه .

وقد اهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالتضمين ، فأعد بعض أعضائه بحوثا فى التضمين مثل البحث الذى قدمه حسين والى ^(٢) . ويضم هذا البحث آراء العلماء فى التضمين وقد

(١) الكشف ٤٨١/٢ .

(٢) مجلة المجمع ١٨٠/١ .

تضمن بشكل حرفى ما كتبه (يس) فى حاشيته على التصريح ٤/٢ - ٧ ، وقد أورد عباس حسن هذا البحث وغيره وبعض المناقشات حوله فى كتابه النحو الوافى ^(١) . وقد عرف المجمع التضمين وقرر أنه قياسى وفيما يلى صيغة قرار المجمع : « التضمين أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزم ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى « وعلق عباس حسن على قرار المجمع هذا تعليقا جيدا ، مفاده أن هذه الشروط هى شروط المجاز وأنكر العناء الذى تكبده المؤتمرون وقال : إن المذاهب - على تشعبها وعنفها - لم تستطع

(١) انظر : النحو الوافى ٥٢٢/٢ - ٥٥٣ وأشار فى الهامش إلى أن الصبان

ويس قد عرضا للتضمين .

إثبات أن اللفظ الذى جرى فيه التضمن ليس حقيقة لغوية أصيلة . وألقى سؤالا مهما وهو ما الدليل على أن تعدي كثير من الكلام المحتج به ولزومه ليس أصيلاً ، وليس مجازاً وإنما جاءت من التضمن ؟ ثم سأل عن الذوق العربى ما هو ؟ ، وكيف يحدد ؟ وأنكر اقتصار التضمن على الفعل فى قرار المجموع . وذهب إلى أن أدلة التضمن واهية . وانتهى إلى ترجيح القول بسماعيته . وحصر القول فى التضمن فى أمرين :

الأول : الألفاظ التى وصفت بالتضمن إن كانت قديمة فى استعمالها من عصور الاستشهاد ، فذلك دليل على أصالة معناها الحقيقى .

الثانى : ما بعد الاستشهاد غير محتاج إلى التضمن لاستغنائه بالمجاز وأنواعه المختلفة ^(١) .

وأنا أوافق عباس حسن فى بعض ما ذهب إليه ، من ذلك إنكار عد التضمن قياساً ، وربط التضمن على نحو ما بالمجاز . أما ما أخالفه فيه فهو التفريق بين العصور ، فاللغة لا تعرف

(١) النحو الواقى ١ هـ ج ٢ ص ٥٥٢ .

عصر استشهاد وعصر غير استشهاد ، فالنصوص اللغوية عبر العصور كلها شواهد على اللغة وتطورها . ونخالفه فى عدّه ما فى عصر الاستشهاد حقيقياً ، وما بعد ذلك غير محتاج إلى التضمن .

وأنكرت قياسية التضمن لا لأنه سماعى بل لأنه ليس مما يوصف بأنه قياسى أو سماعى ، والسبب أنه ليس قاعدة لغوية وليس قانوناً لغوياً ، وإنما هو وسيلة تفسير مثل (المجاز) و (القياس) و (السماع) و (التجريد) كل هذه المصطلحات تدل على طريقة التفكير التى يسلكها المنتج للغة ، ولذلك يتساوى فيها الناس جميعاً وتتساوى فيها المستويات اللغوية ، فقد تكون فى شعر المتنبى ، وقد تكون على لسان السوقى الذى لا يحسن الكلام بما يسمى لغة فصيحة فلغته فيها مجاز وفيها تضمن وفيها قياس . أما ربط التضمن بالمجاز فمن حيث أنهما يقومان على فك التلازم الذى يحدث عادة بين التراكيب والمفاهيم وإعادة تركيبها تركيباً خلقياً جديداً ، مثال ذلك الفعل (أكل) يتلازم مع مفعولات مأكولة وفاعلين من الحيوان ، فإذا فك هذا التلازم وخلق تلازم آخر حدث ما يسمى المجاز مثال ذلك : أكل الجمل

العشب . (هذا حقيقى) ولكن : أكلت النار العشب (هذا مجاز) لأن الأكل ليس من أفعال النار وإنما فعلها الإحراق . ومثال ذلك : أكل الرجل حق أخيه . (فهذا مجاز لأن الحق ليس مما يؤكل) . وكذلك يحدث فى التلازم بين الأفعال وحروف الجر حيث نجد (رضى على) بدل (رضى عن) ، وخلق تلازم بين فعل لازم ومفعول مثل (سفّه نفسه) فنجد أن الفعل (جعل) قد ضمن فى الفعل (سفّه) .

والتأمل فى بعض الأمثلة التى يسردها النحويون للتضمنين ، قد يرى أنها ليست دالة حقيقية على ما يريدون ، مثال ذلك : (هل لك إلى أن تزكى) يذهبون إلى تضمنين أدعوك والحقيقة أن وجود (إلى) جاء بسبب (هل لك) لأن (هل لك) وظيفيا تساوى أدعوك ودائرة التأويل واسعة يمكن أن يقال إن التركيب العمقى له هكذا : (هل لك بأن تأتى إلى أن تزكى) ويمكن أن يكون غير هذا من التقدير . مثل : (هل لك رغبة بأن تأتى إلى أن تزكى) .

وهناك حروف جر ذات دلالات أساسية مثل دلالة (إلى) على الاتجاه و (على) على الاستعلاء و (عن) على المجاوزة و (فى) على الظرفية . وهذه الدلالات تحملها الحروف

معها عند ارتباطها الجديد مع أفعال ليست مما ترتبط به عادة . ولذلك قال الكسائى : إن رضى عليه مثل سخط عليه .

متى يفك الارتباط بين الفعل وحرف الجر ؟ يحدث هذا حينما يستخدم الفعل استخداما وظيفيا حيث ينسى معناه الأصلي الحقيقى ، فإذا كان معنى رضى عنه أى تجاوز عنه وانصرف ، فإن كثرة استعمالها المجازى فى دلالة محدد جعل معنى التجاوز يتوارى ولم يبق إلا هذا المعنى المقابل للسخط فعدى الفعل بعلى لأن مدخول الحرف تقع عليه نتيجة الفعل ويتحملها .

قرار الجمع عامل التضمنين معاملة القاعدة المعيارية التى يمكن تطبيقها . وليس الأمر كذلك ، فالتضمنين من خصائص اللغة الفنية (فصيحة أو غير فصيحة) أى هو متصل بالخلق الفنى شأنه شأن المجاز ، ولا أحسبه من خصائص اللغة الإشارية . ولذلك فليس أماننا سوى أن نصفه فقط دون أن نقرر قياسيته أو سماعيته ، إلا إذا كان المقصود بالقياسى إمكان الحدوث وبالسماعى أنه حدث ولا يقبل التكرار ، مثل بعض الاستخدامات اللهجية القديمة التى لا تستخدم اليوم مثل استخدام (متى) حرف جر ، فلا أحد يقول اليوم : خرجت متى بيتى .

قائمة المصادر والمراجع

التضمنين والمجاز ليسا من قواعد اللغة كقواعد الإعراب والربط والرتبة وقواعد الصرف ، بل هما يمثلان كسرا للقاعدة ، وبعد كثرة تداول ما فيه تضمنين أو مجاز تنسى مخالفته للقاعدة . فمن المعروف أن المجازات بالاستخدام قد تصبح حقائق أو كالحقائق .

الأخفش

؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) :
معاني القرآن ، تحقيق فائز فارس (ط ٢ ،
الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة /
الكويت ١٩٨١ م .) .

الأشمنوني

؛ أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (٩٢٩ هـ) :
شرح الأشمنوني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد
الحميد (ط ٣ ، مطبعة النهضة المصرية /
القاهرة ١٩٧٠ هـ) .

البطليوسي

؛ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (٥٢١ هـ) :
كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب
الجمال ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي (وزارة
الثقافة / بغداد ١٩٨٠) .

ابن بابشاذ

؛ أبو الحسن طاهر بن أحمد (٤٦٩ هـ) :
شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق خالد عبد الكريم
(ط ١ / الكويت ١٩٧٦ م) .

الثبتي

؛ عياد عيد :
ابن الطراوة النحوي (ط ١ ، نادي الطائف
الأدبي / الطائف ١٩٨٣ م) .

- الرجاني ؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ هـ)
 كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم
 بحر المرجان (وزارة الثقافة والإعلام العراقية /
 بغداد ١٩٨٢ م) .
- ابن جنى ؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) :
 - الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين
 (مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٥٤ م) .
 - اللمع ، تحقيق فائز فارس (ط ١ ، دار
 الكتب الثقافية / الكويت ١٩٧٢ م) .
 - المنصف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله
 أمين (ط ١ ، مصطفى الحلبي / القاهرة
 ١٩٥٤ م) .
- حسن ؛ عباس : النحو الوافي (دار المعارف بمصر / القاهرة
 ١٩٧٣ م) .
- ابن الحاجب ؛ أبو عمرو عثمان (٦٤٦ هـ) :
 شرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق موسى بناي
 علوان العليلى (الجامعة المستنصرية / النجف
 الأشرف ١٩٨٠ م) .
- أبو حيان ؛ أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف (٧٥٤ هـ) :

- تفسير البحر المحيط (مط . السعادة / القاهرة
 ١٣٢٩ هـ) .
- مصورة مكتبة النهضة / الرياض .
- تقريب المقرب ، تحقيق عفيف عبد الرحمن
 (ط ١ ، دار المسيرة / بيروت ١٩٨٢ م) .
- المبدع في التصريف ، تحقيق . السيد عبد
 الحميد طلب (دار العروبة للنشر والتوزيع /
 الكويت ١٩٨٢ م) .
- ابن الخشاب ؛ أبو محمد عبد الله بن محمد (٥٦٧ هـ) :
 المرتجل ، تحقيق علي حيدر (دمشق ١٩٧٢ م) .
- ابن درستويه ؛ عبد الله بن جعفر (٣٤٧ هـ) :
 تصحيح الفصيح ، تحقيق عبد الله الجبوري
 (وزارة الأوقاف / بغداد ١٩٧٥ م) .
- الرضي ؛ محمد بن الحسن الاسترأبادي (٦٨٦ هـ)
 شرح الكافية (الشركة الصحافية العثمانية
 ١٣١٠ هـ) .
- الزبيدي ؛ أبو بكر محمد بن الحسن (٣٧٩ هـ) :
 الواضح في علم العربية ، تحقيق أمين علي السيد
 (ط ١ ، دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م) .

الزجاج ؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل

(٣١١ هـ) :

معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده

شلبى . (المكتبة العصرية / بيروت ١٩٧٣ م) .

الزحشرى ؛ أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر (٥٣٨ هـ) :

الكشاف (مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٦٦ م) .

- المفصل في صنعة الإعراب بعناية النعساني

(ط ٢ مصورة دار الجليل / بيروت عن طبعة

سنة ١٣٢٣ هـ) .

ابن السراج ؛ أبو بكر محمد بن السري بن سهل (٣١٦ هـ) :

- في الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين

الفتلى (مط . الأعظمي / بغداد ١٩٧٣ م) .

- الموجز في النحو ، تحقيق مصطفى الشومى

وبن سالم دامرجى (ط ١ مؤسسة أ . بدران /

بيروت ١٩٦٥ م) .

السهيلي ؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١ هـ) :

نتائج الفكر في النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا

(جامعة قاريونس ١٩٧٨ م) .

سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن قنبر (١٨٠ هـ) :

الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون (الهيئة

المصرية العامة للكتاب / القاهرة ١٩٧٧ م) .

السيرافى ؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان

(٣٦٨ هـ) :

شرح كتاب سيبويه ، تحقيق . محمد حسن محمد

يوسف (رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر / ١٩٧٨ م) .

السيوطى ؛ جلال الدين عبد الرحمن بن ألى بكر

(٩١١ هـ) :

- جمع الهوامع شرح جمع الجوامع بعناية بدر

الدين النعساني (ط ١ مطبعة السعادة / القاهرة

١٣٢٧ هـ) .

(مصورة دار المعرفة / بيروت) .

- جمع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد

العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية /

الكويت ١٩٧٥ م) .

الشلوبينى ؛ أبو على عمر بن محمد بن عمر (٦٤٥ هـ) :

التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع (دار

التراث العربى / القاهرة ١٩٧٣ م) .

الشمسان

؛ أبو أوس إبراهيم :

الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه (ط ١)
جامعة الكويت / الكويت (١٩٨٦ م) .

أبو عبيدة

؛ معمر بن المثنى التيمي (٢١٠ هـ) :

مجاز القرآن ، تحقيق . محمد فؤاد سزكين (ط
٢ مكتبة الخانجي / القاهرة (١٩٧٠ م) .

ابن عصفور

؛ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي
(٦٦٩ هـ) :

- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق . صاحب أبو
جناح (وزارة الأوقاف / بغداد (١٩٨٠ م) .
- المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ،
وعبد الله الجبوري (مطبعة العاني / بغداد
(١٩٧١ م) .

- الممتع في التصريف ، تحقيق . فخر الدين
قباوه (ط ١ ، المكتبة العربية / حلب
(١٩٧٠ م) .

العكبري

؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦ هـ) :

البيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد
البجاوي (عيسى البابي الحلبي / القاهرة
(١٩٧٦ م) .

عمر

؛ أحمد مختار وعبد العال سالم مكرم :

معجم القراءات القرآنية (جامعة الكويت (١٩٨٤) .

ابن فارس

؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ) :

الصاحبي ، تحقيق مصطفى الشومى ، وسالم بن
دامرجي (مؤسسة أ . بدران) .

الفارسي

؛ أبو علي الحسن بن أحمد (٣٧٧ هـ) :

- الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن شاذلي
فرهود (ط ١ . مط . دار التأليف / القاهرة
(١٩٦٩ م) .

- الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق . علي
النجدي ناصف وآخرين (الهيئة العامة للكتاب
/ القاهرة (١٩٦٥ م) .

- المسائل البغداديات ، تحقيق عبد الفتاح
إبراهيم أحمد العليمي (رسالة ماجستير - جامعة
الأزهر (١٩٨١ م) .

ابن قتيبة

؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ) :

أدب الكاتب (مط . بريل / ليدن (١٩٠٠ م) .

الكفوي

؛ أيوب بن موسى الحسيني (١٠٩٤ هـ) :

الكليات ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري
(وزارة الثقافة والإرشاد القومي / دمشق
(١٩٧٥ م) .

المبرد

؛أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) :
المقتضب ، تحقيق . محمد عبد الخالق عضيمة
(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة
١٩٦٥ م) .

المرادى

؛بدر الدين الحسن بن قاسم (٧٤٩ هـ) :
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن
مالك ، تحقيق . عبد الرحمن على سليمان (ط
١ ، مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة
١٩٧٦ م) .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق . فخر
الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل (المكتبة العربية
/ حلب ١٩٧٣ م) .

المطرزى

؛أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن على
(١٦١٠ هـ) :

المصباح فى علم النحو ، تحقيق . عبد الحميد
السيد طلب (ط ١ ، مكتبة الشباب بالمنيرة /
القاهرة د . ت) .

ابن معطى

؛أبو الحسن زين الدين يحيى (٦٢٨ هـ) :
الفصول الخمسون ، تحقيق . محمد محمد

الطناحى (ط ١ عيسى البانى الحلبى / القاهرة
١٩٧٦ م) .

المنصور

؛وسمية عبد المحسن :

أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى (ط ١ ، جامعة
الكويت / الكويت ١٩٨٤ م) .

ابن مالك

، محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ) :

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد
كامل بركات (دار الكاتب العربى / القاهرة
١٩٦٧ م) .

- الألفية فى النحو (مصطفى الحلبى / القاهرة
د . ت) .

ابن هشام

؛أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد
الله (٦٧١ هـ) :

شذور الذهب ، تحقيق . محمد محي الدين عبد
الحميد (ط ٦ ، المكتبة التجارية الكبرى /
القاهرة ١٩٥٣ م) .

ابن يعيش

؛أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على (٦٤٣ هـ) :
شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية / القاهرة
د . ت) .

مطبعة المدني

5/1/2

مطبعة المدائن